

جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

تأثير الأزمات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في دول
شمال إفريقيا

**The impact of economic crises on foreign direct
investment in north african countries**

تحت إشراف:

د. ملاح عدة

من إعداد الطالبين:

• بلجوهر إبراهيم

• دلال براهيم

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة غليزان

أستاذ محاضر (أ)

بوقطاية سفيان

مشرفا

جامعة غليزان

أستاذ محاضر (أ)

ملاح عدة

مناقشا

جامعة غليزان

أستاذ محاضر (أ)

دشرة منصور

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر على توفيقه

وامتنانه، شكرا يكافئ المزيد من إحسانه والصلاة والسلام على رسول الهدى محمد بن عبد الله خير خلقه وصفوة

رسله ومن والاه واتبع هداه إلى يوم الدين وبعد.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله ". يسعدنا أن نقدم جزيل شكرنا

وخالص تقديرنا وفائق احترامنا إلى كل من قدم لنا يد المساعدة في إنجاز هذا العمل،

وأخص بالذكر: الأستاذ المشرف ملاح عدة الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، ولم يدخر جهدا في

مساعدتنا بما قدمه من توجيهات ونصائح ثمينة زادت من قيمة المذكرة.

الإهداء

بسم الهادي إلى العلم عالم كل شيء سبحانه وتعالى

بسم الأمل أساس العمل

بسم الصبر أساس الفرح

بسم الاجتهاد أساس النجاح

بسم النجاح الذي لا يكون إلا بالتوفيق من الله.

أهدي ثمرة عملي هذا إلى من طالما سره نجاحي وعمل جاهدا لإيصالي إلى أعلى المراتب، إلى الحبيب الغالي نور قلبي، روح روحي، إلى أعز شخص لقلبي، وأعلى ما أملك في هذه الدنيا، إلى أبي أطال الله في عمره وحفظه لي.

إلى من أرضعتني لبن الحب وغمرتني بعطفها وحنانها، إلى من ربتني على مكارم الأخلاق إلى صاحبة القلب الواسع والقلب النافع والطيب والتي كتبت الجنة تحت قدميها إلى أمي الغالية والحنونة التي فنت عمرها لأجلنا حفظها الله.

إلى من شاركوني أمومة أمي وأبوة أبي، إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى كل أصدقائي الذين عرفتهم في الجامعة وخارج الجامعة: عبد الناصر، ابراهيم، عبد النور.

إلى كل طلبة ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي دفعة 2022.

"بلجوهر إبراهيم"

الإهداء

أخي لن تنال العلم إلا بستة

سأنبئك عن تفاصيلها ببيان

ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة

وصحبة أستاذ وطول زمان

أهدي ثمرة جهدي إلى نبع الحنان ومصدر نور وملكة قلبي وفؤادي، إلى التي حملتني وهنا على وهن،
ووضعتني كرها وإلى التي وجهها نور يضيئ ظلمتي وقلبها بحر يذهب أحزاني وشقائي، إلى قرة عيني، إلى
من أعجز عن وصفها، إلى من كتبت الجنة تحت أقدامها، إلى الغالية على قلبي والتي أفديها بروحي أُمي
حفظها الله.

إلى من علمني كيف أصارع الحياة وأواجه نوائب الدهر، إلى أعلى الناس سندي في هذه الحياة، ومرشدي
في المتاهات إلى من غرس فيا بذرة العلم والتعليم، إلى من أوصلني إلى بر الأمان وإلى من وقف بجاني
ماديا ومعنويا. أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.

إلى الزوجة والسند في الحياة وإلى ابنائي حفظهم الله جميعا.

إلى كل من قاسموني أمومة والدي وأبوة والدي، إلى من أكنه له أكبر قدر من الحب والاحترام والتقدير

إخوتي

إلى أعز وأخلص الأصدقاء الذي عرفتهم في الجامعة وفقهم الله وحفظهم.

إلى كل من شاركني في الجامعة حلوها ومرها.

إلى كل طلبة ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي دفعة 2022.

وأهديها إلى كل مسلم ومسلمة وعربي وعربية في كل بقاع العالم.

"دلال براهيم"

ملخص

تهدف هذه الدراسة الحالية الى محاولة معرفة تأثير الأزمات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة الممتدة من 1990-2022، ومن أجل بلوغ هذا الهدف تم الإعتماد على منهجية تحليلية ودراسة قياسية من خلال جمع البيانات اللازمة و تحليلها باستخدام برنامج eviews9 ؛

توصلت الدراسة الى وجود علاقة نسبية بين متغيرات الدراسة حيث أظهرت نتائج الدراسة أن دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) شأنها شأن باقي دول العالم، فتأثرها بالأزمات الاقتصادية كان نسبي، وذلك بسبب ضيق الأسواق المالية والنقدية وعدم انفتاحها على العالم الخارجي بشكل كافي إلا في حدود معينة، كما تنوعت تأثيرات الأزمات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المدروسة، وفقا لخصائص كل دولة ومدى انفتاحها على الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الأزمات الاقتصادية، الإستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، اجمالي الديون الخارجية.

Abstract

The current study aims to try to know the impact of economic crises on foreign direct investment in North African countries (Algeria, Tunisia, Morocco) during the period extending from 1990-2022. In order to achieve this goal, an analytical methodology and standard study was relied upon by collecting the necessary data. And analyzed using eviews9 program.

The study found a relative relationship between the variables of the study, as the results of the study showed that the North African countries (Algeria, Tunisia, Morocco), like the rest of the world, were affected by economic crises in a relative manner, due to the narrow financial and monetary markets and their lack of sufficient openness to the outside world except Within certain limits, the effects of economic crises on foreign direct investment varied among the countries studied, according to the characteristics of each country and the extent of its openness to the economy.

Keywords : economic crises, foreign direct investment, inflation, total foreign debt.

فهرس المحتويات

أ الشكر والتقدير:
ب الإهداء
د الملخص:
هـ فهرس المحتويات
ح قائمة الجداول:
ط قائمة الأشكال:

الفصل الأول: مقدمة عامة

1 مقدمة عامة:
---	-------------------

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

5 1. تمهيد:
5 2. الأزمات الاقتصادية:
5 1.2. تعريف الأزمة:
5 2.2. تعريف الأزمات الاقتصادية:
6 3.2. أنواع الأزمات الاقتصادية وأسبابها:
8 4.2. الأزمات الأكثر تأثيراً على مسار التنمية:
18 3. الإستثمار الأجنبي المباشر:
18 1.3. تعريف الإستثمار الأجنبي:
19 2.3. أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر:
23 3.3. أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر:
25 4.3. أسباب و دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر:
29 4. العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر:
29 1.4. مؤشرات الأزمات الاقتصادية:
34 2.4. العلاقة بين مؤشرات الأزمات الاقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر:
43 5. الدراسات السابقة وتمييز الدراسة الحالية:
46 6. خلاصة الفصل:

الفصل الثالث: الدراسات التطبيقية وتحليل البيانات

1. تمهيد: 47
2. منهجية الدراسة..... 47
3. الواقع الإقتصادي لدول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب)..... 47
4. تحليل صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم ، وأرصدة الدين الخارجي..... 58
5. التحليل القياسي لأثر الأزمات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر فيدول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2022..... 80
6. خلاصة الفصل..... 92

الفصل الرابع: الخاتمة العامة

1. تمهيد..... 93
2. نتائج الدراسة..... 93
3. مقترحات الدراسة..... 94
- قائمة المراجع: 96

فهرس الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
85	تطور صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2022	الجدول رقم (1.3)
61	تطور صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة من 1990 الى 2022	الجدول رقم (2.3)
64	تطور صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة من 1990 الى 2022	الجدول رقم (3.3)
67	تطور أرصدة الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2022	الجدول رقم (4.3)
69	تطور أرصدة الدين الخارجي في المغرب خلال الفترة من 1990 الى 2022	الجدول رقم (5.3)
71	تطور أرصدة الدين الخارجي في تونس خلال الفترة من 1990 الى 2022	الجدول رقم (6.3)
73	تطور نسب التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2022	الجدول رقم (7.3)
76	تطور نسب التضخم في تونس خلال الفترة من 1990 الى 2022	الجدول رقم (8.3)
78	تطور نسب التضخم في المغرب خلال الفترة من 1990 الى 2022	الجدول رقم (9.3)
86	نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.	الجدول رقم (10.3)
87	نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات الثلاث.	الجدول رقم (11.3)
88	اختبار الاثر الثابت باستخدام طريقة المربعات الصغرى.	الجدول رقم (12.3)
89	اختبار الاثر العشوائي باستخدام طريقة المربعات الصغرى.	الجدول رقم (13.3)
90	نتائج اختبار HAUSSMAN.	الجدول رقم (14.3)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
9	يجسد لنا طرح ساي	الشكل رقم (1.2)
23	أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر وفقا لتصنيفات المختلفة	الشكل رقم (2.2)
25	دوافع كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة من الإستثمار	الشكل رقم (3.2)
34	الأثر الامتدادي للتكنولوجيا في ظل الرابطة العمودية	الشكل رقم (4.2)
58	منحنى تطور صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2022	الشكل رقم (1.3)
61	منحنى تطور صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة من 1990 الى 2022	الشكل رقم (2.3)
64	منحنى تطور صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة من 1990 الى 2022	الشكل رقم (3.3)
67	منحنى تطور أرصدة الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2022	الشكل رقم (4.3)
69	منحنى تطور أرصدة الدين الخارجي في المغرب خلال الفترة من 1990 الى 2022	الشكل رقم (5.3)
71	منحنى تطور أرصدة الدين الخارجي في تونس خلال الفترة من 1990 الى 2022	الشكل رقم (6.3)
73	منحنى تطور نسب التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2022	الشكل رقم (7.3)
76	منحنى تطور نسب التضخم في تونس خلال الفترة من 1990 الى 2022	الشكل رقم (8.3)
78	منحنى تطور نسب التضخم في المغرب خلال الفترة من 1990 الى 2022	الشكل رقم (9.3)
82	التمثيل البياني لصافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بين الفترة 1990-2022	الشكل رقم (10.3)
82	التمثيل البياني لاجمالي الدين الخارجي بين الفترة 1990-2022.	الشكل رقم (11.3)
84	التمثيل البياني للتضخم للدول الثلاث بين 1990-2022.	الشكل رقم (12.3)

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد:

لقد عرف العالم العديد من الأحداث التي تسارعت تطوراتها وتلاحقت انعكاساتها على كل دول العالم، حيث يشهد تزايداً كبيراً في حدة الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول، وتعتبر دول شمال إفريقيا من المناطق التي تتأثر بشكل كبير بتلك الأزمات، وبشكل خاص على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

حيث تعتبر دول شمال إفريقيا منطقة ذات إمكانيات إقتصادية هائلة لكنها تواجه أيضاً العديد من التحديات، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية. يمكن أن يكون لهذه الأزمات تأثير سلبي كبير على الإستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، مما يعوق النمو الإقتصادي والتنمية.

تهدف هذه المذكرة إلى تحليل تأثير الأزمات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا. سيتم ذلك من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة، وتحليل البيانات الإحصائية ودراسة حالات في كل من دول الجزائر وتونس والمغرب.

2. صياغة الإشكالية: هناك علاقة قائمة بين الأزمات الاقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في دول شمال إفريقيا، والدول الإفريقية شأنها شأن باقي دول العالم بحاجة إلى الإستثمارات، خاصة الإستثمار الأجنبي المباشر، وفي ظل الأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم لا بد وأن هناك آثار على هذا النوع من الإستثمار وهنا يمكن أن نطرح التساؤل التالي:

- ما مدى تأثير الأزمات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا؟.

3. الأسئلة الفرعية:

- ماهي أنواع الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا؟
- ماهي مؤشرات الأزمات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر؟

4. صياغة الفرضيات:

- الأزمات الإقتصادية لها تأثير سلبي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا
- تأثير الأزمات الإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر يختلف حسب نوع الأزمة (مالية ، طاقوية ،... الخ)
- تأثير الأزمات الإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر يكون ضعيف في الدول ذات الإقتصادات الضعيفة والتي ليس لها سوق مالي متطور.

● أهداف الدراسة:

تهدف هذه المذكرة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه ودوافعه.
- تقييم تأثير الأزمات الإقتصادية المختلفة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.
- استخلاص التوصيات والسياسات اللازمة لتعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا في ظل الأزمات الإقتصادية.

6. أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة مهمة لأسباب متعددة منها:

- فهم العوامل التي تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا مما يساعد صناع السياسات في المنطقة على تصميم سياسات فعالة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- تحديد التحديات التي تواجهها دول شمال إفريقيا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر مما يساعد في إيجاد حلول مناسبة لذلك.
- تقديم توصيات لتعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا مما يساعد على تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية في المنطقة.

7. أسباب ودافع اختيار الموضوع

- الشغف الشخصي وهذا راجع لاهتمامنا بفهم العوامل المؤثرة على الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خصوصا.
- اهتمامنا بدراسة ظاهرة اقتصادية متكررة المتمثلة في الأزمات الإقتصادية حيث تؤثر بشكل كبير على الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في دول شمال افريقيا.
- التوافر المعلوماتي حيث تتوفر بيانات كافية حول الإستثمار الأجنبي المباشر والأزمات الإقتصادية في دول شمال افريقيا مما يسهل عملية البحث.
- تمكنا نتائج هذه الدراسة من تقديم توصيات عملية لتعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا.

8. حدود الدراسة:

تمثلت الحدود الزمانية والمكانية لهذه الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: تغطي هذه الدراسة دول شمال إفريقيا ممثلة في ثلاث دول وهي: الجزائر، تونس، المغرب.

الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة من 1990 إلى عام 2022 ، كما يمكن تعديل الفترة حسب توفر البيانات واحتياجات الدراسة.

9. منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي تعتمد على عدة مصادر وتعتمد على الخطوات التالية:

أ- جمع البيانات:

- جمع البيانات الثانوية من المصادر التالية:
- الكتب والمذكرات والتقارير ومختلف الدراسات السابقة التي تناقش العلاقة بين الأزمات الإقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا.

- التقارير الدولية : من خلال البحث في مواقع المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لجمع البيانات والتقارير حول الإستثمار الأجنبي المباشر والأزمات الإقتصادية في دول شمال افريقيا.
- تنظيم البيانات وتصنيفها حسب الموضوع والبلد والفترة الزمنية.
- ب- تحليل البيانات من خلال مقارنة تجارب البلدان محل الدراسة في تأثير الأزمات الإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في كل دولة، وتقديم النتائج في جداول ورسومات بيانية مع شرحها وتحليلها
- ت- تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها عن طريق دراسة قياسية باستخدام برنامج EVIEWS9.
- ث- استخلاص التوصيات والسياسات اللازمة لتعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا في ظل الأزمات الإقتصادية وتقديم مقترحات.

9. محددات الدراسة:

- التركيز على الإستثمار الأجنبي المباشر: حيث تقتصر الدراسة على تأثير الأزمات الإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر، دون التطرق إلى أنواع أخرى من الإستثمار.
- التركيز على ثلاث دول من شمال افريقيا: الجزائر، تونس والمغرب.
- التركيز على الأزمات الإقتصادية منذ عام 1990 إلى 2022.
- قد تواجه الدراسة بعض القيود في توفر البيانات حول بعض جوانب الموضوع مثل تأثير بعض أنواع الأزمات الاقتصادية.
- تتطلب هذه الدراسة وقتا وتوفر موارد المعلومات لجمع البيانات وتحليلها وكتابة المذكرة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. تمهيد

تعد الأزمات الاقتصادية ظاهرة دورية تصيب مختلف الدول والمناطق في العالم، تاركة آثارا سلبية على كافة جوانب الحياة، فهي تشمل مجموعة واسعة من الظواهر والحوادث التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات بشكل مباشر أو غير مباشر فهي حالات استثنائية تنشأ بين الظروف المحيطة وقدرات الفرد أو المجتمع على التكيف معها، وتتطلب استجابة سريعة ومنظمة للتغلب عليها وتقليل الأثر السلبي لها.

2. الأزمات الاقتصادية:

لقد تم استعمال مصطلح الأزمة في دراسات علم الاقتصاد وعلم الإدارة بشكل كبير، فتعتبر الأزمة موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية وتتلحق فيها الأحداث، وتتشابك فيها الأسباب مع النتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية (د. محسن أحمد الخضير، 2003، صفحة 114).

1.2. تعريف الأزمة:

ظهر مصطلح الأزمة في علم الطب الإغريقي حيث استخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهم في تطور المرض يتوقف عليها شفاء المريض أو هلاكه، وفي القرن السابع عشر استخدم مصطلح الأزمة للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وفي القرن التاسع عشر استخدم للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي القرن العشرين أصبحت الأزمة تعبر عن حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب، حيث إن هذه الأخيرة تعبر عن حدث مفاجئ يظهر بشكل تتلاحق فيه الأحداث لتزيد من درجة الجهول وتجعل متخذي القرار في حيرة بالغة من أي قرار يتخذونه. (خميس خليل، ديسمبر 2016، صفحة 122)

2.2. تعريف الأزمات الاقتصادية

هي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الإضطرابات الناشئة عن إختلال التوازن بين الإنتاج والإستهلاك. (خميس خليل، 2016، صفحة 124)

الأزمة الاقتصادية هي عدم كفاية عوامل الإنتاج في الاقتصاد الحقيقي عن الوفاء بالالتزامات المطلوبة في السوق؛ لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، فعدم كفاية المحاصيل الزراعية و المياه في بلد ما يحدث مجاعة و قحطا لندرة الحاجات و قلتها فتحدث الأزمة الاقتصادية. (د. سمير محمد الحسيني، 1989، صفحة 44)

3.2. أنواع الأزمات الاقتصادية

1.3.2 الأزمة الهيكلية:

وتسمى الأزمة البنيوية وتشمل هذه الأزمة في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الإقتصاد العالمي، منها على سبيل المثال: أزمة الطاقة ، أزمة الغذاء، أزمة الموارد،.....الخ.

كما تتميز كذلك بالإستمرارية لقطاع أو مجموعة من القطاعات المتجانسة التي تشمل ميدان معين، حيث تحدث من الإختلال بين الإنتاج والإستهلاك.

كما أن لهذه الأزمة مميزات:

— تحدث من جراء الإختلال بين الإنتاج والإستهلاك في مجال معين.

— تتميز كذلك بنقص أو فيض الإنتاج، والذي بدوره ينشأ بسبب عدم التناسب بين الإنتاج والإستهلاك الذي ينشأ في مجرى الدورة الصناعية للإقتصاد ككل.

— هذه الأزمة قد تكون أزمة فيض الإنتاج وقد تكون أزمة نقص الإنتاج على حد سواء. (مصلة يحي، 2022، صفحة 90)

2.3.2 الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج):

ويطلق عليها البعض بالأزمة العامة تصيب كل عملية تكرار للإنتاج أو الجوانب الرئيسية فيها وهي الإنتاج والتداول والإستهلاك والتراكم، وهذا يعني أن الهزات المتولدة عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا وحدوثا إذا ما فورت بغيرها من الأزمات، كما تتميز هذه الأزمة بشمول ظاهرة فيض الإنتاج للعديد من القطاعات حيث تشمل كافة مراحل تكرار الإنتاج، فهي أوسع من الأزمة الهيكلية كونها تتصف بالأجل القصير في فيض الإنتاج. (مصلة يحي، 2022، صفحة 90)

الأزمات المالية:

ميز صندوق النقد الدولي بين أربعة أنماط رئيسة من الأزمات المالية الدولية هي:

(International Monetary Fund, 1998, pp. 74-75)

3.3.2 الأزمة المصرفية: Banking Crisis

و هي ارتفاع مفاجئ و كبير في سحوبات الودائع من البنوك التجارية، وينبع ذلك أساسا من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة فإن انخفاض نوعية محفظة القروض و تزايد القروض الرديئة منها يمكن أن يؤدي إلى الأزمة المصرفية، و في هذه الحالة يتوجه العملاء إلى سحب ودايعهم قبل حدوث الأزمة.

أو هي الحالة التي تصبح فيها المصارف في حالة عسر مالي. بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي. لضخ

أموال لهذه المصارف و إعادة هيكلة النظام المصرفي. (غسان قاسم، خالد عبد الله ، 2015، صفحة 19)

و تشير هذه الأزمة إلى المشاكل والتعثرات التي يعاني منها البنك، مما ينتج عنه عجز البنك عن سداد التزاماته، و يدفع الحكومة للتدخل لمساعدته للحد من تفاقم الأزمة.

تفاقم أزمة المصارف (سحب الإيداعات) تؤدي إلى توقيف عملية تحويل الخصوم و إلى تدخل الحكومة لمنع حدوث ذلك عبر مساعدة المصارف على نطاق واسع.

ويجب توافر شرط واحد على الأقل من الشروط التالية لوصف الأزمة الما بأنها مكتملة Full-Flodged.

منها ن تتجاوز نسبة الأصول غير المؤداة إلى اجمالي الأصول 10 % و أن تصل تكلفة عملية إنقاذ البنوك نسبة 2 % من الناتج المحلي الإجمالي و أن تؤدي مشاكل البنوك إلى تأميم عدد كبير منها، و أن تؤدي إلى تدافع العملاء على سحب الودائع من البنوك، أو اتخاذ الحكومة إجراءات طوارئ متمثلة في تجريد الودائع، و مد إجازات البنوك، و تعميم ضمانات الودائع (Demirguc-Kunt & Enrica Detragische, 1998, pp. 90-91)

4.3.2 أزمة أسعار الصرف أو أزمة العملة: Currency Crisis

وهي الهجوم والمضاربة على العملة مما يؤدي إلى انهيار قيمة العملة وتدخل السلطات للدفاع عنها عبر استنزاف الاحتياطي أو رفع سعر الفائدة. (Krugman, Paul, 1979)

و هي انهيار في أسعار الصرف (انخفاض شديد)، أو نضوب في احتياطي الصرف نتيجة عمليات المضاربة على العملات وعدم استقرار سعر الصرف. (Barry Eichengreen and Richard Portes, 1987)

و في معظم الأحيان تترافق أزمات أسعار الصرف مع الأزمات المصرفية حيث أنه لا يمكن فصل أسعار الصرف عن العمليات التي تقوم بها المصارف، و في الأوقات التي تحدث فيها أزمات أسعار الصرف تتغير أسعار الفائدة و هذا يؤثر على عمليات المصارف من جهة الإقراض و قبول الودائع و تؤثر عليها من جهة الاحتياطات التي تملكها المصارف من العملات الأجنبية.

و أزمات أسعار الصرف تعد من أكثر الأزمات التي حصلت في العالم بين عامي 1975-2007 حصلت 158 أزمة متعلق بأزمات أسعار الصرف كان آخرها الأزمة التي حصلت في العام 1975 في دول شرقي آسيا. (Barry Eichengreen and Richard Portes, 1987)

5.3.2 أزمة سوق الأوراق المالية: Stock Market Crisis

انهيار مفاجئ و سريع أسعار الأسهم وتحدث هذه الأزمات عندما يتم الإقبال بشكل كبير و مفاجئ على بيع الأوراق المالية من قبل حاملي هذه الأوراق في فترة زمنية محدودة و تؤدي هذه العملية إلى أضرار كبيرة بالنسبة للمنشآت و المنظمات و التي تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهم هذه المنظمات و بالتالي انخفاض القيمة السوقية لهذه المنشآت في السوق مما يؤدي إلى خسائر كبيرة قد تؤدي إلى انهيارها. ويتحقق هذا النوع من الأزمات عند وجود أزمة في

أسواق المال تتسبب في ضعف قدرة الأسواق على أداء دورها بفاعلية، مما يعكس آثار سلبية كبيرة تمتد للاقتصاد الحقيقي. (International Monetary Fund، 1998)

6.3.2 أزمة المديونية أو أزمة الديون الخارجية: Foreign Debt Crisis

تحدث هذه الأزمة عندما تعجز الدولة عن سداد خدمات ديونها الخارجية من أقساط وفوائد والإعلان عن عدم المقدرة على خدمة الدين و الدخول في مفاوضات إعادة الجدولة.

و أزمة الديون الخارجية للدول النامية، و التي توافقت منذ نهاية السبعينات و بداية الثمانينات تعتبر إحدى التغيرات الهامة التي تواجه الدول المدينة و الدائنة على حد سواء.

فمع النمو الشديد في الديون الخارجية وجد عدد كبير من الدول النامية نفسه في مأزق شديد و الذي يتمثل بصعوبة الاستمرارية في خدمة هذه الديون (الفوائد و الأقساط) و في نفس الوقت الاستمرار في تمويل الواردات الضرورية مما أدى إلى أن بعض الدول النامية عجزت عن سداد أعباء هذه الديون قد بدأت تطالب الدائنين بتجميدها وإعادة جدولتها بالإضافة إلى الحصول على قروض ميسرة. (Demirguc-Kunt & Enrica Detragische, 1998).

4.2. الأزمات الأكثر تأثيراً على مسار التنمية.

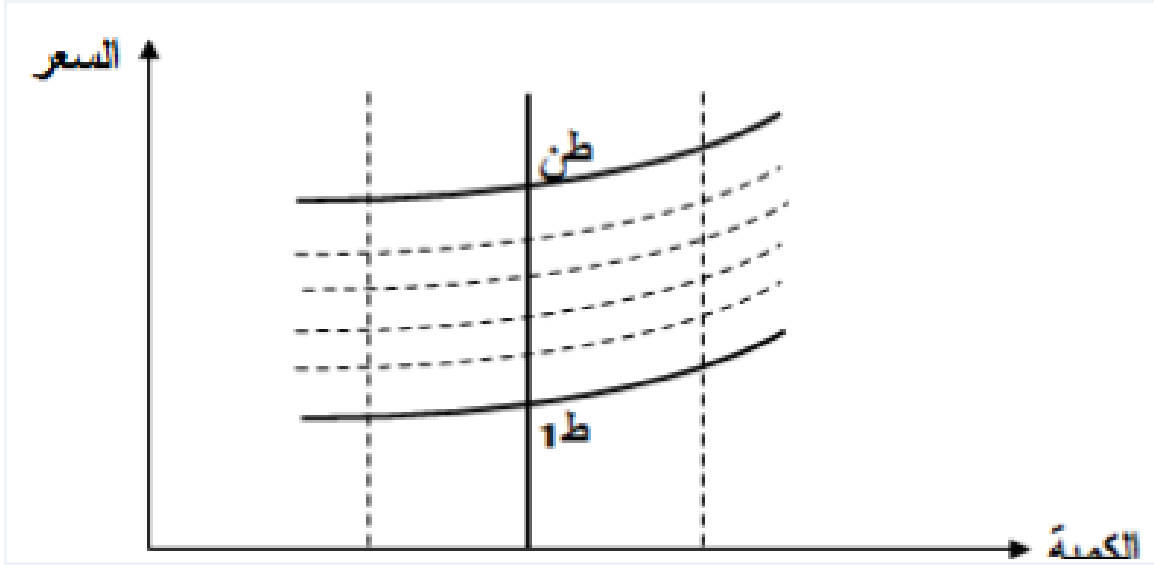
1.4.2: أزمة الكساد الكبير 1929:

ننطلق في عرض هذه الأزمة من خلال المسلمات الفكرية للنظام الكلاسيكي، حيث ننطلق من قول أحد العارفين حيث يقول: (يعجز الأطباء مهما كانت درجة تفوقهم لمرض لا يمكن أن يوجد). (ولذلك كان الرأسماليون يؤمنون إيماناً قطعياً بالتوازن حتى وإن حدث اختلال فإن ذلك ناتج لظروف قدرية تنطوي تحت مبدأ اليد الخفية، فهي مرحلة ظرفية فقط.

هذا الإيمان القاطع قد ترسخ في أفكار الاقتصاديين الرأسماليين وكانت انطلاقة الأساسية من الطرح الفكري الذي تقدم به آدم سميث حول مبدأ اليد الخفية والتي بفضلها تعيد التوازن الاقتصادي بصورة آلية عند حدوث اختلال دون تدخل أي جهة في ذلك حيث كان المعتقد العقائدي يؤمن بوجود قوة إلهية تعيد الأحداث إلى حالتها الطبيعية.

إضافة إلى مبدأ آخر والذي يعتبر مكمل للمبدأ الأول وهو قانون المنافذ (قانون ساي للأسواق) والذي يرى فيه أن لا كساد في النظام الرأسمالي وأن كل شيء يعرض في السوق يجد الطلب عليه مهما كان نوع هذه العروض حيث أن آلية الأسعار توجه كل من الأعوان الاقتصاديين داخل الأسواق من الاستدلال والترشيد بها للوصول إلى تحقيق غاياتهم . وفي هذا فإن هذين الطرحين الفكريين يمكن أن ندرجهما في هذا الشكل البياني الذي يترجم فلسفة ساي للأسواق أو ما يسمى بقانون المنافذ. (خميس خليل، 2016، صفحة 125)

الشكل رقم (1.1): يجسد لنا طرح ساي



المصدر: من إنجاز الباحث خميس خليل ص 125

ومن خلال هذا الشكل الذي يجسد لنا الطرح الرأسمالي الذي يؤمن بأن لا كساد في النظام الرأسمالي لأن سعر البضائع التي تعرض في الأسواق، سوف تجدد من يطلب عليها مهما كانت الكميات المعروضة والأسعار المتواجدة.

ونتيجة لهذا الطرح ظهرت أزمة الكساد، لأن هناك اعتبارات سلوكية داخل الأعوان الاقتصاديين، منها درجة الإشباع الذي يرغب الأعوان الاقتصاديين الحصول عليها بأقل تكلفة (المستهلك)، والربح الذي يسعى الحصول عليه المنظم دون التضحية من تكاليفه، لذا ظهرت أزمة الكساد العظيم.

وبالتالي خلال سنة 1929 وفي فصل الخريف بدأت بوادر الأزمة في الظهور لتضع الفكر الكلاسيكي في محنة شديدة حيث كانت البداية ما حدث في يوم 24 أكتوبر سنة 1929 بمدينة نيويورك وهذا اليوم الذي يعرف باسم الخميس الأسود، حيث بيعت في هذا اليوم كميات هائلة من الأسهم والسندات التي تمثل أعظم رأسمال الشركات الكبرى حيث هبطت الأسعار إلى الحضيض وخسر الآلاف من الأفراد ثرواتهم ومداحيلهم في غضون ساعات قليلة. (رمزي زكي، 1997، الصفحات 321-322)

وظلت الأسعار تنهوى حيث تدافع الأفراد إلى سحب ودائعهم من البنوك مطالبين بصرف الأوراق البنكية، حيث أدى هذا الإجراء من طرف الأفراد إلى عجز البنوك عجزا كبيرا صارخا فتعرضت بذلك إلى الإفلاس، حيث وصل عدد البنوك التي أغلقت أبوابها عام 1930 إلى 1325 بنك، وارتفع الرقم 2294 سنة

1931 , كما أفلس في سنة واحدة 1457 بنك خلال 1933 في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لجأت الحكومة في سنة 1933 يوم 26 مارس إلى إيقاف الصرف بالذهب وبالتالي حدث هبوط سريع في حجم الطلب والأسعار والناتج المحلي، وانخفاض معدلات الاستثمار مما أدى إلى المزيد من الهبوط في مستوى الدخل الوطني ولهذا تراكمت السلع والبضائع في المحلات والمخازن ولم يجد تصريفها. (رمزي زكي، 1997، صفحة 323)

وبناء على هذه المعطيات فإن أحد المؤشرات التنموية قد انخفضت بشكل مذهل حيث سجلت البطالة سنة 1931 في الولايات المتحدة الأمريكية 12 مليون بطلان وانخفضت الأجور إلى 60% واكتظت المدن بالعمال العاطلين والجياع والمغلوبين على أمرهم الذين راحوا يبحثون عن الخبز بأي وسيلة. (رمزي زكي، 1997، صفحة 324)

والى جانب ذلك يقول جوزيف شومبتر: (لم توجد أي منطقة محصنة من أزمة 1929 لأنها كانت أزمة صناعية وزراعية فانطبقت آثارها السيئة على الجميع وخفضت الدخول والمرتبات في جميع البلاد ولجميع الأفراد إما بطريقة غير مباشرة ناجمة عن سقوط قيمة الدولار أو بطريقة مباشرة بتخفيض الإنفاق الحكومي، الذي اضطرت إليه الحكومات عندما انكمشت مواردها بنسبة ما بين 25 إلى 45%. (محمد عبد الله المومني، 2009) وفي هذا فان أزمة 1929، قد نجم عليها آثار كبيرة على المستوى التنموي ويمكن إبراز أهم هذه المؤشرات:

- 1 - انخفاض حجم الإنتاج الوطني في البلدان الصناعية بنسبة تتراوح ما بين 45% إلى 60%.
- 2 - حدوث بطالة على نطاق واسع قدرت بحوالي 100 مليون عاطل عن العمل في مختلف بلدان العالم .
- 3 - إفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية .
- 4 - إن الدمار الذي حدث في السلع المنتجة خلال فترة الكساد الكبير يفوق قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى .
- 5 - انهيار قيم عملات 56 بلداً رأساليا وحدث تدهور بليغ في التجارة العالمية 6 .
- 6 - انهيار نظام النقد الدولي. (صالح العلي، 2020)

2.4.2: الأزمة المالية المكسيكية 1994.

بعد أن كان المكسيك هو المنطلق لأزمة المديونية سنة 1982، وسعيًا من الدولة آنذاك دأبت المكسيك على القيام بإصلاحات هيكلية، كان الغرض منها إعادة الثقة لدى المستثمرين من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وإعادة مكانة المكسيك في الأسواق المالية الدولية، فانتهاج برنامج إصلاحات ذو طابع حر (رفع الرقابة

على أسعار الصرف، الخصوصية، تحرير التجارة الخارجية، إزالة القيود التنظيمية بالإستثمارات الأجنبية، التخفيف من القيود التنظيمية وتحديث الأسواق المالية) كان يحظى بدعم من طرف العديد من الهيئات المالية الدولية، وساعدها على تحقيق ذلك عاملان رئيسيان:

1- **عامل داخلي:** وهو قيامها بتخفيف القيود التي تحدمن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها.

2- **عامل خارجي:** وهو إنخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية المجاورة.

وقد نتج عن ذلك أن عاد النمو الإقتصادي إلى المكسيك، وانخفض معدل التضخم من 114% سنة 1988 إلى 26% سنة 1990، وحدث الرجوع إلى حالة التوازن الميزاني (التوازن في ميزان المدفوعات). (عمار آيت بشير، 2001، صفحة 168)

وفي ديسمبر 1994، حدث انخفاض في قيمة البيزو المكسيكي (Peso The)، فوضع نهاية مفاجئة لتدفقات رؤوس الأموال من الخارج، وعجل بالأزمة المالية.

أولاً: أسباب الأزمة المكسيكية: اتفق معظم الإقتصاديين في تلك الفترة، على أنسب الأزمة المالية التي ضربت المكسيك في 1994 جاءت إثر تضافر العديد من العوامل، إذ أن تحرير القطاع المالي من القيود لجذب رؤوس الأموال الأجنبية أدى إلى زيادة المعروض من رؤوس الأموال في الأسواق المحلية، فتوسعت البنوك في منح الإئتمان، في حين سيطر الوهن على قطاع الإشراف والرقابة بالبنوك، فتورات الشفافية في الكشف عن المعلومات المالية، وغابت مراقبة البنوك لمجالات توجيه الإستثمارات بسبب تخلي الحكومة المكسيكية عن الكثير من المؤهلين القطاع المصرفي منذ سنة 1982، على إثر انتشار عمليات التخصيصية التي شهدها القطاع، وعدم مراعاة نوعية المساهمين الجدد فيه من القطاع الخاص. (إبراهيم عبد العزيز النجار، 2009، صفحة 32)

إضافة إلى هذا، ومع ارتفاع قيمة العملة، انفتاح التجارة الخارجية (لاسيما مع اتفاقية الناftا علما أن معظم تبادلات المكسيك كانت تتم في الأساس مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا)، وبالخصوص تحرير قروض الإستهلاك، فقد تزامن هذا مع انخفاض معدل الإدخار الخاص الذي انتقل من نسبة 20.1% إلى 11.4% من الناتج الداخلي الإجمالي في الفترة 1988-1994. (عمار آيت بشير، 2001، صفحة 178)

ثانياً: نتائج الأزمة: في مقابل التحسن في الوضعية الإقتصادية للمكسيك عرف الميزان التجاري عجزاً مقدراً ب 29 مليار دولار خاصة في ديسمبر 1994، وهذا ما أدى إلى بروز ضغوطات على سعر صرف "البيزو" فقررت الحكومة الجديدة بعد 03 أسابيع من إنشائها تخفيض قيمته بمعدل 15% لكن سعر صرف البيزو انخفض بأكبر من هذا المعدل حيث انتقل من 03.45 بيزو للدولار إلى 05.5 بيزو للدولار أي بنسبة 30% والسبب في

ذلك العجز المبالغ في تقييم العملة، والتي كانت بهدف تثبيت معدل التضخم، وارتفعت المديونية كثيرا بانخفاض قيمة البيزو (43 مليار دولار في نهاية 1994)، منها 30 مليار دولار سندات، وظهر موجة كبيرة من عمليات بيع الأصول المالية (هروب المستثمرين ورؤوس الأموال) مما أدى إلى انخفاض أسعارها، وشملت الأزمة البنوك والسوق المالية وبقية القطاعات. (نسيمة أوكيل، 2008/2007، صفحة 292)

كما تأثرت مصداقية السياسة النقدية أشد التأثير بسبب إرتباط البيزو بعملة أخرى، مما أدى بفعل أثر العدوى، إلى انتشار الأزمة إلى باقي الدول، وإلى ظهور مخاوف وشكوك من المستثمرين وظّفوا أموالهم في دول أمريكا اللاتينية ويسمى هذا الأثر ”تأثير تكيلا“ *effet tequila* كما انعكس اتجاه رؤوس الأموال بحيث أصبحت هذه الأخيرة تغادر المكسيك الأمر الذي كاد أن يحول أزمة السيولة التي حدثت إلى حالة عدم القدرة على الدفع (لولا تدخل صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة)، لا سيما رؤوس الأموال هذه هي التي كانت تضمن تمويل عجز الميزان التجاري. (عمار آيت بشير، 2001، صفحة 179)

3.4.2: أزمة جنوب شرق آسيا 1997 :

لقد انبهر كثير من الاقتصاديين بمعدلات النمو الاقتصادي التي حدثت في دول شرق آسيا، إذ شكل النموذج التنموي الآسيوي مثالا نال إعجاب كثير من الملاحظين في المجال الاقتصادي والمالي آنذاك، و لعل هذا ما دفع برجال الأعمال للاستثمار فيها، حيث عرفت دول جنوب شرق آسيا أزمات مالية قبل عام 1997 مثل اندونيسيا في 1978، كوريا سنة 1980 وغيرهما، إلا أن أخطرها من حيث العمق الداخلي والبعد العالمي كانت أزمة 1997، فما هي أسبابها وما نتائجها؟

أولا: أسباب أزمة دول جنوب آسيا وآليتها: على مدى العقود الثلاثة السابقة للأزمة المالية الآسيوية، كانت اندونيسيا، تايلاند، كوريا و ماليزيا يتمتعون بسجل رائع في الأداء الاقتصادي، لكن تجاهل هذه البلدان للمشكلات التي طفت على السطح ظنا منها أنها محصنة، سبب لها تفاقم في أزمة سعر الصرف في سنة 1997 حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة و تدني الأرباح في أسواق الأسهم، مما اضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة لهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى 200% من السعر السابق، وبدأ المستثمرون يتخلصون من الأوراق المالية التي لديهم لإيداع قيمتها في البنوك والاستفادة من سعر الفائدة، وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم ما بين 25% و 50% من أسعار السائدة في السوق، وقد

بدأت الأزمة في تايلاند لاعتبارها أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية، وكان ذلك في 1997، حينما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض "الباهت" العملة الوطنية لتايلاند بعرض كمية كبيرة منه للبيع، فشلت الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تآكل احتياطي رهيبة 1 للأسعار الأسهم بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق. وانتقلت العدوى إلى ماليزيا، فآثرت عملتها بنسبة 8.17% في 1997/09/15 مقارنة بسنة 1996، أما "تاوان" فقد حافظت على مستوى عملتها، لكن انخفض مؤشر سوق المال بها نحو 20% وبالنسبة لهونغ كونغ أقوى الحلقات في المنظومة الآسيوية، والتي تستحوذ على احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، امتدت العدوى إليها مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى 200% فوق توقع تحول ضخم للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية، مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم والسندات والتأثير على أسواق الدول المتقدمة في العالم (بورصة: نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت وطوكيو)، وسرعان ما عادت هذه الأسواق للانتعاش، بينما استمرت الأزمة في الأسواق الآسيوية.

(أديب ديمتري، 2002، صفحة 45)

ومن أهم أسبابها نذكر ما يلي : (بسام الحجار، 2003، صفحة 163)

- ❖ تدفق رؤوس الأموال نحو هذه البلدان بسبب معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة و الاستقرار السياسي المدعم لثقة المستثمرين في أسواقها المالية بالإضافة إلى إلغاء أوجه الرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- ❖ تميل التنمية بالقروض القصيرة الأجل
- ❖ منح القروض للقطاع الخاص بدون دراسة سليمة أو ضمانات كافية
- ❖ ضعف و قصور الجهاز المصرفي و المالي وفساده و عدم القدرة على تطويره، و انسحاب الحكومة من القطاع المصرفي نتج عنه عدم كفاءة التخصيص المحلي للموارد الأجنبية
- ❖ حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة وبدون مخاطرة في صرف العملات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق
- ❖ الرفع في أسعار الفائدة بهدف الحد من التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية مما حول الاستثمار في الأوراق المالية، إلى إيداعات بالبنوك
- ❖ في تايلاند كانت المشكلة حقيقية، أما ماليزيا فمشكلتها هي التصريحات المناهضة للسوق والغرب لرئيس حكومتها
- ❖ التوسيع في التعامل بالمشتقات المالية و المصرفية، وفتح المجال واسعاً أمام المضاربات المخفوفة بالمخاطر

❖ الاعتماد الكبير في تمويل العجز في الموازنة العامة لبعض دول جنوب شرق آسيا على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية .

ثانيا: النتائج المستخلصة من الأزمة: (.رايس مبروك، 2005، صفحة 108)

- إن الاحتياط من النقد الأجنبي لا توفر الحماية والحصانة للاقتصاد القومي إذا كانت هناك إختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات.
- يؤدي التخفيض في العملة الوطنية إلى المخاطرة بالاحتياطات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي
- عدم الاعتماد على التدفقات المالية الأجنبية قصيرة الأجل بمختلف أنواعها، وعدم الاعتماد في تمويل التنمية على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لحساسيتها اتجاه تقلبات سعر الصرف
- تجنب البنوك المحلية التعامل في المشتقات المالية نظرا لتوافر الخبرة الطويلة والاحتياطات الضخمة لدى الأسواق العالمية الدولية
- العمل على التطوير الدائم للأنظمة والضوابط والسياسات النقدية والتمويلية حتى تتماشى واقتصاد السوق وتطويراته المتسارعة
- تعميق استقلالية البنك المركزي في الإشراف والرقابة على أعمال البنوك
- التنوع في المنتجات والخدمات، والتنوع في التعامل مع عملاء عديدين ومناطق جغرافية مختلفة وقطاعات عديدة تجنباً للتركز. مما سبق يتبين أن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، هي أزمة نشأت عن الاقتراض الخارجي المفرط والذي خلافا للاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مثير للمتعاب، ومما يعزز هذا الرأي أنالدول التي كانت فيها مستويات التدفقات المالية قصيرة الأجل أدنى من حيث نسبتها إلى الاستثمار الأجنبي تأثرت بدرجة أقل.

4.4.2: الأزمة المالية 2008:

هي أزمة طفت فوق السطح في خريف 2008 وحدثت بفعل مجموعة متراكمة من الأسباب كان آخرها واقع قروض الرهن العقاري، حيث تزايدت في صيف 2007، حالة التخلف في تسديد دفعات الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك حالات حبس الرهن، بسبب عدم قدرة المقترضين عن الدفع لتسديد مستحقاتهم من الرهن العقاري لمساكنهم وجراء هاذين العاملين حدث انخفاض سريع وحاد في الأسعار وبالتالي حدوث خسائر كبيرة تعد بتريليونات الدولارات .

وبعد هذه الأزمة تم التوقف المباشر في منح القروض بما في ذلك الإقراض بين المؤسسات المصرفية وبفعل هذه الإجراءات:

- تراجع معدل النمو الاقتصادي؛

-تزايد معدلات البطالة؛

-الدخول في مرحلة الكساد. (خميس خليل، ديسمبر 2016، الصفحات 126-127)

أولاً: أسباب أزمة 2008:

انتقلت الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ولكن لا يمكن إرجاع الأزمة المالية الراهنة إلى سبب أو آخر، بل هناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب:

➤ **إفراقات أزمة الرهن العقاري:** يعتبر موضوع الرهن العقاري السبب الرئيسي والمباشر للأزمة، كون البرنامج الواسع الذي أطلقته إدارة الرئيس بيل كلينتون Bill Clinton في عام 1993 من أجل تمكين العائلات الأمريكية ذات مستوى الدخل الضعيف من شراء سكنات، حيث شجع الإزدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين 2001 و2006 البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، ويتمموجه التعاقد بين ثلاث أطراف بين مالك لعقار ومشتري وممول (بنك أو شركة تمويل عقاري) على أن يقوم المالك ببيع العقار للمشتري بمبلغ معين ويدفع المشتري جزءاً من الثمن (10 % مثلاً)، ويقوم الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبايع مباشرة واعتباره قرضاً في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للممول، ويسدد القرض على أقساط طويلة الأجل ما بين 15 و30 سنة بفائدة تبدأ عادة بسيطة في السنتين الأوليتين ثم تزايد بعد ذلك، ويسجل العقار بإسم المشتري ويصبح مالكة له حق التصرف فيه بالبيع أو الرهن، وتسمى "أزمة القروض العالية المخاطر" التي أدخلت القطاع المصرفي الأمريكي في دوامة الخسائر والإضطرابات، اقتضت معالجة الضغوط التضخمية التي بدأ يشهدها الإقتصاد الأمريكي منذ عام 2005 من السلطة النقدية توظيف رفع معدل الفائدة على القروض العقارية عالية المخاطر إلى حوالي 7 أو 8% مما أدى بدوره إلى عجز حوالي أربعة ملايين عائلة أمريكية ضعيفة الدخل عن الوفاء بأقساط الديون .

➤ **توريق الديون العقارية :** عمدت الشركات العقارية في الولايات المتحدة على الاقتراض من المؤسسات المالية لمنح قروض عقارية وذلك عن طريق أدوات الهندسة المالية الجديدة، فقد قامت ببيع الديون العقارية المرهونة بالعقار وغيرها من القروض المتعثرة الشبيهة على شكل سندات مرهونة بالعقار لبنوك استثمار ومؤسسات مالية أخرى وأجنبية، فخلال الفترة 2001-2006 بلغت نسبة القروض عالية المخاطر التي تم تحويلها إلى سندات وبيعت لمستثمرين في الأسواق الرأسمالية حوالي 60-80 في المائة وكانت عملية التوريق بمثابة تأمين للشركات العقارية، بمعنى أن بنوك أخرى تشارك في تحمل مخاطر القروض العقارية التي منحت لأشخاص ذوي سجل ائتماني ضعيف أو غير معروف.

(زكريا بله باسي، 2009، صفحة 10)

➤ **عدم كفاءة الإدارة:** والمتمثلة بمنح قروض بدون ضمانات أو مقابل ضمانات غير كافية، فقد توسعت البنوك في إعطائها للقروض، بشكل يفتقر لأبسط القواعد المالية السليمة، بل ويتناقى مع أبسط قواعد الانضباط والسلامة المالية، وهناك إجماع بين الدارسين بأن عدم كفاءة الإدارة في البنوك، والسلوك اللأمسؤول لمدراءها وموظفيها، هو السبب الرئيسي وراء الإفلاس، و تشير الدراسات أنسبب عدم كفاءة الإدارة يحتل المرتبة الأولى بنسبة 1.93% في إفلاس البنوك، يليه الإهمال وانعدام الرقابة بنسبة 2% ثم التزوير بنسبة 5.1% ثم الكوارث بنسبة 9.0% أما الأسباب الأخرى مجتمعة فكانت تشكل 5.2% من أسباب فشل وإفلاس تلك البنوك .

➤ **إفرازات العولمة المالية:** وهي تعبر عن التحرير الواسع للأنشطة التجارية، المالية والخدمية، ولقد منحت هذه الإستراتيجية أصحاب رؤوس الأموال حرية كبيرة في ممارسات نشاطاتهم دون قيود ولايهمهم سوى تحقيق مصالحهم المادية، وما تفرضه العولمة الإقتصادية من ترابطات إقتصادية متشابكة.

➤ **عدم إستقرار الإقتصاد الكلي** مثل: التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فهي تؤثر على تكلفة الإقتراض وتؤثر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تقلبات أسعار الصرف الحقيقية، حيث تعتبر من مصادر الإضطرابات على مستوى الإقتصاد الكلي والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية. يقوم النظام المالي العالمي على نظام المشتقات المالية، التي تعتمد إعتقادا أساسيا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الإحتمالات، ولا يترتب عليها أيبدالات فعلية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات

والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والأدهى والأمر أتمعظها يقوم على إئتمانات من البنوك في شكل قروض، وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء، وتحدث الأزمة المالية .

➤ **سياسات صندوق النقد الدولي:** إنالسياسات التي إنتهجها صندوق النقد الدولي على مدار عشرات السنوات، كانت من الأسباب التي ساهمت في تدهور إقتصاديات دول كثيرة (خصوصا في آسيا وإفريقيا)، كما أنهذه السياسات قد ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التدهور المالي والإقتصادي على مستوى العالم، وساهمت في تفجر الأزمة المالية العالمية عام 2008، والغريب في الأمر أنه رغم الدور السلبي الذي لعبته سياسات صندوق النقد الدولي، فقد صدرت القرارات بزيادة موارد هذا الصندوق بحوالي 500 مليار دولار من أجل مساعدته في مواجهة الأزمة (قرارات قمة لندن)، ويتوقع الكثير من الباحثين أنهذه المؤسسة لن تؤدي دورها الإستراتيجي والفاعل في مواجهة هذه الأزمة رغم دعم وزيادة مواردها المالية.

➤ **نقص أو إنعدام الرقابة والإشراف على المؤسسات والأدوات المالية:** إذا كانت البنوك التجارية في معظم الدول تخضع لرقابة دقيقة من البنوك المركزية ومؤسسات الرقابة، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسة الرهون العقارية، فضلاً عننقص الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الإئتمانية والتي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

➤ **زيادة أحجام المديونية:** أو ما يطلق عليه إسم الرافعة المالية، فقد بلغت المؤسسات المالية في التوسع في المديونية، وهي ليست مجرد مديونيات فردية، وإنما تأخذ عادة شكل مديونيات قابلة للتداول في الأسواق المالية، وبالتالي فهي أشبه بالمديونيات العامة، فقد ازدادت الأصول المصرفية للبنوك الأمريكية بمقدار 1915 مليار دولار خلال الفترة يناير 2007 إلى نهاية سبتمبر 2008، مقابل زيادة بلغت فقط 785 مليار دولار في الودائع المصرفية، أما في منطقة اليورو، فقد ازدادت الأصول للبنوك الأوروبية خلال الفترة نفسها بمقدار 4639 مليار يورو مقابل زيادة فقط 2426 مليار يورو لودائع هذه البنوك خلال الفترة نفسها، وهي الحالة التي تعكس بوضوح التوسع في الإقراض لهذه البنوك .

➤ **سيطرة ثقافة غير أخلاقية على الأسواق:** إن من أهمالانتقادات الموجهة إلى النظام الرأسمالي هو أنهذا النظام لا يولي البعد الأخلاقي إهتماما كافيا، فالنظام الرأسمالي يؤمن بأن السوق هي ساحة للصراع والمنافسة التي لا تحكمها قواعد واضحة أو قيود ذات أفق متطور، بل أتركيزها ينصبعلى حرية التجارة

وتحريها، وهذا يقود إلى بقاء الشركات والمنظمات الأقوى في الأسواق، ويعزز هيمنة القوى على الضعيف، و قد دفعت هذه الثقافة غير الأخلاقية المؤسسات العاملة في الأسواق إلى الركض وراء تعظيم الأرباح، وكانت تلجأ إلى التلاعب والتزييف في الأرقام لإعطاء صورة تجميلية لهذه المؤسسات بعيدا عن الواقع الحقيقي لإقتصاد السوق .

3. الإستثمار الأجنبي المباشر

إن دراسة أي ظاهرة إقتصادية تبدأ دوماً بالتطرق لكلّ المفاهيم المتعلّقة بهذه الظاهرة، وبما أن الإستثمار الأجنبي المباشر أحد هذه الظواهر الإقتصادية، فإنّه أيضا كان لزاما على الباحثين في هذا المجال أن يعطوا لنا نظرة عنها، لكنهم اختلفوا في تحديد تعريف دقيق للظاهرة، وذلك العديد من التعقيدات الناجمة عن إختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

1.3. تعريف الإستثمار الأجنبي

لم يكن مصطلح الإستثمار الأجنبي يعرف قبل الثلاثينات من القرن العشرين، إذ كان المصطلح السائد هو الإستثمار الدولي وورد أول ذكر للإستثمار الأجنبي سنة 1960؛ أما التحديد الدقيق لمفهوم الإستثمار الأجنبي فيعود إلى Arthur Bloom Feild ، الذي ميز بين مفهومي الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحفطي سنة 1968. (مصلة يحي، 2022، صفحة 04)

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) :الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه " نوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيانمقيماقتصادا معاملمصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بينالمستثمرالمباشر والمؤسسة، بالإضافةإلىالتمتعالمستثمرالمباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. (أ.بيبي وليد / د. غالم عبد الله، صفحة 195)

تعريف المنظمة العالمية للتجارة: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته. (عبد الكريم بعداش، 2008/2007، صفحة 50)

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD):

"الإستثمار الأجنبي المباشر يعكس إمتلاك كيان مقيم في إقتصاد ما لمصلحة دائمة في كيان مقيم في إقتصاد آخر غير إقتصاد المستثمرالمباشر، والمصلحة الدائمة تنطوي على وجود علاقة طويلة الأجل بينالمستثمر المباشر ومؤسسة الإستثمار المباشر وعلى درجة كبيرة من التأثير في إدارة المؤسسة؛ والإستثمار المباشر يشتمل على كل من المعاملات الأولية بينالكيانين، وكل المعاملاتاللاحقة بينهما وبينالمؤسسات التابعة سواء المساهمة أو غيرالمساهمة". (مصلة يحي، 2022، صفحة 08)

كما يعرف أيضا: يعتبر استثمار ما استثمارا أجنبيا متى كان المستثمر - شخصا طبيعيا أو معنويا - لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، و إذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعيا، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصا معنويا كشركات المساهمة، "ذلك أنه غالبا ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات، و يميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ و الاعتراف بجنسية الشركة على حساب جنسيات المساهمين ... و عليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحملجنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها". (عبد الكريم بعداش، 2008/2007، صفحة 48)

2.3. أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل نوع من أنواع هذا الإستثمار؛ ويرجع هذا إلى إختلاف الإعتبارات والتفضيلات بين الدولة المضيفة من ناحية والمستثمر الأجنبي من ناحية أخرى، إضافة إلى المعايير التي يعتمد عليها في التصنيف الخاص بكل نوع. وهنا نميز بين أربعة أنواع من المعايير، وهي:

- الإستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لملكية النشاط؛
- الإستثمارات الأجنبية المباشرة تبعا لشكل التبعية للشركة الأم؛
- الإستثمارات الأجنبية المباشرة تبعا للحوافز والدواع التي تؤدي إلى حدوث الإستثمار؛
- الإستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا للعلاقة بين الشركة الأم والفرع.

أولاً- الإستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لملكية النشاط

نقصد بملكية النشاط، نوع الملكية الأجنبية للمشروع الإستثماري في البلد المضيف، وهنا نكون أمام شكلين رئيسيين هما: استثمار مشترك واستثمار مملوك ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي.

أ- الإستثمار المشترك

يعرف هذا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه ويشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين، وبصفة دائمة، هذان الطرفان أحدهما وطني والآخر أجنبي. والمشاركة لا تقتصر على حصة في رأس المال وإنما أيضا المشاركة في الإدارة والخبرة وبراءات الإختراع". وفي جميع الأحوال لابد أن يكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع. (عمر خالد، 1999، صفحة 60)

ب- الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يتمثل هذا النوع في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة. إذ تجلب الشركة الأجنبية الخبرة التكنولوجية التي تحتاج إليها وتشرف على إنجاز المشروع وعلى مباشرته في الإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي. وبعبارة أخرى تملك المستثمر الأجنبي تملكا كاملا لمشروع استثماري في البلد المضيف، وذلك بأحد الطرق التالية:

- بناء مشروع جديد تماما؛

- شراء مشروع قائم بالفعل؛

- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تمتلكها هذه الشركة بالفعل، ويجري ذلك إذا كانت تاشركة الدولية تمتلك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد.

(قدوري نور الدين ، 2018 ، صفحة 16)

ثانيا- الإستثمارات الأجنبية المباشرة تبعا لشكل التبعية للشركة الأم

نقصد بشكل التبعية، القرارات في مجملها الخاصة بالفروع على أي مستوى تتخذ، هل تتخذ على مستوى الشركة الأم أو على مستوى الفروع، إضافة إلى منتجات هذه الفروع، لمن تنتج، وهنا نميز بين ثلاثة أشكال للإستثمار الأجنبي المباشر:

أ- استثمار يلبي حاجيات الشركة الأم

يتميز هذا النوع من الإستثمارات بتبعية إقتصادية كاملة للشركة الأم، وذلك من خلال خضوع نشاطها إلى حاجيات تلك الشركات، وقراراتها تتخذ من طرفها أيضا، كما أن إنتاجها يوجه للشركة الأم دون غيرها.

ب- استثمار يلبي حاجيات البلد المضيف

يتمثل هذا النوع في إقامة طاقات إنتاجية في البلد المضيف لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف، وتتصف العلاقات بين الشركة الأم وفروعها بغياب التجارة الدولية، كما أن قرارات المقر الرئيسي تتخذ على ضوء ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.

ج - استثمار يلبي حاجيات السوق العالمية

يخدم هذا النوع من الإستثمارات السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع إلى هذه الأسواق، وتقام هذه الفروع في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى تكلفة إنتاجية ممكنة، وتتوحد هذه الفروع ضمن مخطط واحد يضم أيضا الشركة الأم، بمعنى أن هذا النوع يوجه منتجه إلى الأسواق الدولية بحثا عن تعظيم عائده تحت قيد أقل تكلفة ممكنة. (قدوري نور الدين ، 2018، الصفحات 16-17)

ثالثا - الإستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا للدوافع والمحفزات

نقصد بها الدوافع التي جعلت المستثمر الأجنبي يتوجه إلى دولة مضيضة بعينها دون غيرها من الدول، وقد اقترح ونتج في عام 1930 تقسيما ثلاثيا وفقا للاعتبار السابق، يتمثل في ثلاثة أشكال:

أ- الإستثمار الباحث عن الموارد والمصادر

يهدف هذا النوع من الإستثمارات إلى إستغلال الميزة النسبية للدول المضيضة، ولا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الإستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة. ويتأثر هذا النوع من الإستثمارات بوفرة المواد الخام وتوفر البنية الأساسية والعمالة المنخفضة التكلفة. وهذا الشكل هو أكثر أنواع الإستثمار الأجنبي انتشارا في الدول النامية.

ب - الإستثمار الباحث عن الأسواق

يهدف هذا النوع من الإستثمارات إلى تلبية المتطلبات افسهلاكية في أسواق الدول المضيضة، ولا سيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة. ويتأثر هذا النوع بحجم الأسواق ونموها في الدول المضيضة. إذ تستطيع الأسواق الكبيرة أن تستوعب عددا كبيرا من هذه الإستثمارات وأن تتح لها جني و فرات الحجم.

ج- الإستثمار الباحث عن الكفاءة

يحدث هذا النوع من الإستثمارات فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية أو دول جنوب شرق آسيا، حيث ينتقل المستثمر الأجنبي من الدول الأقل كفاءة إلى

الدول الأكثر كفاءة من حيث الموارد البشرية والتكنولوجية . ويبحث هذا النوع من الإستثمارات عن الأيدي العاملة الماهرة والكفاءة. (قدوري نور الدين ، 2018، صفحة 17)

رابعاً- الإستثمارات الأجنبية المباشرة وفقاً للعلاقة بين الشركة الأم والفرع

بناء على العلاقة بين الشركة الأم والفرع في القطر المضيف، نميز نوعين رئيسيين للإستثمارات الأجنبية المباشرة:

أ- الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأفقية

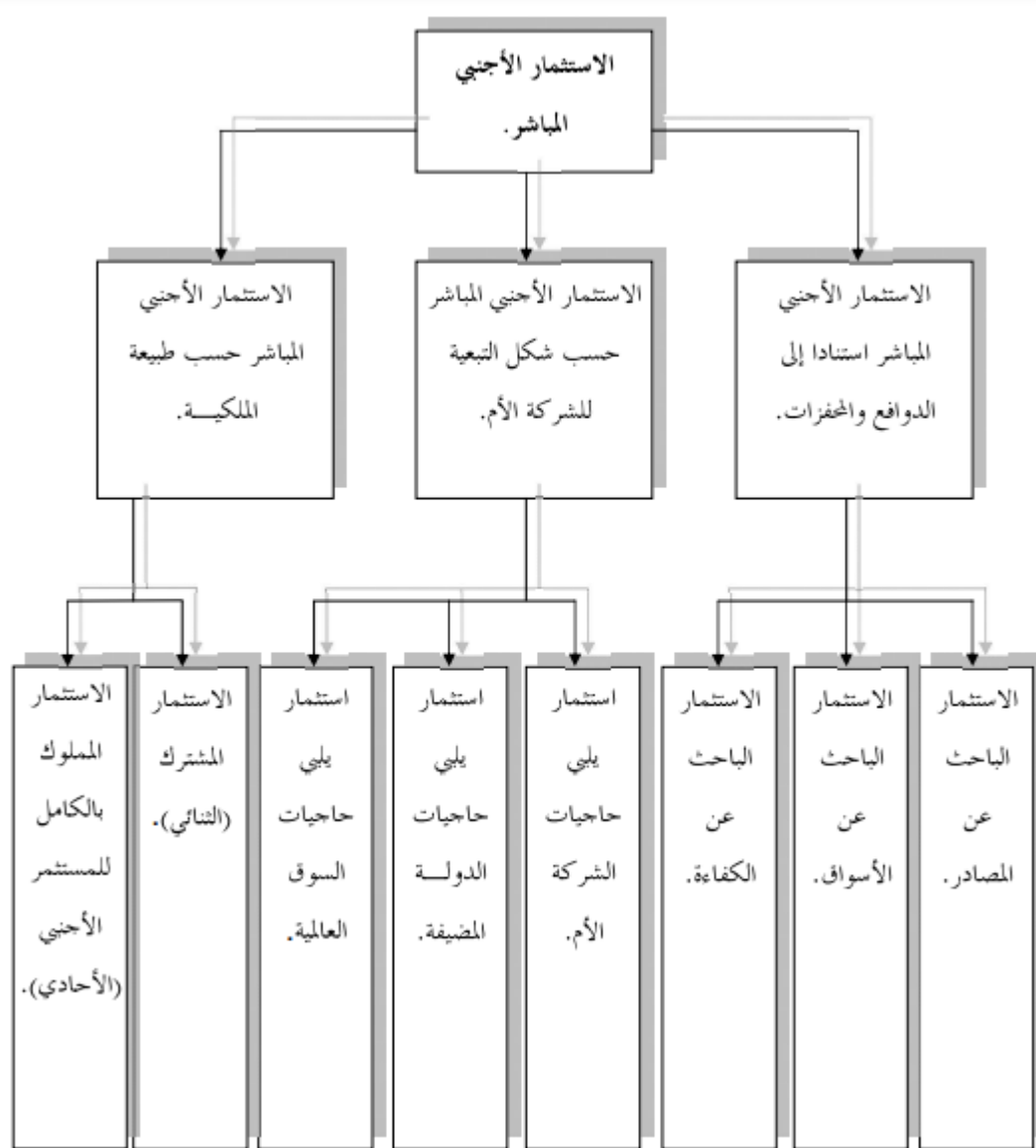
يتم الإستثمار الأجنبي المباشر الأفقي عندما تدخل الشركات إلى الأقطار الأجنبية لإنتاج المنتجات نفسها التي تقوم بإنتاجها في أقطارها، لذا فهي تمثل تنوعاً جغرافياً في خط الإنتاج للشركة. أي أن الإستثمار الأفقي هو الإستثمار الذي يبحث عن أسواق جديدة.

ب- الإستثمارات الأجنبية العمودية

يتم الإستثمار الأجنبي المباشر العمودي عندما تدخل الشركة إلى القطر المضيف لإنتاج سلع وسيطة، لتستخدم في عملية الإنتاج المحلية الخاصة بها، وهو ما يسمى بالمشاركة العمودية بالإتجاه الخلفي، والتي تربط بشكل خاص بالصناعات التحويلية أو الجزئية في قطاع المحروقات، أما عندما تقوم الشركة بإستثمار أو إنتاج أو تسويق منتجاتها في مراحل لاحقة تكون أقرب إلى المستهلك النهائي تسمى بالمشاركة العمودية بالإتجاه الأمامي . أي أن الإستثمار العمودي هو الإستثمار الذي يبحث عن تخفيض التكلفة. (قدوري نور الدين ،

2018، صفحة 18)

الشكل رقم (2.2) : أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر وفقا لتصنيفات المختلفة



المصدر: (قدوري نور الدين ، 2018 ، صفحة 19)

3.3. أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر:

لقد كان للإستثمار الأجنبي المباشر أهمية في الإقتصاد العالمي منذ فترة السبعينيات، إلا أن تلك الأهمية تزايدت بشكل واضح وبصفة خاصة في الدول النامية وذلك منذ فترة الثمانينيات، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها:

- تفاقم أزمة المديونية الخارجية عام 1982 ، وما ترتب عليها من امتناع بعض الدول النامية المدينة عن سداد أعبائها إلى الدول الدائنة المتقدمة، ذلك الأمر الذي أدى إلى تفضيل الدولة المتقدمة وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأساليب التمويل الأخرى للمشروعات المقامة في الدول ذات العجز المالي على حساب منح

القروض، لذا يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل للمديونية التي أثقلت كاهل البلدان النامية، فهو وسيلة لا تولّد فوائد وأقساط واجبة الدفع ويجنّب البلدان النامية الشروط الصعبة التي تلازم الحصول على القروض.

- حدوث عدة تغيرات في الدول النامية ذات العجز المالى تمثلت في التالي:

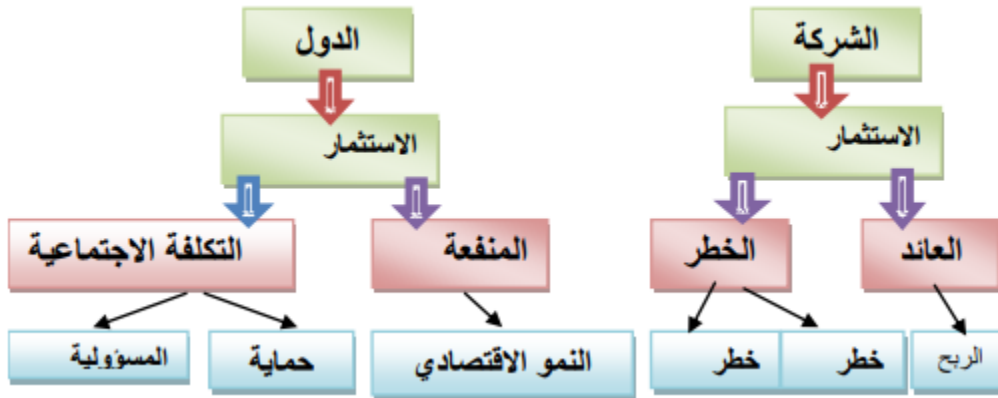
- اختلاف نظرتها إلى الاستثمارات الأجنبية من النظرة العدائية، باعتبارها نوعا من التدخل فيالاقتصاد القومي، إلى تشجيع تلك الاستثمارات، اقتناعا من تلك الدول بالدور الكبير الذى تقوم به تلك الاستثمارات فى سد فجوة (الادخار-الاستثمار) والعوائد الأخرى المصاحبة لها مثل التكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية ... الخ.
 - قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغييرات هيكلية فى اقتصادياتها لإحلال نظام السوق بدلا من الاعتماد على الدولة فى إدارة النشاط الاقتصادى، مما ترتب عليه التخلص من بعض القيود التى كانت تعوق تدفق تلك الاستثمارات إلى داخل أراضيها.
 - لا يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة تحويل النقد الدولي من الدول المتقدمة إلى النامية بهدف سد فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال فى المعونات والقروض الأجنبية، إنّما يمثل تمثيلا فى معناه الحقيقي، وذلك من خلال إتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل فى المعدات والآلات اللازمة لإقامة الإستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية، والإدارية والتنظيمية....، والتي يمكن أن تحطّم الكثير من العوائق التى تقف فى طريق التنمية .
 - الاهتمام بموضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى إطار دورة أروجواى الأخيرة، الأمر الذى ترتب عليه مطالبة الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء إلى ضم هذا الموضوع ضمن اتفاقيات تلك الجولة. ويأتى هذا الاهتمام بسبب التأثيرات السلبية لقيود الاستثمار على حركة التجارة الدولية من ناحية، وإعاقة تدفقات رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى.
 - يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر فى تنمية قطاع التصدير، ومثال مساهمته فى صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص ليس عتّا ببعيد، وهذا أمر أبرزه تقرير الإستثمار فى العالم 2001 .
 - وأخيرا فإننا لإستثمار الأجنبي المباشر يتضمن نقل التكنولوجيا، وكنتيحة لذلك فإنمهارات العمال ستتطور وسوف تفتح قنوات التسويق والتصدير . (بن عامر مصطفى، 2010-2011، الصفحات 79-80)
- لا شك أنأهمية الإستثمار المباشر الأجنبي بالنسبة للدول النامية له لا تقتصر على مجرد تلك الجوانب التى ذكرناها سالفًا، بل تتعدها لتشغل جوانب أخرى متعددة:

- أهميته في تحسين الخدمات وتحقيق تنافسيتها.
- أهميته في تدعيم التجارة الخارجية.
- تشجيع الإستثمار المباشر الأجنبي عامل مهم لتسهيل إندماجها في الإقتصاد العالمي. (فضيل فارس، 2004، صفحة 244)

4.3. أسباب و دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن القول بأن هناك أسبابا عديدة تؤدي إلى قيام الإستثمارات الأجنبية المباشرة سواء كان ذلك من الدوافع التي حفزت الدولة المصدرة لرأس المال للقيام بعملية الإستثمار الأجنبي المباشر، أو من جانب الدولة المضيفة التي ترغب بقيام أمثال هذه الإستثمارات على أراضيها من خلال الحوافز والتشجيعات، ويمكن شرحها من خلال الشكل التالي: (خميس خليل، ديسمبر 2016، صفحة 195)

الشكل رقم (3.2): دوافع كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة من الإستثمار



المصدر: (خميس خليل، ديسمبر 2016، صفحة 196)

1.4.3 دوافع المستثمر الأجنبي:

أ- طبيعة النشاط الاقتصادي و التجارة: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، و لغرض تلافي الإخفاق، بالبحث عن أسواق استهلاك ملامتة و نقل وحداته الانتاجية و التسويقية أو رأسمال معين إليها و مباشرة الانتاج فيها. (دريد محمود السامرائي، 2006، صفحة 76)

ب- زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر . و تتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد

الأولية و اليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد ، فلن يتحقق هذا العائد و يفقد جاذبيتهو تبعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الانتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها و انخفاض مستوى أجورها، و تعتمد أغلب الشركات الأوربية و اليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثمارا مضمونا و عوائد عالية. (دريد محمود السامرائي، 2006، صفحة 77)

ت- تخفيض المخاطر : يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا ، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة . كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنتقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة. " فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول و أسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.

ث- تحسين الموارد و ضمان توفيرها : قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة . و بهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد و الأجزاء و بالكمية و الجودة و الأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف للاستثمار

ج- الاستفادة من المزايا المكانية التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، و التي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

ح- حماية أسواق المستثمر و الرغبة في النمو و التوسع: يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة ، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوه إلى ذلك، فهم إن سبقوهم إلى هذه الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم. (دريد محمود السامرائي، 2006، صفحة 78)

2.4.3: دوافع البلد المضيف. (دريد محمود السامرائي، 2006، الصفحات 56-57-58)

تسعى مختلف الدول، المتقدمة و النامية، إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. و قد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة -ستينيات و سبعينيات القرن العشرين-.

و يعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول و اختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها. و فيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية:

أ- سد فجوة الادخار الاستثمار: عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، و منها الاستثمار الأجنبي المباشر و الإعانات و المنح و القرض الخارجية. غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، و لها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها؛ الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي . و أمام تراجع الإعانات و المنح الخارجية و خضوعها للاعتبارات السياسية و انطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة و ابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية. نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، و خلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي . و يفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكملا الادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات، و المتضمنة إنجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

ب- تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير و المتوسط و الطويل. و يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

1) لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا. عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها.

2) يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير. كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات. و في كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابياً على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار و من ثم على ميزان مدفوعاته.

3) هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات و تجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي؛ و دخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات و التجهيزات المعنية أو يورد هذه الأخيرة بذاتها، و من ثم يعفي جزئياً البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية.

ت- زيادة التراكم في الرأسمال الثابت و الإنتاج الوطني: ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة، و بالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية. الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار. و هو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي و منه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. و هذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر. و هو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

ث- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، و تجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة . بينما القروض و الإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية. لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقاً تحقيقها.

ج- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن و الأراضي الزراعية الشاسعة و المياه الجوفية... الخ . غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملاً لهذه الطاقات الإنتاجية، و من ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقاً و التي تتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.

ح- **تخفيض مستوى البطالة:** من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، و بالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار. خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية. هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

خ- **نقل التكنولوجيا الحديثة:** تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي و تسريع وتيرته. و الطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا و بأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها و العمل على تطويعها و توطئتها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي. و هذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة تجاه الدول الأقل تقدما و النامية. حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث و طرقه التقنية المتطورة و نظم التسيير المتقدمة و المهارات الإدارية و المالية و التسويقية المعاصرة... الخ علاوة عن مساهمته في تكوين العمال و المسيرين و المسؤولين المحليين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير و المؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار؛ كما يساهم في تنمية أعمال البحث و التطوير.

4. العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر

1.4. مؤشرات الأزمات الاقتصادية

1.1.4. **النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الاقتصادي من بين المواضيع ذات الانتشار الواسع في الأدبيات الاقتصادية، وهو ما جعله ينال الكثير من الأهمية و يأخذ حيزا كبيرا من أبحاث الاقتصاديين الشيء الذي جعله محل دراسة متجدد و مستمر من خلال النظريات الاقتصادية المتلاحقة عبر الحقب الزمنية المختلفة.

تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين و الباحثين، فهناك من يرى بأن النمو الاقتصادي يتمثل في " تلك الزيادة في إنتاج السلع والخدمات في المجتمع "، ويقصد به على أنه: " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج القومي فقط، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في الدخل الحقيقي، بمعنى أن

النمو لا بد وأن يفوق معدل نمو السكان، وعلى ذلك فقط يزيد الناتج المحلي وعلى ذلك فقد يزيد الناتج المحلي دون أن يحقق نمواً اقتصادياً وذلك لارتفاع معدل الزيادة السكانية عن معدل نمو الناتج. " (رحمن حسن علي ومروان شاكر عبيد، 2020، صفحة 188)

بينما يعتبر "Kuznut Simon" النمو الاقتصادي بأنه الارتفاع طويل الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه القدرة المتزايدة تركز على أساس التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسساتية والايديولوجية التي تطلبها.

أما "Krugman Paul" فيرى بأن النمو الاقتصادي هو ذلك الانتقال الذي يحدث لمنحى إمكانيات الإنتاج لدولة معينة خارج نقطة الأصل، ويكون النمو ما أ بزيادة موارد هذه الدولة أو بتحسين كفاءة استعمال هذه الموارد.

بينما ينظر "Schumpeter Joseph" للنمو الاقتصادي على أنه تغير تدريجي منتظم يحدث في الفترة الطويلة نتيجة الزيادة العامة في الموارد.

بينما يعرف الاقتصادي البولندي "Balcerowicz Leszek" النمو الاقتصادي بأنه عملية كمية ونوعية مقترنة بتغيرات هيكلية، مع حدوث أثر إيجابي على الاقتصاد ومستوى حياة السكان عبر مسار تصاعدي مستمر.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعطي مفهوم شامل للنمو الاقتصادي بأنه: " كل زيادة تراكمية مستمرة للناتج المحلي الإجمالي لفترات زمنية طويلة نسبياً تتميز بخصائص كمية ونوعية تؤدي لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد. " (شوقي جباري، 2015، صفحة 112)

بالرغم من تنوع مفاهيم هذا المصطلح وتعدد وجهات النظر حوله، أن ألا إ غلب الآراء تتفق على أن النمو الاقتصادي يتميز بكونه:

- عبارة عن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي أو أجمالي الدخل الوطني بالقيمة الحقيقية بعد استبعاد اثر التضخم خلال فترة زمنية محددة والتي تقاس عادة بسنة واحدة، وهو ما يعكس الجانب الكمي من النمو و الذي يقصد به التحسين المستمر في القدرة على تلبية الطلب المتزايد ل لسلع والخدمات في اقتصاد معين ؛

- النمو الاقتصادي يتميز أيضاً بأنه زيادة نوعية مستمرة، الأمر الذي ينعكس على المستوى المعيشي للأفراد من خلال ارتفاع نصيب متوسط الناتج الإجمالي للفرد بالقيمة الحقيقية إن صحة وسلامة أي اقتصاد تعتمد بالمقام الأول على مدى ديناميكية النمو الاقتصادي وهذا لآثاره الايجابية على الناتج المحلي الإجمالي للبلد، الأمر الذي

سينعكس تدريجياً على المستوى المعيشي ومستوى التوظيف يساهم في تراكم الثروة والحد من مستوى الفقر، غير أن هذه الآثار الإيجابية لا بد أن تحدث بالتوازن مع عملية التنمية الاقتصادي. (بشير هارون، 2022/2021، صفحة 70)

2.1.4. سعر الصرف:

- يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.
- يعرف سعر الصرف أنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيراً ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات.
- هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات.
- هو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.
- هو أداة ربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي (د/شمعون شمعون، 1994، صفحة 139)

3.1.4. معدل التضخم:

- هناك عدد من التعريفات للتضخم، لكن بشكل عام يُعرف بكونه الحالة التي يشهد فيها الإقتصاد ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين.
- بناء على ما سبق، فظاهرة التضخم تتضمن فعلياً:
- أن يكون ارتفاع الأسعار مستمراً
 - أن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع والخدمات التي تهم عموم المواطنين.
- بالتالي ، فإن أي ارتفاع مؤقت للأسعار أو أي ارتفاع يحدث لأسعار سلع وخدمات تهم شريحة محدودة من المجتمع لا يمكن اعتباره "تضخماً".
- يؤثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوة الشرائية للمستهلكين، لأنه يعني أساساً انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، أي انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحدة واحدة من النقود شراؤها في فترة زمنية محددة مقارنة بالفترة السابقة، ويؤدي كذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الدولية الرئيسية.

كما يؤثر أيضاً على قرارات الاستثمار لأن الارتفاع الكبير في معدل التضخم يعني ارتفاع مستوى التكاليف التي سيتحملها المستثمر بالتالي انخفاض مبيعاته المتوقعة. (رانيا الشيخ طه، 2021، الصفحات 5-6)

4.1.4. معدلات الفائدة:

اختلفت الآراء عن إعطاء تعريف محدد لسعر الفائدة باختلاف المدارس الفكرية التي تناولته إلا أن كل التعاريف التي قدمت لها مضمون واحد، وهو أن سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لمدة زمنية معينة متفق عليها و لكنه يختلف عن أسعار السلع و الخدمات لأنه يمثل نسبة بين التكلفة النقدية للاقتراض مقسومة على المبلغ المقترض لذلك فهو يعد سلاح ذا حدين وذلك لأنه مرة يعد عائداً على الأموال المقترضة ومرة أخرى تكلفة لها.

هو الثمن الذي يدفعه البنك كنسبة مئوية من المبالغ المودعة لديه لأجل معين، أو العائد الذي يتحصل عليه البنك كنسبة مئوية من القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات خلال فترة زمنية محددة.

ومن ثم نجد أن سعر الفائدة يعد من أهم المتغيرات المؤثرة في القرارات الاستثمارية، فمن المعروف أن الاستثمار هو ذلك الجزء المقطوع من الدخل المستخدم في العملية الإنتاجية من أجل تكوين رأس المال، ويتوقف الطلب على الاستثمار على ثلاثة أمور هي الأرباح المتوقعة (الكفاية الحدية لرأس المال)، وأسعار الفائدة وفرص الاستثمار و، على المستثمر أن يقارن بين الأرباح والتكاليف فإذا كانت الأرباح أكبر من التكاليف فإنه يقوم بالاستثمار ويتوسع في المشاريع القائمة. (براهيم مصطفى، 2014، صفحة 393)

5.1.4. ميزان المدفوعات:

هو سجل محاسبي إحصائي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية (حقيقية، مالية، نقدية) التي تتم بين المقيمين في دولة ما و المقيمين في دول أخرى في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

يسمى مقيماً كل شخص طبيعي أو معنوي (شركات أو مؤسسات) يمارس نشاطه على التراب الوطني لفترة سنة على الأقل، و يستبعد من ذلك: الدبلوماسيون، السياح، رجال الجيش.

يضم ميزان المدفوعات جملة من المعلومات و البيانات التي يتم تجميعها من مصادر مختلفة: الجمارك، البنوك، الخزينة العمومية، الاستقصائيات و التحقيقات.

يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص ضعف أو قوة اقتصاد هذه الدولة و تحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا

المركز عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة. (رواني بوحفص و سليمان دحو، 2019-2020، صفحة 23)

6.1.4. الديون الخارجية:

الديون الخارجية هي تلك التي إقترضها إقتصاد وطني ما والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها ويكون الدفع إما عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة طالما أن الحكومات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة التزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة.

ونظرا لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية فقد إشتراك كل من صندوق النقد الدولي (I.M.F) ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (E.D.C.O) والبنك العالمي (BM) في إعداد معجم يعتبر ضروريا لفهم مشكلة المديونية وحسب تعريف IWGEDES للديون الخارجية الذي تبناه هذا المعجم فإن:

إجمالي الديون الخارجية يساوي في تاريخ معين مبلغ الإلتزامات التعاقدية الجارية التي تقضي إلى عملية دفع يقوم بها مقيم بلد لصالح غير المقيمين به، والتي تتضمن الإلتزام بتسديد أصول الديون مرفوقا بالفوائد أو من دونها أو تسديد الفوائد مع الأصل أو دونه.

ويقصد بالمديونية تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في إتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند إنقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية ويكون سبب هذا الإنقطاع في أغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة البلد على الوفاء بالإلتزاماته الخارجية.

و حددت مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة 1988 المديونية والديون الخارجية على أنها قيمة الإلتزامات القائمة والموزعة في أي فترة من الزمن لمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين دفع الأساس مع وبدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس وهذا التعريف الواسع للديون الخارجية يتطلب نظام مرن لتدوين وإدارة الديون ، ويتطلب المعرفة الكاملة لكافة الإلتزامات المالية الخارجية للدولة. والتي تشمل ديون الحكومة ، ديون البنك المركزي، وديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة أو الغير المضمونة من طرف الحكومة، وتشمل كذلك العمليات المالية الأخرى للأعوان الإقتصاديين مثل: الإستثمار المباشر.

(بن غالم أحلام، 2017-2018، صفحة 04)

2.4. العلاقة بين مؤشرات الأزمات الاقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر.

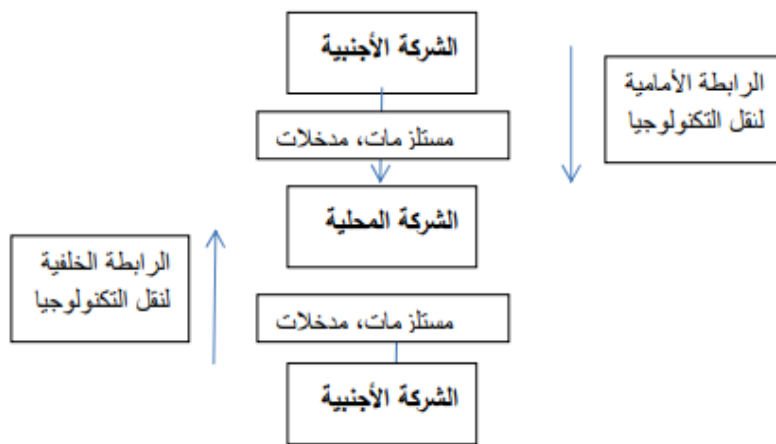
1.2.4. علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين الأولويات في سياسة الدول التنموية وبالخصوص تلك التي تعاني من ندرة رأس المال المحلي، فغالبية الدول أصبحت تولي أهمية كبيرة لتلك الآثار المرغوبة التي يحدثها في الاقتصاد، والتي تساهم مجتمعة في عملية تحفيز ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة، إلا أنه توجد وجهات نظر أخرى ترى أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا سلبية على الاقتصاد.

أ- الأثر الامتدادي للتكنولوجيا التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر:

بشكل عام يمكن التأثير الامتدادي للاستثمار الأجنبي المباشر في تلك التكنولوجيا والمعارف والمهارات التقنية والفنية والإدارية الجديدة التي تجلبها الشركات الأجنبية للدول المضيفة، ففي هذا الإطار ترى دراسة (Luo and Li, 2019)، أن التأثير الذي يجلبه الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة يظهر في قناتين أساسيتين، الأولى عبر الرابطة الأفقية والتي يمكن أن تحدث بين الصناعات المتشابهة عبر دوران العمل والمحاكاة والتعلم بالملاحظة وأيضا المنافسة، أما القناة الثانية فتتم عبر الرابطة العمودية (الخلفية والأمامية) وهذا بنقل التكنولوجيا الجديدة التي تساهم في تخفيض تكلفة المدخلات ورفع من نوعيتها . والشكل الموالي يظهر نوع الرابطة العمودية التي تنشأ في نقل الأثر التكنولوجي.

الشكل رقم (4.2) : الأثر الامتدادي للتكنولوجيا في ظل الرابطة العمودية



Source: Newman carol, et al. "Technology Transfers, Foreign Investment and Productivity Spillovers". *European Economic Review*, Vol.76,(2015),p.170.

إن تفسير هذه الرابطة على المستوى النظري يظهره نموذج النمو الخارجي فمضمونه ان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير مباشر على النمو الاقتصادي وهذا عبر تراكم رأس المال وادراج مدخلات وتكنولوجيات جديدة في الوظيفة الإنتاجية للدول المضيفة، كما أن ترقية النمو الاقتصادي يتم عبر الرفع من كفاءة هذه الاستثمارات. بينما يظهر نموذج النمو الداخلي أن النمو الاقتصادي يتأثر بعاملين أساسيين وهما مخزون رأس المال البشري والتغير التكنولوجي الذي يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

(رفيق نزاري، 2017، صفحة 159)

إن نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات التقنية والفنية بين الطرف الأجنبي والدولة المضيفة يتم عبر عديد الطرق ومن أهمها نجد:

- الواردات من السلع الوسيطة و الرأسمالية ؛
- التراخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية ؛
- اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، و التي تصمم التكنولوجيا المتاحة وفق الامكانيات المتوفرة محليا.

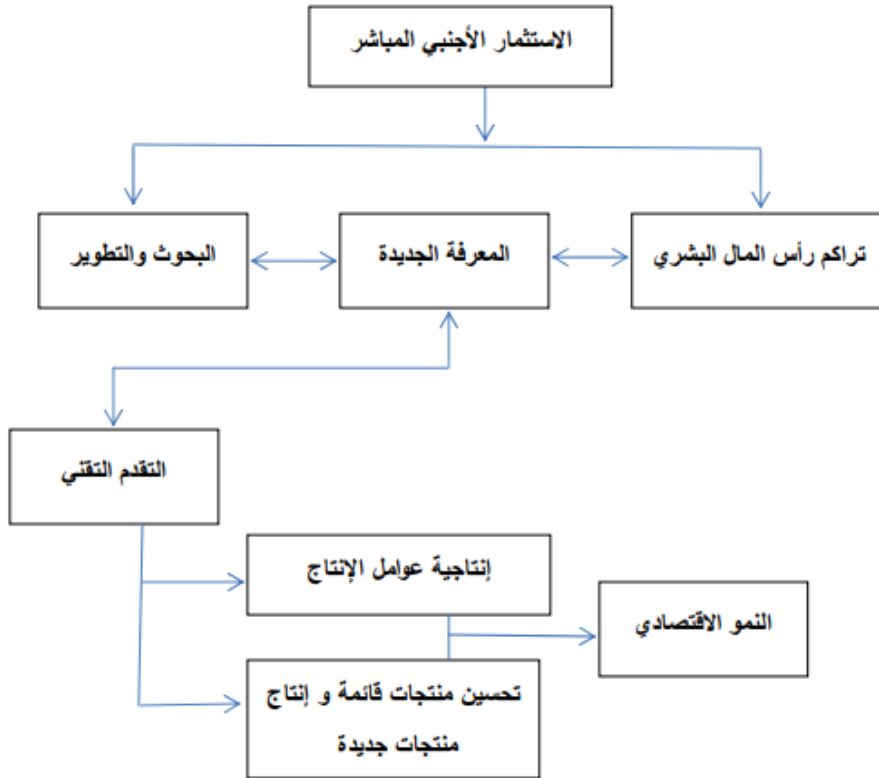
لقد أصبحت المنافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية تساهم في توسيع وانتشار التكنولوجيا، كما أنه في عديد الأحيان لا تكون هذه التكنولوجيا الجديدة متاحة تجاريا نتيجة رفض الشركات المبتكرة لها بيعها عن طريق اتفاقيات التراخيص والتي تكون في غالبها أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات ، كما أن شروط عملية نقل التكنولوجيا في حد ذاتها تخضع لعدة ضوابط يجب توفرها في البلد المضيف كمستوى تعليم القوى العاملة ومهارتها ومدى توفر العنصر البشري الكفاء ودرجة المنافسة، كما توجد شروط متعلقة بالأساس بخصائص هذه التكنولوجيا كالعمر ودرجة التعقيد، حيث أن توفر هذه الشروط في البلد المضيف واستقائه لها يسهل من عملية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعتبر من بين العوامل المساهمة في الرفع من انتاجية عوامل الإنتاج، غير أن الدول المضيفة تبقى مطالبة بالتعامل الحذر او اختيار النوع المناسب من الاستثمارات الاجنبية بما يتلاءم مع طبيعة واقعها الاقتصادي وخصائص تلك المؤسسات المستثمرة حتى يتسنى لها الاستفادة من الآثار الامتدادية التي يجلبها هذا النوع من الاستثمارات لاقتصاداتها المحلية.

(شوقي جباري، 2015، صفحة 138)

ب- عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تمثله غالباً الشركات الأجنبية من خلال مشاريعها الاستثمارية المقامة في الدولة المضيفة إما بصفة فردية أو بشراكة مع الشركات المحلية، تقوم بجلب التكنولوجيا اللازمة والضرورية لعملية الإنتاجية أو الخدمية بحسب طبيعة النشاط، وهو ما ينجم عنه تحسين وتطوير أساليب الإنتاج وكذلك استفادة العنصر البشري من المهارة الفنية والتقنية والتي تنتقل من الشركات الأجنبية للشركات المحلية هذه الأخيرة ترتقي شيئاً فشيئاً لمحاكاة نظيرتها الأجنبية، وهو ما يوضحه أكثر الشكل التالي:

الشكل رقم 05: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي



المصدر: جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2015)، ص.110.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الأثر التكنولوجي يندرج تحته كذلك كل من عمليات البحث والتطوير والمعرفة الجديدة التي تساهم بدرجة كبيرة في التقدم التقني والذي يعتبر من بين العوامل التي تساعد بشكل كبير في الرفع وتحسين إنتاجية عوامل الإنتاج وتلك المنتجات القائمة أو الجديدة والتي بدورها تؤدي لتحسين مستوى النمو الاقتصادي . بالمقابل تتطلب عملية الانتقال والاستفادة من الأثر الامتدادي للتكنولوجيا توفر مجموعة من الشروط في البلد المضيف حتى تتم الاستفادة من الأثار الايجابية لهذه التكنولوجيا، والتي تتمثل في ما يلي:

- مساندة مؤسسات البحث العلمي، ومحاولة الاستفادة المثلى من التبادل العلمي مع المؤسسات المماثلة من خلال الاتفاقيات وعقود تبادل الخبرات ؛

- تنمية و تطوير أساليب تكوين رأس المال البشري و إعطاء أهمية كبيرة للتعليم والتدريب وهذا نظرا لدور العنصر البشري الفاعل في استيعاب وتطبيق التكنولوجيا الحديثة ؛

-إرساء القوانين والتشريعات اللازمة التي تسهل نقل التكنولوجيا للدول المضيفة، و الحرص على تنفيذ الشركات الأجنبية لعقودها واتفاقياتها المبرمة دون إحلال ؛

-وضع مخطط عمل محكم يعطي الأولوية لنوع التكنولوجيا المستهدفة وتحديد الأساليب المناسبة لنقلها للدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر . (بشير هارون، 2022/2021، الصفحات 109-110)

من الملاحظ أن تأثير النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر يكون من خلال:

❖ زيادة جاذبية السوق :يُحفز النمو الاقتصادي النشاط الاقتصادي ويرفع مستويات الدخل، مما يجعل البلد وجهة أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

❖ تحسين فرص الاستثمار :يُتيح النمو الاقتصادي فرصًا استثمارية جديدة في مختلف القطاعات،

❖ تعزيز الثقة الاقتصادية :يُعزز النمو الاقتصادي الثقة في استقرار البلد وسلامة مناخه الاستثماري،

❖ تحسين البنية التحتية :يُساهم النمو الاقتصادي في تحسين البنية التحتية للبلاد،

❖ توسيع القاعدة السوقية :يُتيح النمو الاقتصادي للمستثمرين الأجانب الوصول إلى قاعدة سوقية أوسع.

2.2.4. علاقة سعر الصرف بالاستثمار الأجنبي المباشر

لقد بدأ استخدام أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الإسمية على أثر تسارع معدلات التضخم في العالم، وتقلبات أسعار الصرف الإسمية باعتبارها ناجمة في معظمها من تقلبات الأسعار، وقد تم اللجوء إلى أسعار الصرف الحقيقية في التحليل الإقتصادي لمتابعة آثار السياسة الإقتصادية على القدرة التنافسية للإقتصاد المحلي، إذ أن أسعار الصرف الحقيقية لا يقع التعامل بها في الأسواق بل هي نوع من المؤشرات الإقتصادية. (ليلي خضير مطوق بديوي ، وعبد الحسين جليل الغالي، 2009، صفحة 47)

كما يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من السلع المحلية، تعكس تغيراته تغير القدرة التنافسية للصادرات، فيؤدي تدهوره (انخفاضه) إلى تحسن القدرة التنافسية للصادرات أي انخفاض عدد وحدات السلع والخدمات اللازمة للحصول على وحدة واحدة من السلع المحلية، بينما يؤدي تحسنه (ارتفاعه) إلى ارتفاع عدد وحدات السلع والخدمات الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من السلع المحلية أي تقويض القدرة التنافسية للصادرات.

يستخدم هذا المؤشر لقياس القدرة على منافسة الأسعار المحلية مقارنة بأسعار شركائه التجاريين، ففي حالة تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي فإن المركز التنافسي للدولة المحلية سوف يتدهور، ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض في حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة كونه يمثل عبئا ماليا حيث يشكل كذلك تدهورا في وضع الميزان التجاري. (أمين الصيد، 2013، صفحة 24)

تأسيسا على ما سبق، فإن إتباع سياسة سعر صرف التي تستهدف المحافظة على سعر صرف حقيقي تنافسي (المنخفض نسبيا) من شأنها تحسين تنافسية الصادرات في الأجل القريب فقط من جهة وضبط الإستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

وعليه فإن تأثير سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر يكون من خلال علاقة معقدة وله تأثيرات متعددة منها:

❖ انخفاض قيمة العملة:

- ☞ يجذب الاستثمار: يُصبح الاستثمار في البلد أرخص بالنسبة للمستثمرين الأجانب،
- ☞ يزيد من الصادرات: تُصبح الصادرات أكثر تنافسية في الأسواق العالمية،
- ☞ لكن قد يؤدي إلى التضخم: قد يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة،

❖ ارتفاع قيمة العملة:

- ☞ يُقلل من جاذبية الاستثمار: يُصبح الاستثمار في البلد أكثر تكلفة بالنسبة للمستثمرين الأجانب،
- ☞ يُقلل من الصادرات: تُصبح الصادرات أقل تنافسية في الأسواق العالمية،
- ☞ لكن قد يجذب الاستثمارات المالية: قد يجذب ارتفاع قيمة العملة الاستثمارات المالية التي تسعى إلى الاستفادة من عائدات الفائدة المرتفعة.

❖ تقلبات سعر الصرف:

- ☞ عامل خطر: تُشكل تقلبات سعر الصرف عامل خطر للمستثمرين الأجانب،
- ☞ عدم اليقين: قد تؤدي إلى عدم اليقين بشأن عائدات الاستثمار،
- ☞ تُثبط الاستثمار: قد تُثبط المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في البلد.

❖ الاستقرار سعر الصرف:

- ☞ عامل هام: يُعد استقرار سعر الصرف عاملاً هاماً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ☞ تعزيز الثقة: يُعزز الثقة في الاقتصاد الوطني ويُقلل من مخاطر الاستثمار.
- ☞ سياسات حكومية: تُطبق الحكومات سياسات نقدية ومالية للحفاظ على استقرار سعر الصرف.

3.2.4. علاقة التضخم بالاستثمار الأجنبي المباشر

إن سلامة الأوضاع الاقتصادية وبالأخص النقدية والإستقرار فيها من الأمور المهمة والتي تساعد بشكل كبير على اتخاذ القرار المناسب للقيام بالمشايخ الإستثمارية، ومن مفاتيح هذه الإستقرار هو وجود معدلات تضخم مقبولة الأمر الذي يعني وجود نسبة فوائد حقيقية تكون موجبة فضلاً عن وجود علاقات صناعية جيدة وسعر صرف مستقر، وينظر الإستثمار الأجنبي إلى معدلات التضخم المنخفضة بأنها أساس لبناء اقتصاد السوق ، وذلك لأنه عندما يزيد معدل التضخم أو يحدث تذبذب في أسعار الصرف فإن ذلك سينعكس بشكل سلبي على مناخ البلد الإستثماري وكذلك على قرارات الاستثمار، وقد تلجأ بعض الدول الى انتهاج سياسات نقدية انكماشية أو توسعية حسب طبيعة الإختلال في الوضع الإقتصادي في البلد إذ يترتب على اتباع سياسة نقدية انكماشية الهدف منها علاج التضخم والعجز الحاصل في ميزان المدفوعات وارتفاع سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى حدوث انخفاض في الإستثمار الأجنبي المباشر، كما أن للتضخم تأثيرات متباينة على الإستثمار الأجنبي المباشر منها:

- انخفاض القوة الشرائية: يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للأموال، مما يُقلل من العائدات الحقيقية للمستثمرين الأجانب.

- عدم اليقين والمخاطر: يُشكل التضخم عاملَ عدم يقين ومخاطر للمستثمرين الأجانب، مما يؤدي إلى تراجع الثقة في الاقتصاد الوطني وتقليل جاذبيته للاستثمار.
- صعوبة توقع التكاليف المستقبلية: يُصبح من الصعب على المستثمرين توقع التكاليف المستقبلية للمشاريع،
- التأثير على القطاعات: يُؤثر التضخم على مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متفاوت،
 - قطاعات مُستفيدة: قد تستفيد بعض القطاعات، مثل قطاع السلع الأساسية، من ارتفاع الأسعار.
 - قطاعات متضررة: بينما قد تتضرر قطاعات أخرى، مثل قطاع الصناعات التحويلية، من ارتفاع تكاليف الإنتاج. (فايزة حسن مسجحت الجشعمي، 2022، صفحة 118)

4.2.4. علاقة معدلات الفائدة بالاستثمار الأجنبي المباشر

ويعول الكلاسيك المحدثون كثيرا على متغير سعر الفائدة و خاصة تحليلهم أن الارتفاع في سعر الفائدة يجذب مزيدا من تدفقات راس المال إلى داخل الدولة المعنية و العكس صحيح، يعكس سعر الفائدة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي العائد على رأس المال ، فكلما زاد سعر الفائدة في دولة معينة مقارنة مع الخارج زاد هذا العائد ومن ثم يزداد الحافز لدى المستثمر الأجنبي لتوجيه راس ماله إلى هذه الدولة مع العلم أن هذا المستثمر يبحث عن التمويل من البنوك التي تنخفض فيها تكلفة القروض ثم يوجه راس ماله إلى الاستثمار في البلدان ذات العائد المرتفع.

غالبا ما يلجأ المستثمر الأجنبي إلى البنوك المحلية لتمويل نشاطات التوزيع والتسويق وتوسع الإستثمار وبالتالي فإنه كلما كانت أسعار الفائدة منخفضة كلما شجع ذل على الإستثمار الأجنبي المباشر، إذا فتأثير أسعار الفائدة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تختلف حسب الخطة التي رسمها المستثمر فإذا كان المستثمر الأجنبي المباشر سيعتمد على مصادره الخاصة في التمويل وفي جميع مراحل المشروع فإن ارتفاع أسعار الفائدة الدائنة سيؤثر ايجابا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، أما إذا كان المستثمر الأجنبي سيعتمد على مصادر داخلية للتمويل فإن ارتفاع أسعار الفائدة المدينة ستؤثر سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إذ تعتبر أسعار الفائدة في هذه الحالة كتكلفة بالنسبة للمستثمر الأجنبي. (برنه عبد العزيز و شربي محمد الأمين، 2021، الصفحات 118-119)

5.2.4. علاقة ميزان المدفوعات بالاستثمار الأجنبي المباشر

يعد ميزان المدفوعات أداة قياس قدرة الدولة على تحقيقها للنمو الإقتصادي ومدى وفائها بالتزاماتها اتجاه دول العالم، ويعكس الوضع الخارجي لها، باعتباره بيان تسجل فيه كافة المعاملات الإقتصادية التي تتم بين دولة ما وبقية الدول والمحددة بمدة زمنية معينة عادة سنة، حيث يكتسي ميزان المدفوعات أهمية بالغة ويضم في هيكله جملة من الحسابات، والتي تشكل مجموع أرصدها الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات والذي يكون متوازنا محاسبيا على الدوام، وأي اختلال قد يصيبه يكون من الناحية الإقتصادية. كما أن لميزان المدفوعات علاقة واضحة بينه وبين الإستثمار الأجنبي المباشر فكلاهما له تأثير مباشر على الآخر،

أما فيما يخص تأثير ميزان المدفوعات على الإستثمار الأجنبي المباشر فيتجلى هذا التأثير من خلال :

• العجز في الحساب الجاري:

- عامل جذب: قد يُشكل عجز الحساب الجاري عامل جذب للمستثمرين الأجانب،
- فرص استثمارية: يُشير إلى وجود فرص استثمارية غير مُستغلة في البلد،
- تمويل العجز: قد يجذب الإستثمار الأجنبي المباشر لتمويل عجز الحساب الجاري.

• الفائض في الحساب الجاري:

- عامل رادع: قد يُشكل الفائض في الحساب الجاري عامل رادع للإستثمار الأجنبي المباشر،
- ارتفاع قيمة العملة: قد يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية،
- تقليل جاذبية الإستثمار: يُقلل من جاذبية الإستثمار في البلد.

• استقرار ميزان المدفوعات:

- بيئة استثمارية مواتية: يُشكل استقرار ميزان المدفوعات بيئة استثمارية مواتية،
- تعزيز الثقة: يُعزز الثقة في الإقتصاد الوطني ويُشجع الإستثمار الأجنبي المباشر.

(جعفري سميحة، 2022/2021، صفحة 48)

6.2.4. علاقة الديون الخارجية بالاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الديون الخارجية أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول عموماً ، ودول شمال القارة الأفريقية على وجه الخصوص ، حيث تؤثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي للدول وتستنزف مواردها المالية . فالقارة الأفريقية وخاصة دول شمال أفريقيا ، من الدول التي عانت من تراكم ديونها الخارجية وتزايد أعبائها ، حتى تلك المحاولات التي بذلت من أجل إعادة جدولة ديون تلك الدول مع المؤسسات الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين لم تؤتي نتائجها المرغوبة ، ولم تساعد دول أفريقيا في الخروج ولو بشكل نسبي من عواقب مشكلة الدين الخارجي . وتكررت مشكلة الديون بشكل كبير مع تكرار الأزمات الاقتصادية والتنموية في أفريقيا ، لتجدد مرة أخرى بعد ظهور الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، وانتشار وباء كورونا في مطلع عام 2020 ، حيث اتجهت العديد من الدول الأفريقية إلى التوسع في الاقتراض لتعويض عجز الموازنات العامة ، وضعف السيولة المحلية، في الوقت الذي لا يحقق فيه الاعتماد على الاقتراض معدلات نمو اقتصادي جيدة ، وقد يتسبب ذلك في مشكلات اقتصادية خاصة حال عدم القدرة على سداد الأعباء الخاصة بها.

فالديون الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر تربطهما علاقة معقدة ومتعددة الأوجه، حيث يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية وسلبية على حدٍ سواء.

● آثار إيجابية محتملة:

☞ زيادة الائتمان: قد تُحسّن مستويات الديون الخارجية المدارة بشكل جيد من تصنيف الائتمان للبلد، مما يجعله وجهة أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

☞ تمويل المشاريع: يمكن استخدام الديون الخارجية لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية، مما يخلق فرصاً استثمارية جديدة ويجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

☞ نقل التكنولوجيا: قد يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر الممول بالدين الخارجي تقنيات جديدة وخبرات إدارية إلى البلد، مما يعزز الإنتاجية ويُحسّن من جاذبية الاستثمار.

● آثار سلبية محتملة:

☞ زيادة المخاطر: قد تُثقل مستويات الديون الخارجية المرتفعة كاهل الاقتصاد وتُقلّل من قدرته على تحمّل الصدمات الخارجية، مما قد يُثبط المستثمرين الأجانب.

☞ ازدحام السوق: قد تُنافس الحكومة القطاع الخاص على الحصول على الائتمان، مما يُصعّب على الشركات المحلية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

☞ خدمة الدين: قد تُلقِي تكاليف خدمة الدين المرتفعة عبئًا على الميزانية الحكومية، مما يُقلِّل من الموارد المتاحة للإفناق على البنية التحتية والتعليم وغيرها من المجالات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (جيهان عبد السلام عباس، 2022، صفحة 23)

5. الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية

1.5. الدراسات السابقة

1.1.5. الدراسات العربية

1. دراسة (مصلة يحيى، 2022) تحت عنوان "تأثير الأزمات المالية والإقتصادية على توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي دراسة الفترة 2003-2018" في إطار أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير بجامعة فرحات عباس سطيف، حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير الأزمات المالية والإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003 إلى 2018 قياسيا باستخدام نماذج معطيات البانل على مجموعة من 43 دولة، حيث تبين وجود تأثير للأزمات ممتثلة بمتغيرات الإنفتاح التجاري والنتاج المحلي الإجمالي والتضخم على الإستثمار الأجنبي المباشر، كما تبين من خلال الدراسة التحليلية وجود تغير في خريطة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عالميا سواء من حيث الحجم وكذا النوجهات، حيث أصبحت أكثر فأكثر في صالح الدول النامية، بالإضافة إلى إعادة النظر في الكثير من الجوانب المتعلقة به لا سيما التوجه من الإتفاقيات الثنائية إلى الإتفاقيات متعددة الأطراف.

2. دراسة "قبائلي حاجة" المنشورة على مستوى مجلة دفاتر بوادكس المجلد 09/العدد 02 (2020) تحت عنوان "تأثير الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)"، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر أزمة الرهون العقارية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002-2015، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الجزائر شأنها شأن باقي دول العالم، فتأثرها بالأزمة المالية كان نسبي، وذلك بسبب ضيق الأسواق المالية والنقدية وعدم انفتاحها على العالم الخارجي إلا في حدود ضيقة، إضافة إلى أن القوانين الموضوعية والتحفيزات المقدمة لا تكفي وحدها

بل لا بد من السهر الجدي من أجل صرامة تطبيقها، حتى تتمكن من تهيئة مناخ استثماري ملائم يضمن المتابعة والمرافقة للمستثمرين الأجانب، تساهم في تحقيق المصلحة العليا للبلد.

3. دراسة (خميس خليل، 2016) المنشورة على مستوى مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 05 في ديسمبر 2016 تحت عنوان "الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية" تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الآثار الناجمة عن هذه الأزمات على مسارات التنمية بمراحلها التاريخية، وكان لأزمة الكساد الكبير سنة 1929 والأزمة المالية لسنة 2008 الأثر البالغ على مسارات التنمية بمختلف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج وأهمها:

- الإختلالات واللاتوازنات التي تحدث بين فترة وأخرى تكشف عن هشاشة الأطروحات الاقتصادية للتنمية وسلامتها.

- بروز أطروحات تنموية جديدة أسسها ومبادئها العدالة والمعاملات الخلاقة بمعناها الشامل.

- الحد من الأزمات يتطلب جهود متظافرة ومستمرة بدءا بتهيئة الاجتمعات وتبني مناهج تربية وثقافية في إطار التنمية البشرية السليمة.

4. دراسة (أ.بيبي وليد / د. غالم عبد الله) المنشورة في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي - العدد 08 - المجلد الأول) تحت عنوان انعكاسات الأزمة المالية العالمية على حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا للفترة 2000 - 2013 تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة نظرية للأزمة المالية بين الماضي والحاضر و في نقطة ثانية تم عرض دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية ليلها عرض انعكاسات الأزمة على حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، وفي الأخير خلصت الدراسة لجملة من الإستنتاجات و تقديم بعض التوصيات.

2.1.5. الدراسات الأجنبية

1. Philippe Martin et Thierry Mayer, L'effondrement du commerce dans la crise mondiale de 2008-2009 : à qui la faute ?, CEPII, France, 2010.

حيث تبين الدراسة أن الأزمة المالية الحالية تعتبر الأزمة الأولى للعولمة، والتجارة الدولية من بين أكبر الجوانب تضررا وقد أصبحت وسيلة لنقل عدوى الأزمة، فمثلا الدول الإفريقية وعلى عكس الدول الأوروبية لم تتأثر مباشرة بالأزمة ولا بالعدوى المالية ولكنها تأثرت بانخفاض صادراتها، والسؤال المطروح

هو: إذا كان الإندماج التجاري عاملاً لانتقال الأزمة هل هو عامل لعودة النشاط؟ وقد توصلت الدراسة إلى أن الأزمة رغم أنها جعلت من التجارة العالمية تتراجع، إلا أنها لم تؤدي إلى زيادة كبيرة في الدرجة الحمائية ما يعني أنها يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في الخروج من الأزمة.

2. L'impact de la crise économique sur l'aide pour le commerce, Panorama 2009, OECD, 2009.

توصلت الدراسة إلى أن الدعم المقدم للتجارة أصبح ذو أهمية كبيرة أكثر من السابق، وذلك من أجل تجنب النتائج الوخيمة للكساد ومن أجل خلق مناخ للنمو؛ من خلال مساعدة المنتجين في البلدان الشريكة للمساهمة الفعلية في دعم المنافسة في الأسواق المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وأن الدعم المقدم للتجارة يجعل من الإقتصاديات الشريكة أكثر مقاومة للأزمة في المدى الطويل.

3. Liu, Xiaoxue, The Impact of Financial Crises on Foreign Direct Investment: Evidence from Developed Countries, University of Nottingham, United kingdom, 2012.

اعتمد الباحث على دراسة قياسية باستخدام معطيات البانل على مجموعة من 23 دولة متقدمة خلال الفترة 1990-2010 وقد خلص إلى النتائج التالية: يوجد أثر سلبي كبير للأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصاً الأزمات البنكية وأزمات سعر الصرف التي تؤدي إلى تخفيض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. Ozren PILIPOVIC & Meta AHTIK and Nenad RANCIC, FDI Inflows In Time Of Crisis Panel Data Analysis Of FDI Inflows To The Selected EU Member States, interdisciplinary management research XI, Opatija, Croatia, 2015.

اعتمدت الدراسة على تحليل قياسي باستخدام بيانات البانل على مجموعة من 16 دولة من دول الإتحاد الأوروبي للفترة 1995-2012 وقد خلصت الدراسة إلى أنه يوجد أثر سلبي للأزمة المالية على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي من العوامل المهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الموجب يعني طلب أكبر في السوق وبالتالي فرص استثمار أكبر، والشيء نفسه بالنسبة للسياسة الإقتصادية فلها أثر إيجابي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.4. تمييز الدراسة الحالية

من خلال عرضنا للدراسات السابقة نلاحظ وجود اختلاف وتشابه في طريقة معالجة الموضوع او بالنسبة لنتائج الدراسة حيث تشترك كل الدراسات في إبراز تأثير الأزمات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ، في حين حاولت الدراسة الحالية تحديد تأثير الأزمات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا وقد تم تحديد ثلاث دول كعينة لإسقاطها إذا التأثير فكانت كل من الجزائر والمغرب وتونس محورا لدراستنا. كما حاولت توضيح هذه العلاقة وإسقاطها على الواقع من خلال دراسة تحليلية وقياسية لتفسير العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن دول العينة شأنها شأن باقي دول العالم، فتأثرها بالأزمة المالية كان نسبي، وذلك بسبب ضيق الأسواق المالية والنقدية وعدم انفتاحها على العالم الخارجي إلا في حدود ضيقة.

6. خلاصة الفصل

ساعدت دراسة هذا الفصل في التعرف على مختلف الجوانب النظرية الخاصة بالأزمات الاقتصادية، والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم التطرق الى الازمات الاقتصادية من خلال تقديم تعريف لها وشرح أنواعها ومختلف أسبابها وأهم المؤشرات التي تدل على حدوث أزمة اقتصادية، كما تم التطرق أيضا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وشرح أنواعه ودوافعه و توضيح أهميته ، بعدها تم عرض العلاقة بينهما من خلال تقديم مؤشرات الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي، ثم تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، ومناقشة كيف تتميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة .

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1. تمهيد: كان لزاما على حكومات مختلف دول العالم أن تكثف من إجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك بغية جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تلعب دورا ايجابيا في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والتنمية الاقتصادية، حيث تلعب الشركات المتعددة الجنسيات الدور الريادي في عمليات جلب وتوطين التكنولوجيا، لذلك تسعى دول شمال إفريقيا خاصة الجزائر والمغرب وتونس إلى الحصول على نصيب كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكل ذلك في إطار حدة التنافسية من أجل نيل أعلى درجات الاستثمار لما له من منافع اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.

2. منهجية الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى محاولة معرفة تأثير الأزمات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا وخصصنا بالذكر ثلاث دول هي الجزائر، تونس والمغرب من خلال جمع البيانات والمعلومات الخاصة بكل دولة ، مع تحليل هذه البيانات والمعلومات ومحاولة تفسيرها بالإعتماد على طريقة التحليل والتحليل القياسي من اجل معالجة إشكالية الدراسة.

3. الواقع الإقتصادي لدول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب)

1.3. الواقع الاقتصادي للجزائر

تمتع الجزائر بمزايا نسبية عديدة تجعلها مصدر لجذب الاستثمارات، وقد عملت الدولة على زيادة ميزاتها التنافسية كي تتمكن من خلق بيئة ملائمة للاستثمار، وعلى إتباع سياسات تهدف إلى الإصلاح الاقتصادي، حتى تضمن نقلة نوعية إلى اقتصاد السوق، وقد ساهمت هذه الجهود في استعادة بعض المؤشرات، إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلوب في البعض الآخر حسب نتائج مؤسسات تقييم مناخ الاستثمار الدولية، وتحتل الجزائر موقعا جغرافيا متميزا للأعمال والاستثمار أمام الأسواق الأوروبية والإفريقية، بحيث تقع على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط .

بعدها شرعت الجزائر في تطبيق المخططات التي تستهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، أصبح من الأولويات الراهنة التي تواجه الاقتصاد تحدي تنويع الهيكل الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال التركيز على القطاعات التقليدية، وعلى غرار الفلاحة اتجهت الجزائر إلى تطوير قطاعات أخرى كالسياحة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، فهي تطمح إلى خلق مناصب الشغل اللازمة لامتناع العمالة التي تتوفر عليها سوق العمل المحلي، إضافة إلى تطوير الاستهلاك بالموازاة مع تقليل الاعتماد على الصادرات لتلبية

الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية، وتشجيع الأنشطة التصديرية بمعية القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتي تنشط حاليا على مستوى العديد من القطاعات الإنتاجية وفي هذا الإطار، عمدت الحكومة الجزائرية إلى وضع العديد من البرامج لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي وحتى الاقتصاد الوطني ككل، وفي سبيل تأهيل المؤسسات الوطنية والرفع من قدراتها التنافسية أطلقت الحكومة الجزائرية مشاريع كبرى شملت المجالات الأساسية الأربعة للاقتصاد: تهيئة الإقليم، الصناعة، الفلاحة والصيد البحري والسياحة.

وبعد الإعلان عنها سنة 2006 ، والتشاور حولها خلال سنة 2007 في إطار الجلسات الوطنية للصناعة، لم يتم تبني الإستراتيجية الصناعية الجديدة، لكن تم رسم خطط لتشجيع الاستثمار الخاص، والتي تطمح إلى طرق أبواب القطاعات ذات الإمكانيات التنموية العالية: الصناعات التحويلية البتروكيمياوية ، الأسمدة، الحديد والصلب، التعدين خارج الحديد وآلات البناء، صناعات المنبع للأنشطة الحالية، المنتجات الزراعية، الصيدلانية الكهربائية إضافة إلى الصناعات التي تتأخر فيها الجزائر مقارنة بدول الجوار على غرار صناعة وتركيب السيارات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال .

وفي سنة 2002 ، بدأت خطة إنعاش القطاع الفلاحي، من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR يهدف دعم التجديد الفلاحي وإعادة بعث الاهتمام بالقطاع الفلاحي كمكون رئيسي في المخطط التنموية المرسومة أما في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، فقد استهدفت السياسة التنموية المتبنية في سنة 2001 والمرتكزة على تشجيع الاستثمار الخاص، والشراكة إلى عصرنه قطاع الصيد البحري، حماية الثروة السمكية، تطوير تربية المائيات إضافة إلى ترقية التكوين والبحث العلمي.

وفي إطار استغلال المؤهلات والإمكانيات السياحية غير المستغلة التي تتوفر عليها الجزائر، تبنت الجزائر مخطط 2009 ، 2015 ، 2025 ، و التي تكفل تنمية قطاع سياحي يرسم الآفاق قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، بما في ذلك السياحة الصحراوية والجبلية، ويتخلل المخطط مشاريع بناء مدن سياحية.

وبعد الشروع في تطبيق السياسات القطاعية لإنعاش الاقتصاد الوطني، أعطت الحكومة الأولوية لتأهيل البنية التحتية الوطنية، ففي سنة 2005 تم إطلاق مخطط تكميلي لدعم النمو (PCSC) ؛ بغية تحسين الخدمات العمومية الموفرة للمتعاملين الاقتصاديين وعامة الشعب، كما تم اعتماد مخططين يستهدفان الهضاب العليا والجنوب، وخصصت الحكومة لإنجاز هذه المخططات غلاف مالي يقدر ب 180 مليار دولار للفترة الممتدة حتى سنة 2009 ، منها 70 % للبنى التحتية القاعدية، السكن والتجهيزات العمومية، وذهب الجزء

الأكبر من هذه المخصصات إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2005-2025 كما تم خلال سنة 2010 إطلاق مخطط خماسي للتنمية يمتد حتى سنة 2014، لتمويل الهياكل القاعدية للاقتصاد والخدمات الجماعية، وخصص له غلاف مالي يقدر ب 286 مليار دولار، ومن أهم القطاعات والمخصصات الواردة في المخطط ما يلي :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 130 مليار دولار؛

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 53411 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار ويخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية، وذلك على الخصوص من خلال:

- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية منها: 1000 إكمالية، 850 ثانوية، 600000 مقعد بيداغوجي جامعي، 400000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛

- إنشاء أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها: 172 مستشفى، 45 مركبا صحيا متخصصا 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛ -إنشاء مليوني وحدة سكنية منها 2.1 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل اية سنة 2014؛

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء؛

- تحسين التزويد بالماء الشروب، من خلال إنجاز 35 سدا، 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛

- إنشاء أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها: 80 ملعبا، 160 قاعة متعددة الرياضات، 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛

هذا ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

وكنقطة أخيرة يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

شهد الاقتصاد الجزائري منذ عام 2014 تحولات هامة تميزت بتحديات كبيرة وفرص واعدة.

التحديات:

- انهيار أسعار النفط: واجهت الجزائر، كدولة تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، أزمة مالية خانقة مع انهيار أسعار النفط بدءًا من عام 2014. أدى ذلك إلى انخفاض إيرادات الدولة وتراجع احتياطات النقد الأجنبي وازدياد العجز التجاري.
- التبعية للمحروقات: لا تزال hydrocarbons sector هي المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.
- بيروقراطية معقدة: تعاني الجزائر من بيروقراطية معقدة تُعيق الاستثمار وتُثبط المبادرة الخاصة.
- نقص التنوع: يفتقر الاقتصاد الجزائري إلى التنوع، حيث تعتمد العديد من القطاعات على الواردات، مما يُؤثر سلبًا على الميزانية التجارية.
- بطالة مرتفعة: تعاني الجزائر من معدلات بطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب.

الفرص:

- إمكانات هائلة: تتمتع الجزائر بموارد طبيعية هائلة، من hydrocarbons إلى المعادن والأراضي الزراعية، مما يُتيح لها إمكانات هائلة للتنمية الاقتصادية.
- سوق داخلي كبير: تتمتع الجزائر بسوق داخلي كبير يُمكن أن يُشكل قاعدةً لنمو القطاعات غير النفطية.
- موقع استراتيجي: تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي مُطلّ على البحر المتوسط، يُمكن أن يجعلها مركزًا تجاريًا وإقليميًا هامًا.
- إصلاحات اقتصادية: تُنفذ الحكومة الجزائرية عددًا من الإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص.

التطورات الأخيرة:

- تحسن أسعار النفط: ساعد تحسن أسعار النفط في السنوات الأخيرة على تخفيف حدة الأزمة المالية وتحسين المؤشرات الاقتصادية.
- إصلاحات مالية: تُنفذ الحكومة إصلاحات مالية تهدف إلى خفض العجز المالي وتحسين كفاءة الإنفاق العام.
- توجه نحو الاستثمار: هناك توجه حكومي متزايد نحو جذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز القطاع الخاص.

التوقعات:

- انتعاش اقتصادي: يتوقع العديد من المختصين انتعاشًا اقتصاديًا للجزائر خلال السنوات القادمة مدفوعًا بتحسّن أسعار النفط والإصلاحات الاقتصادية الجارية.
- تنويع اقتصادي: يبقى تنويع الاقتصاد التحدي الرئيسي لضمان نمو مستدام على المدى الطويل.
- خلق فرص عمل: يُعدّ خلق فرص عمل كافية للمتزايدين من الشباب أحد أهم التحديات التي تواجهها الجزائر.

2.3. الواقع الاقتصادي لتونس:

تبنّت تونس خلال السبعينات نموذجًا اقتصاديًا مبنيًا على تشجيع التصدير، وفي سنة 1995 أطلقت الحكومة التونسية البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي؛ يهدف إلى الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية وتسهيل اندماجها في الأسواق الدولية.

وفي سنة 2008، تم إحصاء إشتراك أكثر من 4000 مؤسسة في البرنامج، ويتوقع أن يصل العدد إلى 4800 مؤسسة مع بداية سنة 2011 حيث سمحت التمويلات الممنوحة في إطار هذا البرنامج برفع عدد المؤسسات الصناعية المصدرة بنسبة 45% خلال سنة 2007 وبفضل الإطار القانوني الذي يعفي من الضرائب على الأرباح كل المؤسسات التي تنتج على الأقل 85% من السلع والخدمات الموجهة للتصدير تضاعفت 04 مرات الصادرات الصناعية خارج المنتجات الزراعية مقارنة بالنتائج المحققة سنة 1996 مسجلة مداخيل إجمالية وصلت إلى 7000 مليون أورو، أي ما يمثل 84% من الصادرات الوطنية .

وبفضل التقارب الجغرافي والثقافي، عمدت تونس إلى تقوية روابطها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، والذي أصبح شريكها الصناعي الأول وزبونها الأول 80% من الصادرات الصناعية، ومنذ 1996 عرفت الصادرات

التونسية نحو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي زيادة متوسطة تقدر ب 10 % سنويا، هذه القفزة التنموية السريعة تحققت بفضل الجهود المعتمدة المبذولة من طرف تونس في سبيل تطوير التعليم والتكوين المهني، تحسين البنية التحتية وتطوير قاعدة إنتاجية تتوافق والمعايير الدولية وتشجع على المبادلات الخارجي. وبدخولها سنة 2008 إلى منطقة التبادل الحر للاتحاد الأوربي، تمكنت تونس من إيجاد فرص تصديرية وتجارية جديدة لكن مع مواجهة تحديات جديدة، ونظرا لاعتماده القوي على الصادرات وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمكن الاقتصاد التونسي من التمتع الجيد في خارطة الاقتصاد العالمي.

ومن جهة أخرى تطوير الابتكار والتعليم والتكوين بما يسمح بزيادة القيمة المضافة للإنتاج، مما سيسمح بتحقيق صادرات تصل قيمتها إلى 17.5 مليار أورو بحلول سنة 2016 ومن هذا المنظور تم تبني 3 محاور تنموية وهي :

- النهوض بالقطاع الصناعي بالاعتماد على تشكيلة متنوعة من الصناعات التاريخية: النسيج، الملابس الجاهزة، الجلود والأحذية، المنتجات الزراعية، كيميائ الفوسفات وآلات البناء؛

- تنوع النسيج الصناعي التونسي وخلق قطاعات جديدة: الصناعات الالكترونية، الصناعات الميكانيكية والكهربائية، تقنيات البلاستيك، الصناعات الصيدلانية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

- تصحيح موجة القطاعات والمؤسسات القادمة: والتي ستجدد النسيج الاقتصادي التونسي من خلال تشجيع ظهور التشابك الابتكاري بين القطاعات الصناعية: الميكاترونك على سبيل المثال.

كشفت أرقام رسمية نشرتها وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في تونس عن تراجع في الاستثمارات المعلنة في القطاع الصناعي بنحو 19 في المائة مقابل ارتفاع في استثمارات قطاع الخدمات ب 15 في المائة بالنسبة للأشهر السبعة من السنة الحالية مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2013 ، وباستثناء قطاع الصناعات الكيماوية الذي سجلت فيه الاستثمارات نموا ب 10 في المائة تراجع الاستثمارات في بقية القطاعات الصناعية على غرار صناعة مواد البناء الذي تراجع فيه الاستثمارات ب38 في المائة، وانخفاضا في استثمارات قطاع الصناعات الغذائية ب11 في المائة، وب10 في قطاع صناعة الجلود والأحذية، وب7 في المائة في قطاع الميكانيك والمعادن، وب5 في المائة في قطاع النسيج.

أما على مستوى التوزيع الجغرافي فقد سجلت الاستثمارات تراجعا كبيرا يقدر بنحو 60 في المائة في المناطق الداخلية غرب البلاد مقابل نمو بأكثر من 11 في المائة شرق البلاد في المدن الساحلية التونسية بالخصوص

وتعكس هذه الأرقام تواصل العزوف عن الاستثمار في المناطق الداخلية التونسية رغم أن غياب التنمية في هذه المناطق وحالة التهميش التي عاشتها على مدى عقود من الزمن كانت من الأسباب الرئيسة التي حركت الشارع التونسي أواخر 2010 وبداية 2011 والتي أدت إلى سقوط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي في 14 يناير (كانون الثاني) 2011 ، ولا تزال هذه المناطق تعاني من تداعي البنية التحتية وغياب التجهيزات الأساسية مما لا يشجع على الاستثمار، كما تشهد محافظات القصرين وجندوبة والكاف على الشريط الحدودي بين تونس والجزائر منذ أكثر من سنة أوضاعاً أمنية مهزوزة ومواجهات بين قوات الأمن والجيش ومجموعات مسلحة تحسب على التيارات الدينية المتشددة أسفرت عن مقتل الكثير من قوات الأمن والجيش .

وتعاني تونس أزمة اجتماعية حادة تتجلى بالخصوص من خلال وجود نحو 800 ألف عاطل عن العمل من بينهم 250 ألف شاب حاصل على شهادة جامعية عليا ، وتبلغ نسبة البطالة في تونس نسبة 16 % في سنة 2014 بعدما كانت في عام 2013 تبلغ 16.7 % ونسبة 18.9 % في عام 2012 ، والتي كانت تبلغ في عام 2011 نسبة 13.1.

% أما في ما يخص معدلات التضخم في تونس فقد تدرج بداية من عام 2011 من معدل 3.5 % وصولاً عام 2012 إلى نسبة 5.6 % و 06 % عام 2013 وليعاود الانخفاض ليبلغ معدل 4.7 % . كما تشهد التوازنات المالية العامة للبلاد في السنوات الأخيرة تواصل الاختلال والعجز، مما دفع بالحكومات المتعاقبة إلى التداين والاقتراض بشكل مكثف، والجدول التالي يوضح لنا المعالم الإجمالية للاقتصاد التونسي.

مرّ الاقتصاد التونسي منذ عام 2014 بمرحلة مُتقلّبة تميّزت بتحديات كبيرة وإنجازات هامة.

التحديات:

- الاضطرابات السياسية: شهدت تونس بعد الثورة عام 2011 فترة من عدم الاستقرار السياسي أثرت سلباً على الاقتصاد.
- ضعف الاستثمار: أدى ضعف الاستثمار إلى تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.
- الفساد: يُعدّ الفساد من أهمّ المعوقات التي تواجه الاقتصاد التونسي.
- المالية العامة: تعاني تونس من عجز مالي مزمن يُثقل كاهل الميزانية.
- الدين الخارجي: يُعدّ الدين الخارجي عبئاً كبيراً على الاقتصاد التونسي.

الإنجازات:

- استقرار سياسي نسبي: تحسّنت الأوضاع السياسية في تونس نسبيًا في السنوات الأخيرة، ممّا خلق بيئة أكثر استقرارًا للاستثمار.
- إصلاحات هيكلية: نفّذت الحكومة التونسية عددًا من الإصلاحات الهيكلية تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار.
- اتفاقيات تجارية: وقّعت تونس عددًا من الاتفاقيات التجارية مع دول أوروبية وعربية وغيرها، ممّا فتح أسواقًا جديدة للمنتجات التونسية.
- تحسن المؤشرات الاقتصادية: تحسّنت بعض المؤشرات الاقتصادية في تونس في السنوات الأخيرة، مثل النمو الاقتصادي والتضخم.

التطورات الأخيرة:

- انتعاش السياحة: يشهد قطاع السياحة في تونس انتعاشًا بعد الركود الذي أثر عليه الهجمات الإرهابية في السنوات الماضية.
- إصلاحات مالية: تُواصل الحكومة التونسية جهودها لإصلاح المالية العامة وخفض العجز المالي.
- جذب الاستثمار: تُبذل جهود كبيرة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى تونس.

التوقعات:

- نمو اقتصادي مُستدام: يتوقع العديد من المختصين تحقيق تونس لنمو اقتصادي مُستدام خلال السنوات القادمة مدفوعًا بانتعاش السياحة والإصلاحات الجارية.
- إيجاد فرص عمل: يُعدّ إيجاد فرص عمل كافية للمتزايدين من الشباب أحد أهم التحديات التي تواجهها تونس.

3.3. الواقع الاقتصادي للمغرب.

سعت المغرب من خلال التوجه النظامي نحو السياحة، الفلاحة والتصنيع إلى تنويع هيكلها الاقتصادي بغية الحد من الأخطار المناخية، ولجأت بذلك إلى التمويع في إطار يجعلها وجهة ممتازة وجذابة لرؤوس الأموال الأجنبية والمهارات والأنشطة الجديدة، فهي تطمح إلى رفع القيمة المضافة الناشئة عن الأنشطة الممارسة على مستوى اقتصادها بالإضافة إلى خلق مناصب الشغل والثروة اللازمة للتعداد السكاني المتزايد.

من هذا المنظور، تم بناء إستراتيجية للتنمية الاقتصادية تركز على ثلاثة توجهات رئيسية: إجراء إعادة هيكلة كلية بغية تحسين مناخ الأعمال، متابعة وتحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد التضخم، عجز الميزانية، معدل النمو الاقتصادي، وضع إستراتيجية قطاعية تتبنى تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل والإجراءات والتدابير اللازمة لذلك.

ومع مطلع سنة 2000 ومن أجل تحقيق التوجهين الأولين وإضفاء المزيد من الشفافية للمستثمرين، تم الشروع في تحقيق هذه الاستراتيجيات باهتمام ورعاية كبيرين، وترسم الرؤوس الخمس لنجمة المملكة محركات نمو الاقتصاد المغربي المرتكز: على الصناعة، السياحة، التجارة، الفلاحة والبنى التحتية.

وتم في سنة 2006 تبني مخطط "انبثاق" والذي حدد الأهداف الإستراتيجية للسياسة الصناعية للدولة وركز على القطاعات المفتاحية أين تمتلك المغرب مزايا تنافسية والتي سوف تقود 70% من النمو الصناعي إلى غاية 2015، وهو ما من شأنه أن يولد 8200 مليون أورو كنتاج داخلي خام إضافي، خلق 440 ألف منصب شغل وتخفيض عجز الميزان التجاري بنسبة 50% في 2013.

وفي سنة 2009 عززت الدولة والقطاع الخاص الالتزامات التي اقراها مخطط "انبثاق"، من خلال ترسيخ ميثاق الانبثاق الصناعي 2009-2015 أو "انبثاق 2"، والذي خصص له ميزانية قدرت بقيمة 1100 مليون أورو. خصصت حصة 34% منها للتركيز على تكوين وتأهيل الموارد البشرية، فيما خصصت 24% منها لتحفيز الاستثمار، وكان يعول على هذا البرنامج في إنتاج 4500 مليون أورو من الاستثمارات الخاصة، توليد 4500 مليون أورو كنتاج داخلي خام، خلق 220 ألف منصب شغل جديد و 8.5 مليار أورو من الصادرات الإضافية في 2015، إجمالاً تركز الإستراتيجية الصناعية على الصناعات المغربية العالمية (MMM): الصناعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة السيارات، الإلكترونيك، الطائرات، إضافة إلى الصناعات التقليدية كصناعة الألبسة الجلدية والمنتجات الزراعية.

وللرفع من الجاذبية الكلية للدولة، عرفت "La vision 2010" أكثر من نافذة: "المخطط أوزير" للتطوير سياحة المنتجعات المعدنية، "المخطط مدائن" لإعادة بعث المواقع السياحية الكبرى، السياحة الريفية والسياحة الداخلية، والهدف كان استقطاب 10 مليون سائح خلال سنة 2010 و 15 مليون بحلول 2020 .

أما خلال الفترة 2011-2014 فتميز الوضع الاقتصادي المغربي بتحقيق معدل نمو بلغ 05% عام 2011 ، ليصل عام 2012 إلى 03 % ويحقق عام 2013 نسبة 4.5 % وأخيرا يستقر في عام 2014 في معدل 4.8 % أما فيما يخص الدين الخارجي المغربي كنسبة من الناتج المحلي فقد بلغ عام 2011 معدل 32.2 % ويبقى متذبذب ومحصور بين 27.3 و 27.2 % بين عامي 2012-2014 ، وفيما يخص معدل البطالة في المغرب فقد تراوحت بين 8.9 % عام 2014 و 8.6 % عام 2014 وذلك كنسبة من إجمالي القوة العاملة في المملكة المغربية.

والتضخم في المملكة المغربية عام 2011 بلغ نسبة 0.9 % ليصعد في السنة الموالية في حدود 1.3 % ويحدث المفاجئة في عام 2013 لبلوغه ضعف معدل عام 2012 وذلك عند معدل 2.5 % ويبقى عند نفس المستوى عام 2014 والجدول التالي يوضح لنا المعالم الكلية للوضع الاقتصادي المغربي للفترة الممتدة بين عامي 2011-2014

شهد الاقتصاد المغربي منذ عام 2014 مسارًا مُتَّسِمًا بالاستقرار والنمو المُطَرَّد، مع بعض التحديات التي واجهتها المملكة.

الإنجازات:

- استقرار سياسي: تميّز المغرب باستقرارٍ سياسيٍ نسبيٍّ خلال هذه الفترة، ممّا وفّر بيئةً مُواتيةً للاستثمار والنمو الاقتصادي.
- إصلاحات اقتصادية: نقّدت الحكومة المغربية عددًا من الإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار وتنويع الاقتصاد.
- نمو اقتصادي: حقق المغرب نموًا اقتصاديًا مُطَرَّدًا خلال هذه الفترة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي 3%.

- تحسن المؤشرات الاقتصادية: تحسّنت بعض المؤشرات الاقتصادية في المغرب في السنوات الأخيرة، مثل البطالة والفقير.
- استثمارات أجنبية: جذب المغرب استثمارات أجنبية كبيرة خلال هذه الفترة، خاصة في قطاعات الصناعة والطاقة السياحية.

التحديات:

- التبعية للموارد الطبيعية: لا يزال الاقتصاد المغربي يعتمد بشكل كبير على صادرات الموارد الطبيعية، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.
- بطالة مرتفعة: لا تزال معدلات البطالة مرتفعة خاصة بين الشباب.
- فجوة اجتماعية: تُعاني المغرب من فجوة اجتماعية متزايدة بين الأغنياء والفقراء.
- نقص المياه: يُعدّ نقص المياه من أهم التحديات التي تواجهها المغرب.
- المنافسة الدولية: تواجه المغرب منافسة شديدة من الدول الأخرى في المنطقة لجذب الاستثمار والسياح.

التطورات الأخيرة:

- استراتيجية النمو الأخضر: تُنفذ الحكومة المغربية استراتيجية النمو الأخضر تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة وصديقة للبيئة.
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تُنفذ الحكومة المغربية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تهدف إلى محاربة الفقر وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.

4. تحليل صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم ، وأرصدة الدين الخارجي،

1.4 . صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر:

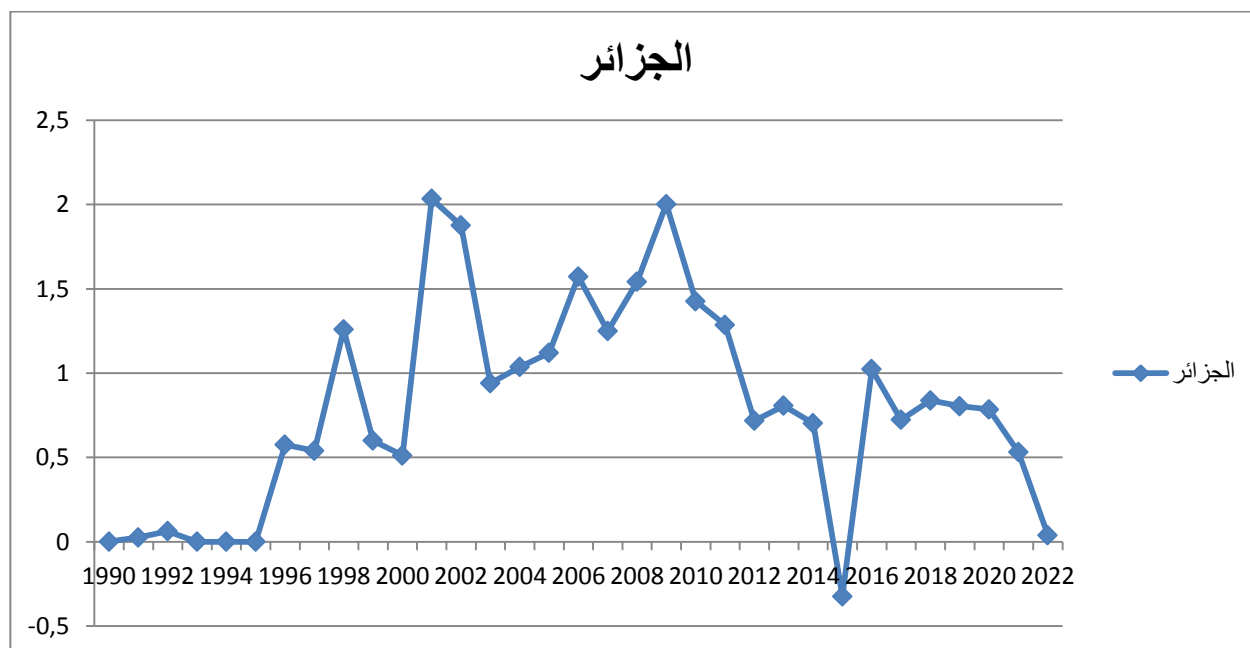
1.1.4 . الجزائر

جدول رقم (1.3): تطور صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2022

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجزائر	0,00054	0,025459	0,062496	2E-06	2,35E-06	2,39E-06	0,575183	0,53967	1,258825	0,599498	0,511221
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	2,033266	1,876239	0,939901	1,036824	1,120174	1,573137	1,249647	1,543039	2,001976	1,426963	1,285534
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	0,717693	0,806601	0,702589	-0,32401	1,023696	0,72326	0,838208	0,804144	0,784884	0,531681	0,03879

المصدر: من قاعدة بيانات البنك الدولي [/https://data.worldbank.org](https://data.worldbank.org)

الشكل رقم(1.3): منحني تطور صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2022



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Excel

يُظهر المنحنى المقدم تأثير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أي الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج من الجزائر على مدار 32 عامًا (1990-2022) بمختلف الأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة.

• **1990-1994**: شهدت هذه الفترة انخفاضًا ملحوظًا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكاد تكون منعدمة، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي واجهتها الجزائر في أوائل التسعينات، نتيجة انهيار أسعار النفط وزيادة الاقتراض الخارجي بالإضافة إلى دخول الجزائر في برنامج اقتصادي مشدد (الخصوصية، غلق المؤسسات العمومية العاجزة ماليًا، تسريح العمال.....) حسب املاءات صندوق النقد الدولي .

وشهدت هذه الفترة أزمة اليابان التي امتدت من 1987 الى 1992 حيث انهما لم تؤثر بشكل مباشر على الجزائر لعدم امتلاكها لسوق مالي متطور ونظام مصرفي بدائي، الا أن التأثيرات العالمية للأزمة قد أثرت أسعار النفط العالمية حيث انخفضت أسعار النفط بشكل كبير وتأثرت الجزائر سلبًا بهذا الانخفاض لأنها تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للدخل وبالتالي مما ساهم في تباطؤ النمو وعدم استقبال أي استثمارات أجنبية مباشرة خلال هذه المرحلة.

• **1995-2000**: شهدت هذه الفترة انتعاشًا نسبيًا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى سنة 1998 حيث كان في سنة 1995 يكاد منعدما، وفي سنة 1998 وصل صافي التدفقات إلى 1.258 وذلك بفضل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة الجزائرية، وبداية التحرر من شروط صندوق النقد الدولي وكذلك تحسن تدريجي في أسعار النفط. ثم انخفاض المنحنى ليصل سنة 2000 إلى 0.5112 ويرجع ذلك إلى معاودة انخفاض أسعار البترول وقوانين الإستثمار الغير مشجعة مما أدى الى تقليص الاستثمارات العامة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ثم نلاحظ ارتفاع المنحنى ليصل الى أعلى ذروته في سنة 2001 عند قيمة 2.0332 مليار دولار وهذا نتيجة تحسن في سعر النفط في سنة 2000 مما ساهم في تحصيل مداخيل هامة للبلاد مما سمح لفتح مشاريع استثمارية كبرى تخص البنى التحتية مما ساهم في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

خلال هذه الفترة كانت هناك أزمة مالية وهي أزمة المكسيك نهاية 1994 وبداية 1995 حيث لم يكن لها تأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر بحكم أن مداخيل البلاد لم تكن كبيرة من أجل استثمارها خارج الوطن.

- **2001-2005** : شهدت هذه الفترة تراجعًا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كانت في سنة 2001 عند قيمة 2.0332 مليار دولار ليصل سنة 2005 عند 1.12017 مليار دولار وذلك بسبب تبعات تفجيرات 11 سبتمبر 2001 التي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي العالمي. مع تحسن وارتفاع في أسعار البترول غير أنها لم تكن حافزا لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة.
- **2006-2010** : شهدت هذه الفترة ارتفاعًا كبيرًا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وصل سنة 2006 قيمة 1.5731 مليار دولار ليرتفع الى 2.0019 مليار دولار سنة 2009 وبدأ الإنخفاض في سنة 2010، ويفسر ذلك بالارتفاع الكبير في أسعار النفط، وتحسن مناخ الاستثمار في الجزائر.
- شهدت هذه المرحلة أزمة الرهن العقاري 2007-2008 حيث لم تؤثر بشكل مباشر على الجزائر إلا أنه هناك تأثيرات عالمية يصل مداها الى الجزائر لكن على المدى الطويل.
- **2011-2015** : شهدت هذه الفترة تراجعًا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كانت في 2011 عند 1.2855 مليار دولار لينخفض في سنة 2015 إلى أدنى مستوياته عند قيمة 0.32401- مليار دولار، وذلك بسبب تبعات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، مما نجم عنها انخفاض أسعار البترول وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتراجع في الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية ، نتيجة لنقص التمويل الدولي.
- **2016-2022** : شهدت هذه الفترة استقرارًا نسبيًا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع بعض التقلبات الطفيفة. حيث بلغ في سنة 2016 قيمة 1.0236 مليار دولار وفي سنة 2020 قيمة 0.7848 مليار دولار لينخفض بعدها بشكل كبير ليصل الى قيمة 0.0387 مليار دولار سنة 2022 ، وعرفت هذه الفترة صدمة في أسعار البترول كانت بدايتها في 2014 لتصل ذروتها في 2016 حيث بلغ قيمة أسعار البترول أقل من 44 دولار للبرميل الواحد ، ضف الى ذلك الأزمة الصحية العالمية COVID 2019 التي تسبب في شلل الاقتصاد العالمي ومن حجم التبادلات الاقتصادية بين الدول مما ساهم في نقص حاد في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

يُقدم هذا التحليل دراسة مفصلة لتأثير الأزمات الاقتصادية على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في تونس خلال الفترة 1990-2022.

● **1990-1994**: شهدت هذه الفترة ارتفاعاً ملحوظاً في صافي تدفقات الاستثمار، حيث سجل في سنة 1990 قيمة 0.6299 مليار دولار ليرتفع خلال سنة 1993 مسجلاً 3.8464 مليار دولار، ليعاود الإنخفاض سنة 1994 مسجلاً قيمة 2.7634 مليار دولار، ويفسر ذلك ان تونس في اواخر الثمانينات واولئ التسعينات، نفذت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تحرير الاقتصاد وجذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر إضافة الى الإستقرار السياسي خلال هذه الفترة.

وشهدت هذه الفترة أزمة اليابان التي امتدت من 1987 الى 1992 حيث انها لم تؤثر بشكل مباشر على تونس لعدم امتلاكها لسوق مالي متطور ونظام مصرفي بدائي، الا أن التأثيرات العالمية للأزمة قد أثرت على أسعار النفط العالمية حيث انخفضت الصادرات التونسية نتيجة قلة الطلب عليها، مما أدى الى المزيد من التراجع في الايرادات الحكومية وتباطؤ النمو وانخفاض استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

● **1995-2000**: شهدت هذه الفترة انخفاضاً نسبياً في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 1995 ويسجل استقراراً نسبياً حتى سنة 1997، بعدها يلاحظ تذبذب في قيمة صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ليسجل سنة 2000 ما قيمته 3.4960 مليار دولار، ويرجع ذلك انه في سنة 1995 سجل انخفاضا وهذا راجع الى التغييرات في السياسات الحكومية وفي قوانين الاستثمار وتباطؤ النمو الاقتصادي أما فيما يخص التذبذب في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فراجع إلى الازمات السياسية في المنطقة بالإضافة الى تأثير بعض الأزمات العالمية .
خلال هذه الفترة كانت هناك أزمة مالية وهي أزمة المكسيك نهاية 1994 وبداية 1995 حيث لم يكن لها تأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي في تونس بحكم أن مداخيل البلاد لم تكن كبيرة من أجل استثمارها خارج الوطن.

● **2001-2005**: شهدت هذه الفترة استقراراً نسبياً في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كان يتراوح حوالي 02 مليار دولار، وذلك بسبب إطلاق الحكومة التونسية لبرنامج الوطني للتأهيل الصناعي؛ يهدف إلى الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية وتسهيل اندماجها في الأسواق الدولية .

• **2006-2010** : شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وصل سنة 2006 الى اقصى قيمة له عند الذروة بقيمة 9.4247 مليار دولار لينخفض الى 3.8939 مليار دولار سنة 2007 و في سنة 2008 سجل قيمة 5.7973 مليار دولار ، وفي 2009 قيمة 3.5098 مليار دولار وفي سنة 2010 استمر في الإنخفاض بقيمة 2.88 مليار دولار، ويفسر ذلك بالارتفاع الكبير في سنة 2006 بسبب تقوية روابط تونس الاقتصادية مع الاتحاد الأوربي، والذي أصبح شريكها الصناعي الأول وزبونها الأول 80 % من الصادرات الصناعية، ومنذ 1996 عرفت الصادرات التونسية نحو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي زيادة متوسطة تقدر ب 10 % سنويا، وهذا بفضل الإستثمارات الأجنبية المباشرة، هذه القفزة التنموية السريعة تحققت بفضل الجهود المعتبرة المبذولة من طرف تونس في سبيل تطوير التعليم والتكوين المهني، تحسين البنية التحتية وتطوير قاعدة إنتاجية تتوافق والمعايير الدولية وتشجع على المبادلات الخارجي . ولكن التذبذب الواضح بعد سنة 2006 هذا راجع الى انكماش الإقتصاد العالمي وخاصة الدول المتقدمة بسبب أزمة الرهن العقاري 2007-2008.

• **2011-2015** : شهدت هذه الفترة استقرارا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حدود 02 مليار دولار وهذا راجع إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتراجع في الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية ، نتيجة لنقص التمويل الدولي، اضافة الى الأحداث السياسية التي شهدتها تونس سنة 2011 بما يعرف بالربيع العربي حيث تراجع القطاع السياحي بشكل كبير بالإضافة تراجع مداخيل البلاد خلال هذه الفترة .

• **2016-2022** : شهدت هذه الفترة استقرارا نسبيا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع انخفاضه مقارنة بالسنوات السابقة ل يبقى في حدود 02 إلى 1.3 مليار دولار ، ويرجع ذلك إلى الثورة التونسية وتبعاتها على الإقتصاد ضف الى ذلك الأزمة الصحية العالمية COVID 2019 التي تسبب في شلل الإقتصاد العالمي ومن حجم التبادلات الاقتصادية بين الدول مما ساهم في نقص حاد في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. وتراجع وشلل القطاع السياحي مما أجبر تونس على إيجاد بدائل للقطاع السياحي والدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي ومع العديد من الدول من أجل منحها قروض. كل هذه العوامل أدت إلى تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس.

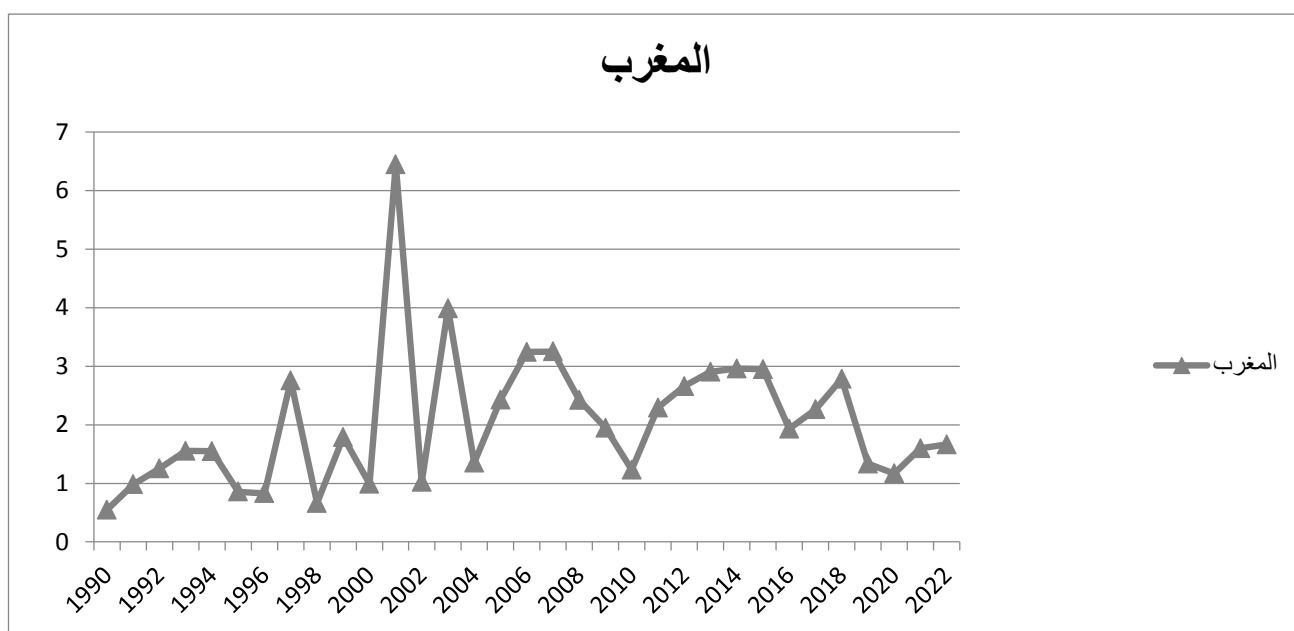
3.1.4. المغرب

جدول رقم (3.3): تطور صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة من 1990 الى 2022

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المغرب	0.547128	0.983294	1.25321	1.552547	1.547361	0.857714	0.828037	2.75709	0.663931	1.787417	0.991582
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المغرب	6.444129	1.020358	3.98562	1.351186	2.426355	3.242835	3.249993	2.422135	1.947827	1.229982	2.290468
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المغرب	2.657587	2.903863	2.959254	2.946111	1.930005	2.260922	2.783379	1.334798	1.169073	1.596519	1.663588

المصدر: من قاعدة بيانات البنك الدولي [/https://data.worldbank.org/](https://data.worldbank.org/)

الشكل رقم (3.3): منحى تطور صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة من 1990 الى 2022



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Excel

يُظهر المنحنى البياني المقدم صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2022. ويُتيح لنا هذا المنحنى تحليل مسار الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب على مدار ثلاثة عقود، وفهم العوامل التي أثرت على تدفقاته.

• **1990-1994**: شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب اتجاهًا عامًا نحو الارتفاع خلال الفترة المذكورة. ففي عام 1990، بلغت هذه التدفقات 0.54 مليار دولار أمريكي، بينما ارتفعت إلى 1.55 مليار دولار أمريكي في عام 1993 لينخفض نسبيًا سنة 1995 في حدود 0.85 مليار دولار، وهذا راجع إلى برامج الإصلاح الهيكلي الذي أطلقته المغرب بهدف تحرير الاقتصاد المغربي وتعزيز النمو الإقتصادي من بين هذه الإصلاحات خصخصة الشركات و خفض الرسوم الجمركية في هذه الفترة لوحظ انخفاض معدل النمو في المغرب وارتفاع معدل التضخم مما أدى إلى تراجع الطلب على الصادرات المغربية وخاصة بعد الأزمة المالية في أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى الجفاف الذي واجهه المغرب سنة 1992.

• **1995-2000**: شهدت هذه الفترة انتعاشًا نسبيًا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ سنة 1997 حوالي 2.75 مليار دولار، وفي سن 1998 انخفض عند قيمة 0.66 مليار دولار وفي سنة 1999 ارتفع بحوالي 1.78 مليار دولار وفي سنة 2000 سجل قيمة تقارب 01 مليار دولار حيث يفسر الارتفاع في سنة 1997 بتحسّن معدل النمو الإقتصادي وانخفاض معدلات التضخم وذلك بفضل السياسات النقدية المشددة التي اتبعتها الحكومة المغربية كما كان للقطاع السياحي أيضا نصيب حيث شهد نموا كبيرا مما ساهم في تحسّن بيئة الأعمال وجذب المغرب لاتفاقيات تجارية جديدة . اما بخصوص انخفاض صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في سنة 1998 وهذا بسبب الأزمة المالية الآسيوية مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على الصادرات المغربية وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، بعدها قامت المغرب في تسريع عمليات خصخصة الشركات في 1998 مما يفسر ارتفاع صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 1999.

• **2001-2005**: شهدت صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001 أعلى مستوياته حيث بلغ 6.44 مليار دولار، لينخفض سنة 2002 إلى 1.02 مليار دولار وفي سنة 2003 ارتفع عند قيمة 3.98 مليار دولار ليعاود الانخفاض سنة 2004 بقيمة 1.35 مليار دولار، ويفسر الارتفاع في سنة 2001 كون أنه في مطلع سنة 2000 ومن أجل تحقيق التوجهات الإقتصادية وإضفاء المزيد من

الشفافية للمستثمرين، تم الشروع في تحقيق هذه الاستراتيجيات الاقتصادية و رسم الرؤوس الخمس لنجمة المملكة أي محركات نمو الاقتصاد المغربي المرتكز: على الصناعة، السياحة، التجارة، الفلاحة والبنى التحتية. مما ساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما عن انخفاض صافي التدفقات في سنة 2002 فراجع الى ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الانتاج في العديد من القطاعات مما جعل الاستثمارات الأجنبية أقل جاذبية بالإضافة إلى المنافسة بينها وبين دول الجوار جعل المستثمرين الأجانب يفضلون الدول التي فيها أكبر عائد.

• **2010-2006**: تُظهر البيانات أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب ارتفع في سنة 2006 مسجلا قيمة 3.24 مليار دولار، بعدها بدأ في الإنخفاض ليصل في 2010 الى حدود 1.22 مليار دولار وهذا راجع لتأثر الاقتصاد المغربي بتبعات الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 مما أثر سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

• **2015-2011** : وفي سنة 2011 بدأ منحى صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ي التصاعد تدريجيا الى أن وصل في سنة 2015 الى حوالي 2.94 مليار دولار وهذا لأنه بعد الأزمات الاقتصادية، عادة ما تتعافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ففي عام 2011، بعد الأزمة المالية العالمية، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب واستفاد المغرب من انخفاض اسعار البترول لجذب الاستثمارات الأجنبية.

• **2022-2016**: شهدت هذه الفترة تذبذبا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الإرتفاع و الإنخفاض، ، وسجل مستويات متدنية في سنة 2020 وهذا راجع الى الأزمة الصحية العالمية COVID 2019 التي تسبب في شلل الاقتصاد العالمي ومن حجم التبادلات الاقتصادية بين الدول مما ساهم في نقص حاد في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بشكل كبير خلال عام 2020، حيث انخفضت من 2.78 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى 1.16 مليار دولار أمريكي في عام 2020. كما أدت جائحة COVID-19 إلى انقطاع سلاسل التوريد العالمية، مما أثر على الشركات العاملة في المغرب وقلل من جاذبيتها للمستثمرين الأجانب، ضف الى ذل الأزمة الأوكرانية 2022 مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الغذائية، وزيادة التضخم، وتفاقم اضطرابات سلاسل التوريد، مما ساهم سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال عام 2022.

3.4. أرصدة الدين الخارجي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

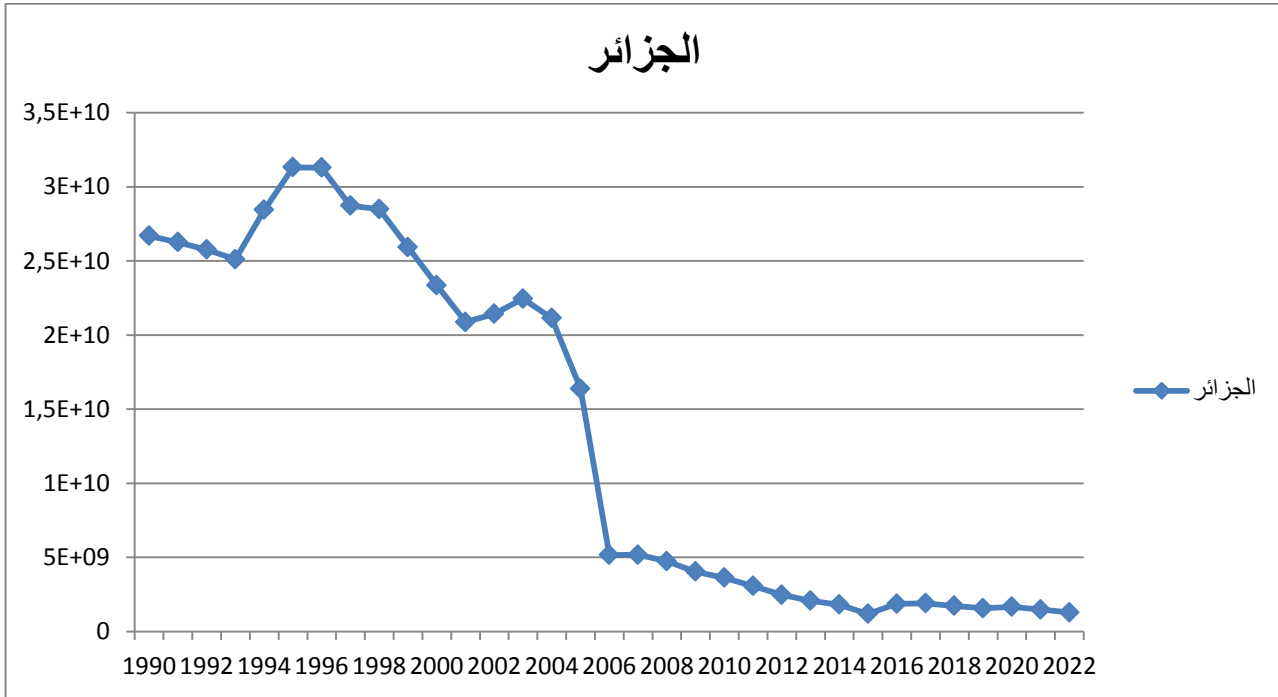
1.3.4. الجزائر

الجدول رقم(4.3): تطور أرصدة الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2022

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجزائر	2,7E+10	2,6E+10	2,6E+10	2,5E+10	2,8E+10	3,1E+10	3,1E+10	2,9E+10	2,8E+10	2,6E+10	2,3E+10
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	2,1E+10	2,1E+10	2,2E+10	2,1E+10	1,6E+10	5,2E+09	5,2E+09	4,7E+09	4E+09	3,6E+09	3,1E+09
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	2,5E+09	2,1E+09	1,8E+09	1,2E+09	1,9E+09	1,9E+09	1,7E+09	1,6E+09	1,7E+09	1,5E+09	1,3E+09

المصدر: من قاعدة بيانات البنك الدولي [/https://data.worldbank.org/](https://data.worldbank.org/)

الشكل رقم(4.3): منحنى تطور أرصدة الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2022



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Excel

تحليل منحني أرصدة الدين الخارجي في الجزائر

يُظهر المنحنى المقدم تطور أرصدة الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2022.

1- مرحلة الارتفاع (1990-2005):

شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً مستمراً في أرصدة الدين الخارجي للجزائر، حيث بلغ مجموع أرصدة الدين خلال سنة 1990 ما يقدر بـ 26692900054 دولار أمريكي وفي سنة 2005 بلغ قيمة 16382134413 دولار أمريكي وهذا راجع إلى عدد من العوامل، منها :

- انخفاض قيمة المحروقات: شهدت هذه الفترة تداعيات انخفاض البترول حيث شهد أدنى مستوياته مما ساهم في انخفاض إيرادات الجزائر وتراجعها بشكل كبير.
- الاقتراض الخارجي: لجأت الجزائر خلال هذه الفترة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع البنية التحتية والاستثمارات في القطاعات المختلفة. تُشكل فوائد الدين عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة الجزائرية. قد تؤدي زيادة الاقتراض الخارجي إلى فقدان الجزائر لسيادتها المالية.
- العجز التجاري: شهدت الجزائر خلال هذه الفترة عجزاً تجارياً، مما أدى إلى زيادة احتياجاتها من العملات الأجنبية.

2. مرحلة الاستقرار النسبي (2006-2022):

- شهدت هذه المرحلة استقراراً نسبياً في أرصدة الدين الخارجي للجزائر، حيث بلغت في سنة 2006 قيمة 5164937197 واستمر في قيم متناقصة حتى سنة 2022 وذلك بفضل عدد من العوامل، منها :
- ارتفاع أسعار النفط: شهدت هذه الفترة ارتفاعاً في أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة عائدات الجزائر من الصادرات.
 - تحسين الإدارة المالية: قامت الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة بتحسين الإدارة المالية، مما أدى إلى خفض العجز التجاري.

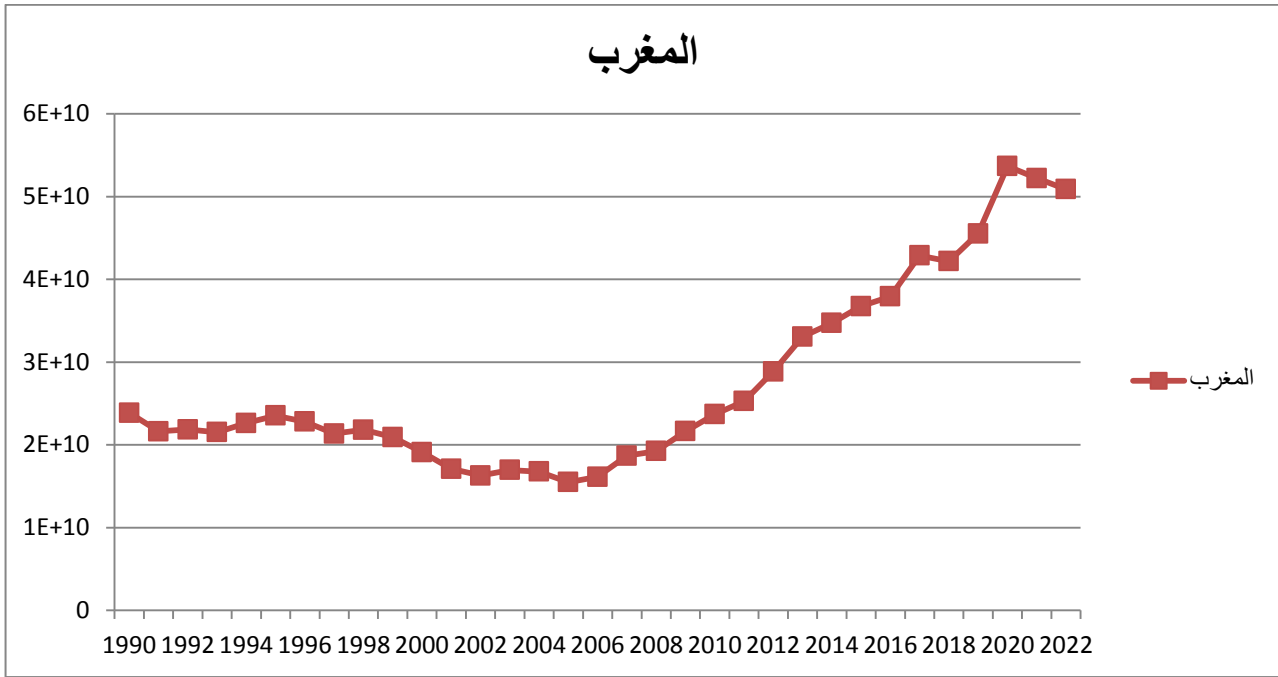
2.3.4. المغرب

الجدول رقم(5.4): تطور أرصدة الدين الخارجي في المغرب خلال الفترة من 1990 الى 2022

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المغرب	2,4E+10	2,2E+10	2,2E+10	2,2E+10	2,3E+10	2,4E+10	2,3E+10	2,1E+10	2,2E+10	2,1E+10	1,9E+10
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المغرب	1,7E+10	1,6E+10	1,7E+10	1,7E+10	1,5E+10	1,6E+10	1,9E+10	1,9E+10	2,2E+10	2,4E+10	2,5E+10
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المغرب	2,9E+10	3,3E+10	3,5E+10	3,7E+10	3,8E+10	4,3E+10	4,2E+10	4,6E+10	5,4E+10	5,2E+10	5,1E+10

المصدر: من قاعدة بيانات البنك الدولي [/https://data.worldbank.org/](https://data.worldbank.org/)

الشكل رقم(5.4): منحنى تطور أرصدة الدين الخارجي في المغرب خلال الفترة من 1990 الى 2022



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Excel

تحليل منحني أرصدة الدين الخارجي في المغرب

يُظهر المنحنى المقدم تطور أرصدة الدين الخارجي للمغرب خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2022.

نلاحظ وجود ارتفاع مستمرًا في أرصدة الدين الخارجي للمغرب، حيث يسجل في سنة 1990 قيمة 2386947689 دولار أمريكي ويلاحظ ثبات أرصدة الدين الخارجي للمغرب حتى سنة 1999 أين سجل قيمة 20915552714 دولار أمريكي، وهذا راجع جزئيًا إلى انخفاض أسعار الفوسفات وقلة المشاريع الإستثمارية في هذه المرحلة بالإضافة إلى التأثيرات الغير مباشرة لبعض الأزمات العالمية التي أدت إلى قلة الطلب على المنتجات المغربية مما ساهم في زيادة الديون الخارجية لسد العجز، بعدها انخفض قليلا مسجلا في سنة 2001 قيمة 17104036431 دولار أمريكي وبقي على هذه الحال إلى غاية سنة 2007، وهذا بعد أن شهدت أسعار الفوسفات ارتفاعا نسبيا وزيادة عدد السياح خلال هذه الفترة كل هذا ساهم في تراجع أرصدة الدين الخارجي وزيادة إيرادات الدولة، بعده شهد منحني أرصدة الدين الخارجي ارتفاعا مستمرا وقيم كبيرة إلى غاية عام 2022 ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل منها:

- **الاقتراض الخارجي:** لجأ المغرب خلال هذه الفترة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع البنية التحتية والاستثمارات في القطاعات المختلفة.
- **العجز التجاري:** شهد المغرب خلال عدة فترات عجزًا تجاريًا، مما أدى إلى زيادة احتياجاته من العملات الأجنبية.
- **تبعات أزمة الرهن العقاري 2008:** أدت هذه الأزمة إلى شل معظم الإستثمارات الأجنبية المباشرة وانكماش النمو الإقتصادي العالمي مما أدى إلى تراجع صادرات المغرب وارتفاع فاتورة الواردات.
- **الأزمة العالمية الأخيرة كوفيد 2019:** أدت أزمة كورونا في الآونة الأخيرة إلى تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر وشل معظم القطاعات الإنتاجية وانخفاض كبير في تدفق السياح الأجانب إلى المغرب مما جعل تناقص رهيب في إيرادات المغرب بالإضافة الى عجز كبير في الميزان التجاري، أدى بالمغرب إلى اللجوء إلى الدين الخارجي لسد هذا العجز.

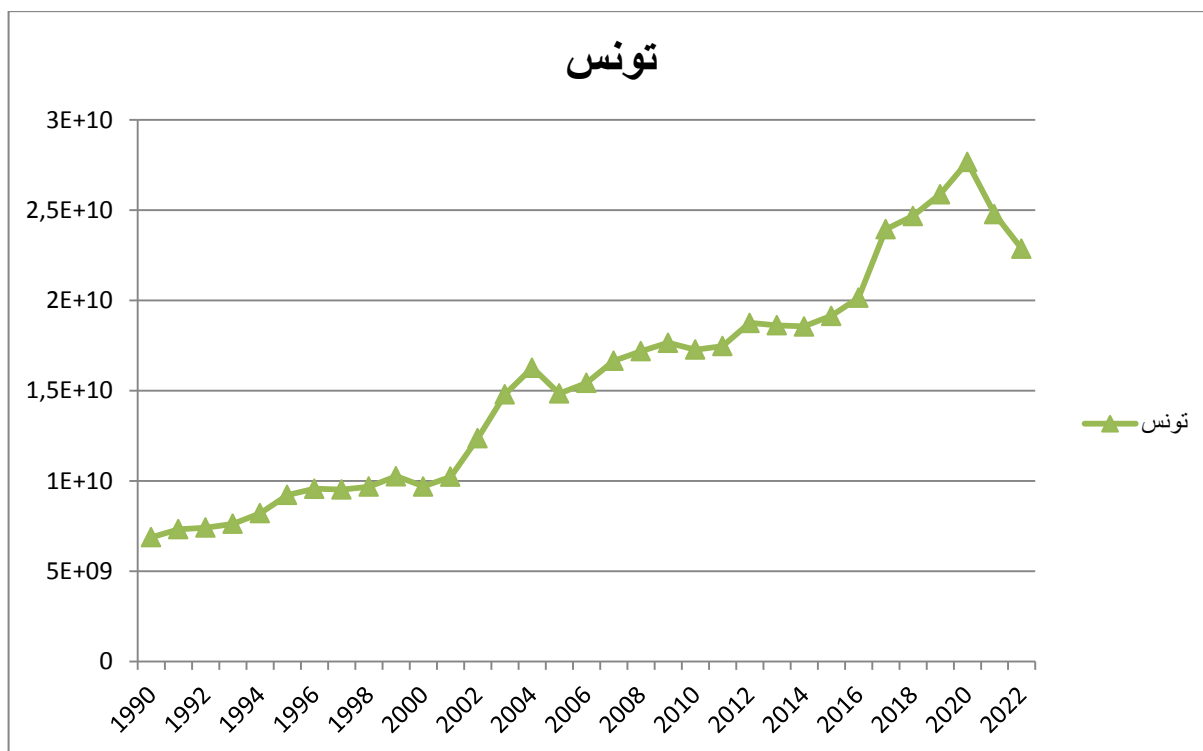
3.3.4. تونس

الجدول رقم(6.3):أرصدة الدين الخارجي في تونس خلال الفترة من 1990 الى 2022

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
تونس	6,9E+09	7,3E+09	7,4E+09	7,6E+09	8,2E+09	9,2E+09	9,6E+09	9,5E+09	9,7E+09	1E+10	9,7E+09
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تونس	1E+10	1,2E+10	1,5E+10	1,6E+10	1,5E+10	1,5E+10	1,7E+10	1,7E+10	1,8E+10	1,7E+10	1,7E+10
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
تونس	1,9E+10	1,9E+10	1,9E+10	1,9E+10	2E+10	2,4E+10	2,5E+10	2,6E+10	2,8E+10	2,5E+10	2,3E+10

المصدر: من قاعدة بيانات البنك الدولي [/https://data.worldbank.org](https://data.worldbank.org)

الشكل رقم(6.3): منحى تطور أرصدة الدين الخارجي في تونس خلال الفترة من 1990 الى 2022



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Excel

تحليل منحني أرصدة الدين الخارجي في تونس

يُظهر المنحنى المقدم تطور أرصدة الدين الخارجي لتونس مقومًا بالدولار الأمريكي خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2022 .

1. مرحلة الارتفاع المستمر (1990-2005):

شهدت هذه المرحلة ارتفاعًا مستمرًا في أرصدة الدين الخارجي لتونس، حيث سجل في سنة 1990 قيمة 6879573070 دولار أمريكي وفي سنة 2005 سجل قيمة 14842878631 دولار أمريكي وذلك راجع إلى عدد من العوامل، منها:

- الاقتراض الخارجي: لجأت تونس خلال هذه الفترة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع البنية التحتية والاستثمارات في القطاعات المختلفة.
- العجز التجاري: شهدت تونس خلال هذه الفترة عجزًا تجاريًا، مما أدى إلى زيادة احتياجاتها من العملات الأجنبية.
- القطاع السياحي: شهدت هذه الفترة تراجعًا محسوسًا في نسبة السياح الوافدين إلى تونس خاصة في فترة الأزمة الأمنية التي كانت تمر بها الجزائر.

2. مرحلة الاستقرار النسبي (2006-2011):

- شهدت هذه المرحلة استقرارًا نسبيًا في أرصدة الدين الخارجي لتونس، وذلك بفضل عدد من العوامل، منها:
- ارتفاع السياحة: شهدت هذه الفترة ارتفاعًا في السياحة، خاصة بعد تعافي الجزائر من الأزمة الأمنية مما أدى إلى زيادة عائدات تونس من العملات الأجنبية.
 - تحسين الإدارة المالية: قامت الحكومة التونسية خلال هذه الفترة بإصلاحات لتحسين الإدارة المالية، مما أدى إلى خفض العجز التجاري.

3. مرحلة الارتفاع المتجدد (2011-2022):

- شهدت هذه المرحلة ارتفاعًا متجددًا في أرصدة الدين الخارجي لتونس، وذلك بفضل عدد من العوامل، منها:
- الاضطرابات السياسية: شهدت تونس خلال هذه الفترة بعض الاضطرابات السياسية، وأما يعرف بالربيع العربي حيث قام الشعب التونسي بالقيام بثورة أدت إلى الإطاحة بالرئيس التونسي السابق مما أدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية.

○ زيادة الاقتراض الخارجي: لجأت تونس خلال هذه الفترة إلى زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل عجزها المالي.

○ الأزمة الصحية كوفيد 2019: أدت الأزمة الصحية الأخيرة إلى تراجع إيرادات الدولة التونسية التي كادت أن تؤدي إلى إفلاسها وهذا بعد تراجع رهيب في عدد السياح الوافدين إلى تونس بالإضافة إلى انخفاض الصادرات التونسية وزيادة وارداتها.

4.4. التضخم (% سنويا)

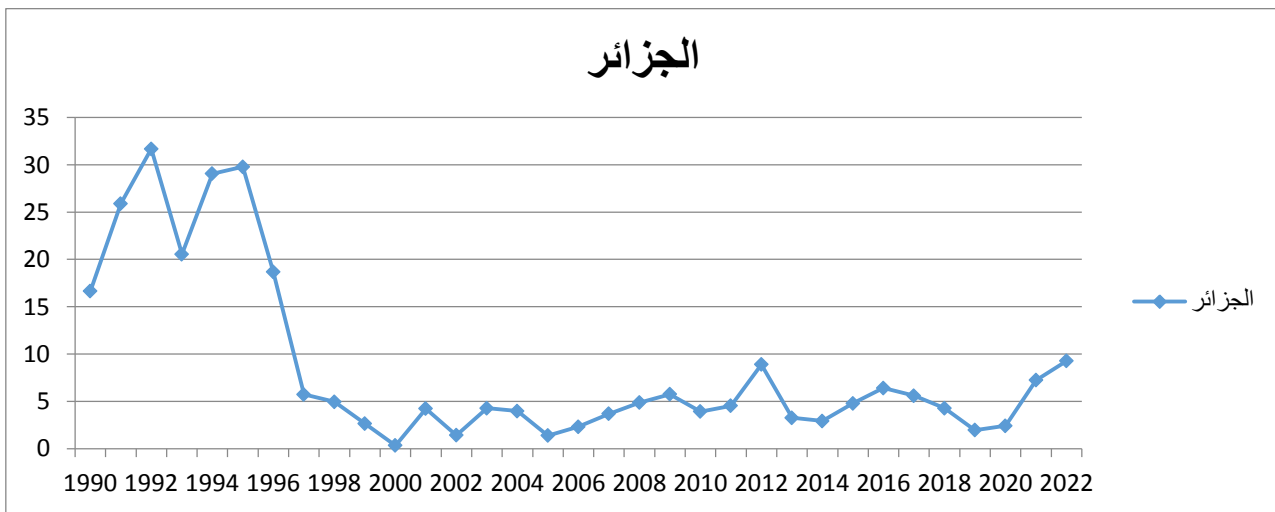
1.4.4. الجزائر

الجدول رقم(7.3): تطور نسب التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2022

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجزائر	16,6525	25,8864	31,6697	20,5403	29,0477	29,7796	18,6791	5,73352	4,95016	2,64551	0,33916
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	4,22599	1,4183	4,26895	3,9618	1,38245	2,3115	3,679	4,85859	5,73706	3,91106	4,52421
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	8,89145	3,25424	2,91693	4,78445	6,39769	5,59112	4,26999	1,95177	2,41513	7,22606	9,26552

المصدر: من قاعدة بيانات البنك الدولي [/https://data.worldbank.org](https://data.worldbank.org)

الشكل رقم(7.3): منحنى تطور نسب التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2022



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Excel

يُظهر المنحنى المقدم تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022.

المرحلة الأولى (1990-1995):

تميزت هذه المرحلة بارتفاع حاد في معدل التضخم، حيث وصل إلى ذروته عام 1992 حيث بلغ 31.66 % ذلك إلى عدة عوامل، أهمها:

- شهدت الجزائر خلال هذه الفترة إصلاحات اقتصادية جذرية، شملت تحرير الأسعار وخصخصة بعض الشركات الحكومية. أدت هذه الإصلاحات إلى زيادة في الأسعار في المدى القصير.
- لجأت الحكومة الجزائرية إلى التمويل النقدي لتمويل عجزها المالي خلال هذه الفترة، مما أدى إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد، وبالتالي إلى ارتفاع التضخم.
- الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها الجزائر في ذلك الوقت.
- تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية.
- إتباع الجزائر للشروط القاسية التي فرضها صندوق النقد الدولي.

المرحلة الثانية (1995-2000):

شهدت هذه المرحلة انخفاضاً في معدل التضخم، بسبب استقرار قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية واتباع الحكومة الجزائرية سياسة مالية أكثر انضباطاً خلال هذه الفترة، مما أدى إلى خفض عجزها المالي بالإضافة إلى استقرار أسعار النفط حيث شهدت أسعار النفط استقراراً نسبياً خلال هذه الفترة، مما ساعد على كبح جماح التضخم المستورد. ضف الى ذلك مواصلة الحكومة الجزائرية تنفيذ إصلاحات هيكلية للاقتصاد، شملت تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز المنافسة.

المرحلة الثالثة (2000-2020):

تميزت هذه المرحلة بتذبذب نسبي في معدل التضخم بين الإرتفاع و الإنخفاض، ويعود ذلك إلى عدة عوامل، أهمها:

- **النمو الاقتصادي القوي**: شهد الاقتصاد الجزائري نمواً اقتصادياً قوياً خلال سنوات 2000-2007، مما ساعد على امتصاص الضغوط التضخمية.
- **استمرار انضباط السياسة المالية**: واصلت الحكومة الجزائرية اتباع سياسة مالية منضبطة خلال هذه الفترة.
- **استقرار أسعار النفط**: شهدت أسعار النفط ارتفاعاً مطرداً خلال هذه الفترة، مما أدى إلى زيادة الإيرادات المالية للحكومة الجزائرية، وساعد على تمويل الاستثمارات العامة.

- استمرار تحسن الوضع السياسي والأمني في الجزائر.
- استقرار قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية.
- اتباع سياسات نقدية حذرة.
- الأزمة المالية العالمية: أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض الطلب العالمي على السلع الجزائرية، مما أدى إلى انخفاض الأسعار محليًا.
- الاضطرابات السياسية في المنطقة: شهدت المنطقة العربية اضطرابات سياسية كبيرة خلال سنوات 2011-2012 ، مما أدى إلى انخفاض الاستثمار والإنتاجية، وزيادة الضغوط التضخمية وهذا مايفسر ارتفاع التضخم في سنة 2012.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية: شهدت أسعار المواد الغذائية العالمية ارتفاعًا كبيرًا خلال سنوات 2009-2010، مما أدى إلى زيادة تكلفة الواردات في الجزائر و ساهم في رفع معدلات التضخم .

المرحلة الرابعة (2020-2022):

شهدت هذه الفترة ارتفاع معدل التضخم في الجزائر نتيجة الأزمة الصحية العالمية أزمة كوفيد 2019 التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الإستهلاكية خاصة، بالإضافة إلى الأزمة الروسية الأوكرانية التي ساهمت بالأخص إلى ارتفاع الأسعار في السلع الواسعة وخاصة القمح وهذا ما يفسر ارتفاع معدل التضخم في الجزائر، رغم تحسن أسعار النفط.

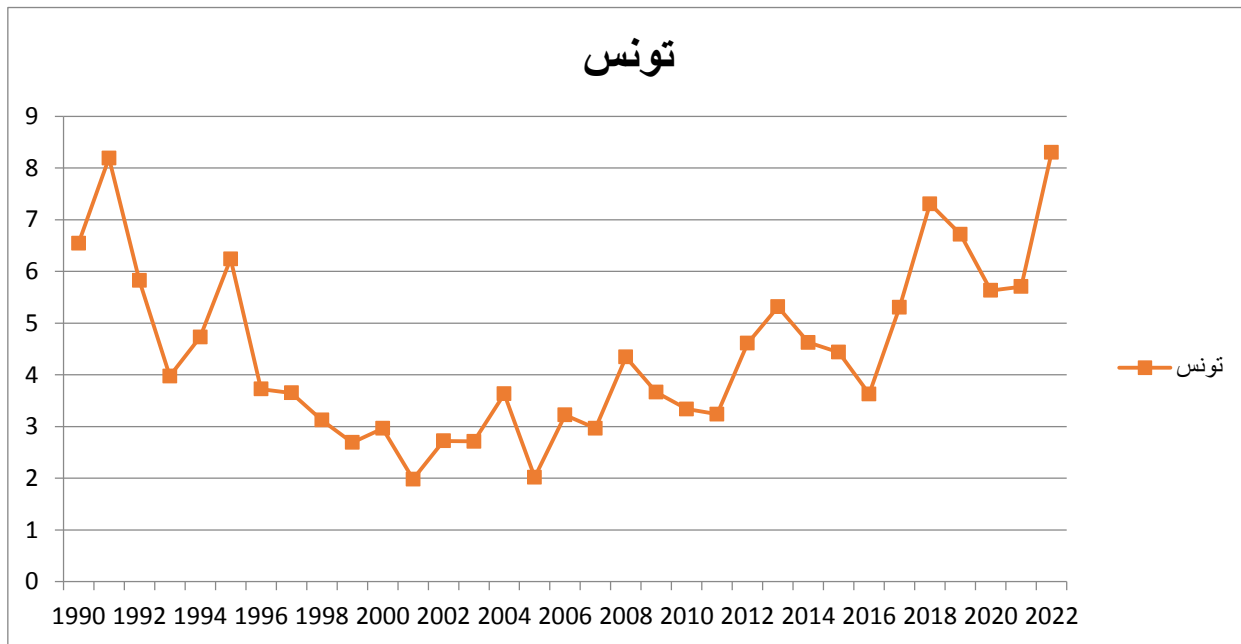
2.4.4. تونس

الجدول رقم(8.3): تطور نسب التضخم في تونس خلال الفترة من 1990 الى 2022

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
تونس	6,54529	8,19372	5,82435	3,97496	4,73323	6,24415	3,72514	3,65203	3,12537	2,69012	2,96231
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تونس	1,98333	2,72103	2,71259	3,63228	2,01779	3,22525	2,96694	4,34503	3,6649	3,33898	3,24003
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
تونس	4,61184	5,31624	4,62555	4,43737	3,6294	5,30885	7,30759	6,72008	5,63415	5,70635	8,30646

المصدر: من قاعدة بيانات البنك الدولي [/https://data.worldbank.org/](https://data.worldbank.org/)

الشكل رقم(8.3): منحنى تطور نسب التضخم في تونس خلال الفترة من 1990 الى 2022



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Excel

التحليل

يُظهر المنحنى المقدم تطور معدل التضخم في تونس بين عامي 1990 و 2022.

في سنة 1990 كان معدل التضخم في تونس يشهد ارتفاعا حيث سجل قيمة 6.5 % ليرتفع سنة 1991 الى 8 % و ينخفض الى 3.97 % سنة 1993 ويعاود الإرتفاع ليصل إلى 6 % في سنة 1995 ويُظهر المنحنى أن معدل التضخم في تونس شهد تقلبات كبيرة خلال هذه الفترة. وهذا راجع إلى الزيادة في أسعار المواد الغذائية والطاقة حيث شهدت أسعار المواد الغذائية والطاقة ارتفاعاً علمياً كما شهد الدينار التونسي انخفاضاً في قيمته مقابل العملات الأجنبية خلال هذه الفترة، وتراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، مما أدى إلى زيادة تكلفة الواردات ، مما انعكس على أسعار هذه السلع في تونس أما من سنة 1996 إلى غاية 2016 فقد تراوح معدل التضخم بين 2.5 % و 5 % حيث شهدت هذه المرحلة استقراراً نسبياً في معدل التضخم، ويعود هذا الاستقرار إلى عدة عوامل، بما في ذلك انخفاض أسعار المواد الغذائية والطاقة و تحسن قيمة الدينار التونسي مقابل العملات الأجنبية خلال هذه الفترة، مما أدى إلى انخفاض تكلفة الواردات ضف إلى ذلك اتباع البنك المركزي التونسي سياسات نقدية متشددة خلال هذه الفترة، مما أدى إلى كبح جماح التضخم. ثم نلاحظ أن منحنى التضخم يتراوح بين 5 % و 8 % بين 2017 و 2022 ويعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، بما في ذلك:

الاضطرابات السياسية والاجتماعية: حيث كان من مخلفات الثورة التونسية انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ، نجم عنه زيادة الضغوط التضخمية.

ارتفاع أسعار النفط: شهدت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً خلال هذه الفترة، مما أدى إلى زيادة تكلفة الطاقة في تونس.

انخفاض قيمة الدينار التونسي: شهد الدينار التونسي انخفاضاً كبيراً في قيمته مقابل العملات الأجنبية خلال هذه الفترة، مما أدى إلى زيادة تكلفة الواردات.

جائحة COVID-19: تسببت الازمة الصحية العالمية في ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي مما دفع الى رفع معدلات التضخم في تونس.

الحرب في أوكرانيا: أدت الحرب في أوكرانيا الى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء في جميع أنحاء العالم بما في ذلك تونس .

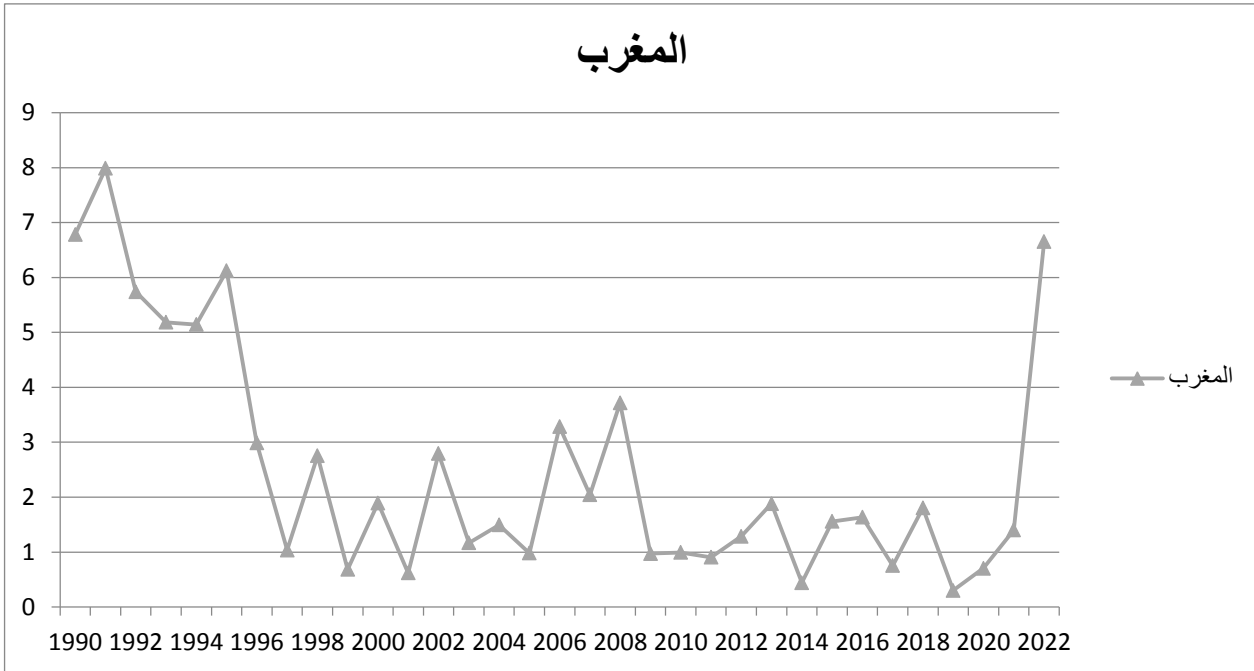
3.4.4 المغرب

الجدول رقم(9.3): تطور نسب التضخم خلال الفترة من 1990 الى 2022

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المغرب	6,78259	7,98617	5,74025	5,18311	5,14167	6,12358	2,98681	1,0382	2,75311	0,68478	1,89463
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المغرب	0,6198	2,79562	1,16773	1,49344	0,98264	3,28476	2,04209	3,71484	0,97186	0,99356	0,90692
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المغرب	1,28712	1,88065	0,44231	1,55791	1,63531	0,75466	1,80392	0,30339	0,70597	1,40196	6,65704

المصدر: من قاعدة بيانات البنك الدولي [/https://data.worldbank.org](https://data.worldbank.org)

الشكل رقم(9.3): منحى تطور نسب التضخم في المغرب خلال الفترة من 1990 الى 2022



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Excel

يُظهر المنحنى المقدم تطور معدل التضخم في المغرب بين عامي 1990 و 2022.

شهد معدل التضخم بين عامي 1990 و 1995 ارتفاعا كبيرا حيث تراوح بين 6% و 6.5% وهذا راجع الى برامج الإصلاح الهيكلي الذي أطلقته المغرب بهدف تحرير الاقتصاد المغربي وتعزيز النمو الإقتصادي من بين هذه الاصلاحات خصخصة الشركات و خفض الرسوم الجمركية في هذه الفترة لوحظ انخفاض معدل النمو في المغرب وارتفاع معدل التضخم مما أدى الى تراجع الطلب على الصادرات المغربية وخاصة بعد الأزمة المالية في أمريكا اللاتينية بالاضافة الى الجفاف الذي واجهه المغرب، بينما انخفض إلى حدود 1% في سنة 1997 ، كما أننا نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من 1997 و 2019 تراوح معدل التضخم في المغرب بين 1% و 3.7% شهدت هذه الفترة انتعاشًا نسبيًا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و تحسن معدل النمو الإقتصادي وذلك بفضل السياسات النقدية المشددة التي اتبعتها الحكومة المغربية كما كان للقطاع السياحي ايضا نصيب حيث شهد نموا كبيرا مما ساهم في تحسن بيئة الأعمال وجذب المغرب لاتفاقيات تجارية جديدة غير أنه شهد ارتفاعا سريع بين سنتي 2019 و 2022 و يرجع هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، أهمها:

- الارتفاعات العالمية في أسعار الطاقة والمواد الغذائية: نجم عن جائحة COVID-19 و عن الحرب في أوكرانيا، ارتفاع كبير في أسعار الطاقة والمواد الغذائية واضطرابات سلاسل التوريد على مستوى العالم وليس على مستوى المغرب فقط
- زيادة الطلب الداخلي: يعود ذلك جزئيًا إلى انتعاش الاقتصاد بعد جائحة COVID-19 ، وازدياد الاستهلاك، وارتفاع الدخل المتاح.
- ضعف الدرهم المغربي: أدى انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة تكلفة الواردات، مما انعكس على أسعار السلع والخدمات.

5. التحليل القياسي لأثر الأزمات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر فيدول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2022.

حاولنا خلال ورقتنا البحثية الاستناد الى المتغيرات التالية بهدف دراسة أثر المتغيرات التي تبرز وجود الأزمة الاقتصادية على صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر ، تونس، المغرب) خلال الفترة 1990-2022 والمتمثلة في : معدل التضخم و اجمالي الدين الخارجي

أ- الفرضيات البديلة:

H1 = الازمات الاقتصادية (اجمالي الدين الخارجي) لها اثر سلبي وكبير على صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب).

H2 = الازمات الاقتصادية (التضخم) تؤثر بشكل سلبي وكبير على صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب).

ب- الفرضية الصفرية: عدم وجود أي اثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

1.5. منهجية البحث: تهدف هذه الدراسة الى معرفة الاثر الذي تنتجه الازمات الاقتصادية على صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب)، أي اثر اجمالي الدين الخارجي الذي يمثل الازمات الاقتصادية على صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي وايضا اثر التضخم على صافي التدفقات، وقم تم الحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من الموقع الرسمي للبنك الدولي من خلال قاعدة البيانات الاقتصادية للفترة من 1990 الى 2022 واخترنا المتغيرات بناء الدراسات السابقة وايضا للاجابة على الفرضيات المطروحة؛

1.1.5. قياس المتغيرات: ان الازمات الاقتصادية المثلة في اجمالي الدين الخارجي وايضا التضخم (مقاسا بالنسبة المئوية) هذا بالنسبة للمتغيرات المستقلة واما المتغير التابع ممثل بصافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، ونحدد متغيرات النموذج كما يلي:

1.1.1.5 الازمات الاقتصادية (المتغير المستقل) الذي يتم قياسه باجمالي الدين الخارجي والتضخم؛

2.1.1.5 صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر -- (المتغير التابع) يتم احتسابه على اساس التدفقات الخارجة للاستثمارات الاجنبية مع الاستثمارات الاجنبية المتدفقة فاذا كانت نسبة التدفقات مرتفعة فهذا

يدل على أن الأزمة الاقتصادية ليس لها تأثير سلبي على الاقتصاد المدروس وإذا كانت النسبة منخفضة فهذا يشير إلى أن الأزمة لها تأثير سلبي كبير على الاقتصاد المحلي من خلال إجمالي الدين الخارجي والتضخم.

2.5. متغيرات الدراسة: نذكرها ن خلال الجدول رقم 01 حيث نوضح تسميتها الملخصة مع طريقة قياسها وايضا ثابتها.

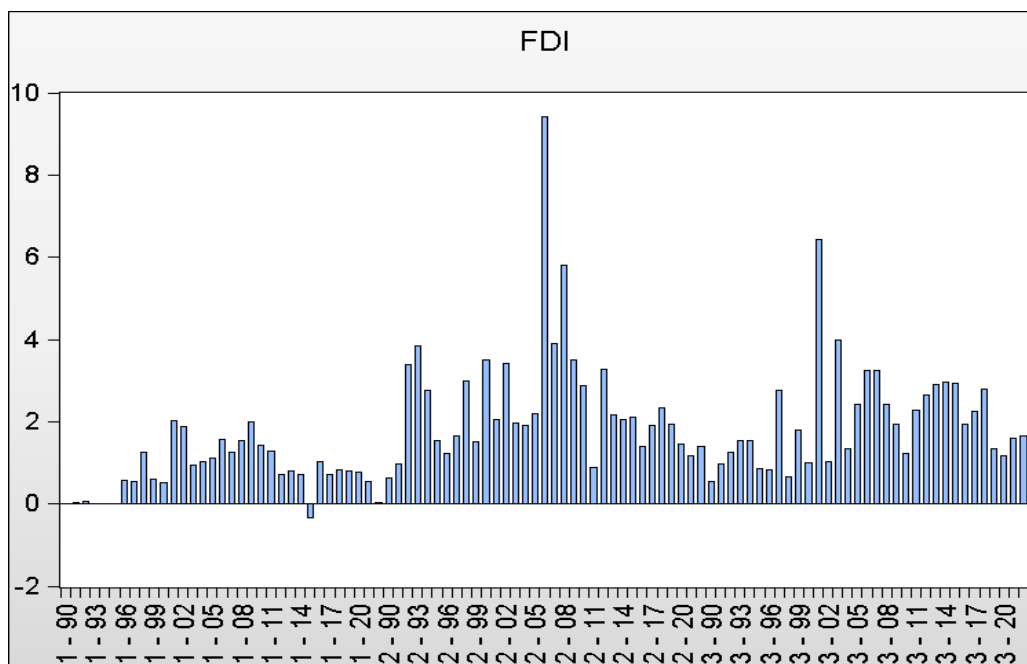
المتغيرات	التسمية	قياس	الإشارة المتوقعة
صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (المتغير التابع)	NETFDI	النسبة (من إجمالي الناتج المحلي)	+
اجمالي الدين الخارجي، طويل الاجل (المتغير المستقل 1)	EXTDEBT	المبلغ (بالاسعار الجارية للدولار الامريكي)	+
التضخم (المتغير المستقل 2)	INFL	النسبة (الاسعار التي يدفعها المستهلكون)	+

المصدر: من اعداد الطالبين

3.4. التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة وهي صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر واجمالي الدين الخارجي والتضخم للدول الثلاث. خلال الفترة من 1990 الى 2022.

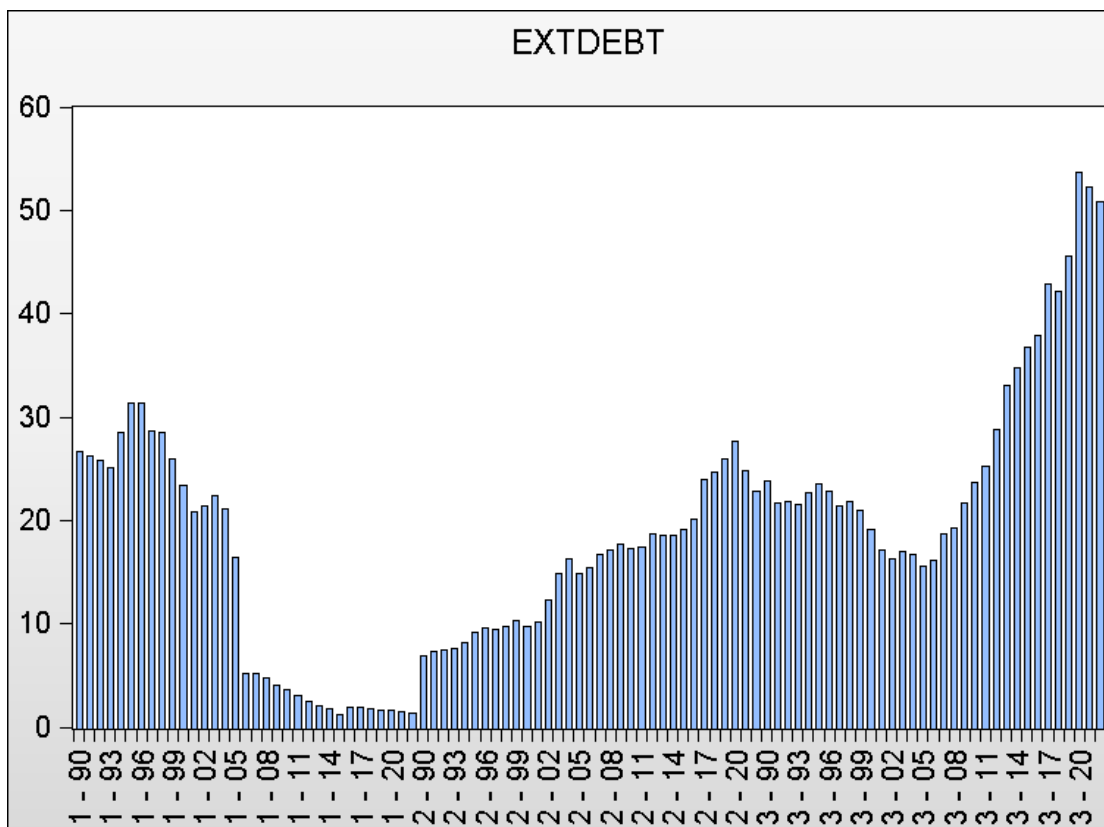
1.3.5. التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر: نتطرق في هذه النقطة الى التمثيلات البيانية لكل متغيرات الدراسة من المتغير التابع صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة وهي اجمالي الدين الخارجي والتضخم للدول الثلاث.

الشكل رقم (10.3) التمثيل البياني لصافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بين الفترة 1990-2022



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (EViews9).

الشكل رقم (11.3): التمثيل البياني لاجمالي الدين الخارجي بين الفترة 1990-2022.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (EViews9).

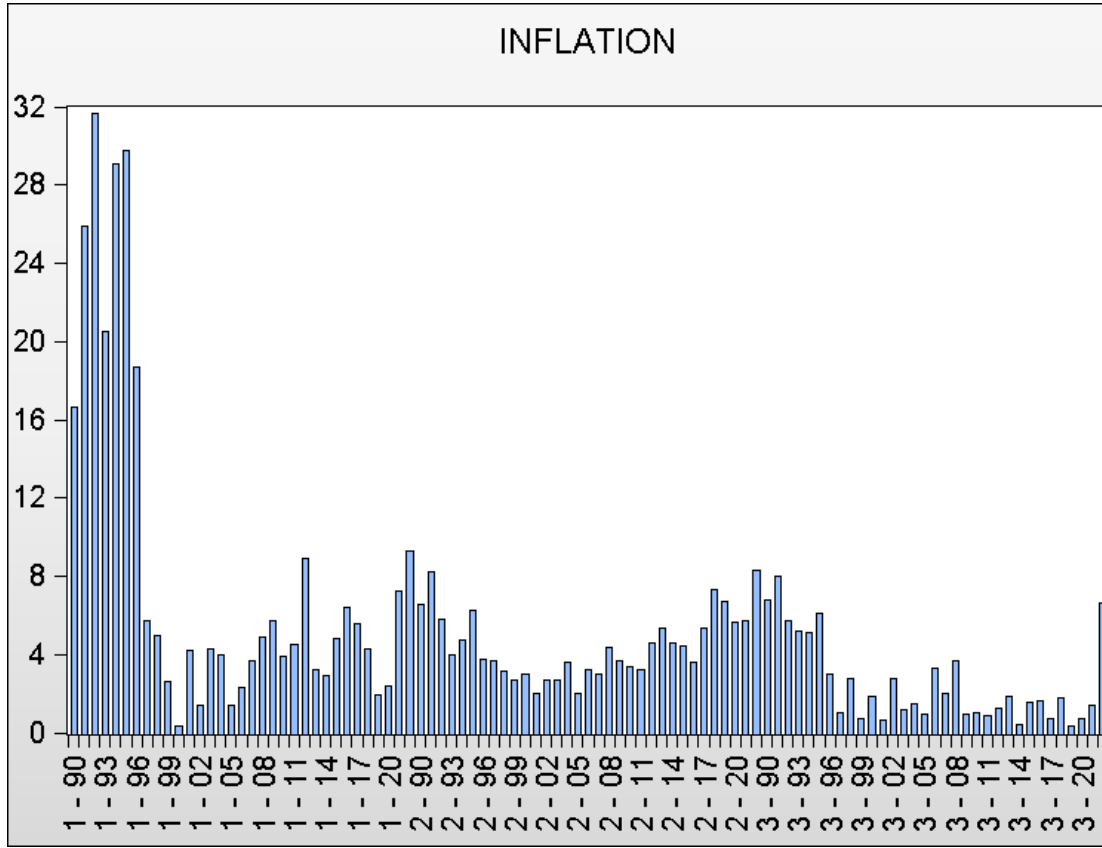
الشرح:

من خلال الشكلين نجد ان صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الثلاث تميزت بثلاث فترات مهمة وهي الارتفاع ثم الثبات ثم الانخفاض ويوجه تشابه بين الدول الثلاث ونجد ان اعلى صافي تدفقات سجلته تونس خلال 2007 وايضا الدولتين الجزائر والمغرب حققت اعلى صافي تدفقات خلال السنة 2002 نتيجة الاصلاحات الجديدة التي طبقتها الدول الثلاث لجذب الاستثمارات الاجنبية وايضا لتوفير البيئة الامنة (الامن الداخلي) وايضا نتيجة تطوير البنية التحتية الرقمية والبنكية وغيرها من التسهيلات الممنوحة للمستثمرين الاجانب. وخلال الفترة الاخيرة سجلت فقط المغرب ارتفاعا في صافي التدفقات بينما الجزائر وتونس سجلتا انخفاضا في صافي التدفقات هذا ما نرجعه للشركات متعددة الجنسيات التي اقامت استثماراتها في المغرب على غرار شركات السيارات (DACIA LOGAN) وشركات الطائرات (AIRBUS) وشركات الملابس (LEVIS, PIERRE CARDIN) وغيرها من الشركات بينما دولة الجزائر مرت بمرحلة التغيير اي توقيف جل الشركات نظرا لمخالفتها لدفتر الشروط واعداد دفاتر شروط خاصة تخدم الاقتصاد الوطني مع اعادة النظر في قاعدة 49-51 لبعض القطاعات ما رفع من الاستثمارات الاجنبية في قطاع الحديد (توسيلي) وقطاع المناجم (غار جبيلات) واستثمارات اخرى؛

اما بالنسبة لاجمالي الدين الخارجي فالدولة التي سجلت اعلى مبلغ هي المغرب حيث وصلت الى 50 مليار دولار وعرفت ديونها الخارجية ارتفاعا مستمرا الى غاية 2022، بينما الجزائر سجلت الديون الخارجية انخفاضا مستمرا الى ان وصلت الى 1 مليار دولار الى غاية 2022 بينما تونس سجلت ثلاث فترات مهمة الارتفاع ثم الاستقرار ثم الانخفاض.

2.3.5 التمثيل البياني للتضخم:

الشكل رقم (12.3): التمثيل البياني للتضخم للدول الثلاث بين 1990-2022.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9.

من خلال الشكل البياني لتضخم نجد تشابه لتغير التضخم خلال فترة الدراسة حيث شكّل حرف U اي مرتفعة ثم انخفضت ثم الارتفاع بالنسبة للدولتين المغرب وتونس بينما الجزائر سجلت انخفاضا كبيرا جدا الى ان وصلت الى اقل نسبة في 2000 ثم سجلت تغيرات بين الارتفاع والانخفاض الى ان سجلت اقل نسبة بين الدول الثلاث في السنة 2022 وتشير التقديرات الى ان التضخم واصل انخفاضه خلال السنتين 2023 و2024 نظرا للسياسات التي اتخذتها الدولة الجزائرية من خلال خفض فاتورة الاستيراد، مع رفع معدل الاستثمارات الداخلية، مع عزمها على رفع القدرة الشرائية للمواطن من خلال رفع قيمة الدينار ذلك في ظل خفض نسبة التضخم.

4.5. الدالة الرياضية والنموذج القياسي للعلاقة الاقتصادية بين المتغيرات:

نعمد لنمذجة العلاقة بين متغيرات الدراسة على الصيغة الرياضية على النحو التالي:

$$NETFDI = f(EXTDEBT, INFL)$$

حيث NETFDI : صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وهو المتغير التابع؛

EXTDEBT, INFL : والمتغيرات المستقلة هي اجمالي الدين الخارجي والتضخم.

$$NETFDI_{it} = \beta_0 + \beta_1(EXTDEBT)_{it} + \beta_2(INFL)_{it} + e_{it} \dots\dots\dots(01)$$

$$NETFDI_{it} = \beta_0 + \beta_1(EXTDEBT)_{it} + \beta_2(INFL)_{it} + \alpha_i + e_{it} \dots RE$$

Model (02)

وتمثل عناصر المعادلة مايلي:

؛ $NETFDI_{it}$: تمثل صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر؛

β_0 : ثابت؛

β_1 و β_2 : معاملات الانحدار؛

$(EXTDEBT)_{it}$: المتغير المستقل ويمثل اجمالي الدين الخارجي؛

$(INFL)_{it}$: المتغير المستقل الثاني ويمثل التضخم؛

e_{it} : معامل الاخطاء للنموذج؛

α_i : الزمن ثابت غير متغير ومتجانس بالنسبة لصافي تدفقات الاستثمارات الاجنبية للدول الثلاث؛

RE : نموذج التأثيرات العشوائية.

5.5. النتائج ومناقشة النتائج:

تم الحصول على نتائج الدراسة من خلال دراسة العلاقة قياسيا عن طريق برنامج eviews⁹ وتم مناقشة النتائج المتحصل عليها وامكانية تطبيقها على صافي التدفقات الاجنبية المباشرة في الدول العربية الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب)، وهي كالتالي:

1.5.5 نتائج الاحصاء الوصفي: وتحصلنا عليها من خلال اجراء الاختبار على متغيرات الدراسة وهذه النتائج هي حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (10.3): نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

متغيرات الاحصاء الوصفي	NETFDI	EXTDEBT	INFLA
المنوال	1.788	18.84	5.19
الوسيط	1.530	18.75	3.67
اعلى قيمة	9.42	53.66	31.66
اقل قيمة	-0.32	1.188	0.30
معامل التحدب	2.17	0.64	2.98
معامل تماثل التوزيع	11.18	3.57	12.07
معامل التوزيع	354.055	8.13	487.2549
المعنوية	0.000000	0.017	0.000000
العينة	99	99	99

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج eviews⁹.

2.5.5 اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء:

وذلك بوجود فرضيتين هما الفرضية العدمية والفرضية البديلة اي وجود المعنوية نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وبعدها اجراء الاختبار وجدنا النتائج التالية:

أ. اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج: نعلم في هذا الاختبار على ثلاث قيم للاختبارات Levin Lin و ADF -Fisher Chi -square و PP- Fisher Chi-Square و Chut *

الجدول رقم (11.3): نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات الثلاث.

الاستقرار	PP- Fisher Chi-Square	ADF - Fisher Chi -square	Levin Lin & Chut *	الطريقة	المتغيرات
مستقرة عند الفرق الاول (I(1)) (NONE)	575.043 0.0000 3 90	76.2301 0.0000 3 90	-9.35755 0.0000 3 90	الاحصائية: المعنوية **: البيانات المقطعية: العينة:	NETFDI
مستقرة عند الفرق الاول (I(1)) (NONE)	43.9831 0.0000 3 90	31.8729 0.0000 3 90	-5.06469 0.0000 3 90	الاحصائية: المعنوية **: البيانات المقطعية: العينة:	EXTDEBT
مستقرة عند الفرق الاول وجود القاطع فقط (INTERCEPT)	68.1154 0.0000 3 93	40.3716 0.0000 3 90	-3.62894 0.0001 3 90	الاحصائية: المعنوية **: البيانات المقطعية: العينة:	INFL

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9.

NONE: عدم وجود القاطع والاتجاه (INTERCEPT AND TREND).

انطلاقاً من نتائج الجدول بالتطبيق على الاختبارات الثلاث وهي احصائية Levin Lin & Chut و ADF -Fisher Chi -square و PP- Fisher Chi-Square فانه بعد اجراء الاختبار على المستوى والفرق الاول والاختبار على ثلاث اختيارات تبين ان كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول (I(1)) بعد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة عن المعنوية 5% اي عدم وجود جذر الوحدة

وذلك باخذ كل قيم الاختبارات وهي * Levin Lin & Chut و - Fisher Chi - ADF و square و PP- Fisher Chi-Square وهي القيم المهمة.

ب. اختبار الاثر باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS:

في هذا الاختبار يتم اختيار النموذج المعتمد لل PANEL فاما ان يكون نموذج التأثيرات العشوائية او نموذج التأثيرات الثابتة وهذا انطلاقا من فرضيتين هما الفرضية العدمية بعدم وجود المعنوية اي رفض الفرضية العدمية نعتمد نموذج التأثيرات العشوائية (random effect model) ونقبل الفرضية البديلة بوجود الاثر العشوائي (EFFECTS RANDOM) وفي حالة قبول الفرضية العدمية نعتمد نموذج التأثيرات الثابتة (fixed effect model) ونرفض الفرضية البديلة بوجود الاثر العشوائي. وبعد اجراء الاختبار وجدنا النتائج التالية:

اولا: عند اختيار الاثر الثابت وجدنا النتائج التالية:

وجدنا معنوية المتغير الثابت C والمتغير المستقل التضخم وعدم وجود معنوية بالنسبة للمتغير اجمالي الدين الخارجي؛

الجدول رقم (12.3): اختبار الاثر الثابت باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.147	0.259	8.284	8.056
EXTDEBT	-0.003	0.0127	-0.235	0.814
INFLATION	-0.058	0.023	-2.449	0.0161
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.319	Mean dependent var		1.788
Adjusted R-squared	0.290	S.D. dependent var		1.416
S.E. of regression	1.193	Akaike info criterion		3.240
Sum squared resid	133.84	Schwarz criterion		3.371
Log likelihood	-155.40	Hannan-Quinn criter.		3.293
F-statistic	11.017	Durbin-Watson stat		1.763
Prob(F-statistic)	2.271			

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي EVIEWS9.

ثانيا: نقوم باختيار الاثر العشوائي (EFFECTS RANDOM) من خلال اختبار طريقة المربعات الصغرى OLS، ونحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (13.3): اختبار الاثر العشوائي باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.1635	0.247	8.869	0.0000
EXTDEBT	0.00596	0.010725	0.58971	0.5622
INFLATION	-0.0931	0.020861	4.626	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0	0.00000
Idiosyncratic random			1.19328603	1.000
			5	
Weighted Statistics				
R-squared	0.1549985456	Mean dependent var		1.788
Adjusted R-squared	0.137394314	S.D. dependent var		1.416
S.E. of regression	1.3154971	Sum squared resid		166.131
F-statistic	8.8046359	Durbin-Watson stat		1.4444
Prob(F-statistic)	0.0003			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

ومن خلال النتائج المتوصل اليها وبالاعتماد على نتائج اختبار الاثر باستخدام طريقة المربعات الصغرى فالنموذج يتبع الاثر العشوائي وذلك برفض الفرضية العدمية بعدم وجود معنوية وهي التي تنص على وجود الاثر الثابت وقبول الفرضية البديلة بوجود الاثر العشوائي أي اختلاف كل دولة على اخرى في حدها الخطأ، وبعدها نقوم باختبار HAUSSMAN بعد وجود الاثر العشوائي وهذا حسب فرضيات النموذج .PANEL ARDL

بالنسبة للتحليل الاقتصادي فان زيادة صافي التدفقات ب 1% ينخفض التضخم بنسبة 9.3% وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، بينما اذا انعدمت نسبة التضخم واجمالي الدين الخارجي فان صافي التدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة يصبح قيمة الثابت وهو 2.16%.

ج. اختبار HAUSSMAN للاثر العشوائي:

بعد تحصلنا على نتائج الاثر العشوائي نقوم باختبار HAUSSMAN لمعرفة الاثر الموجود بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الجدول رقم (14.3): نتائج اختبار HAUSSMAN.

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	22.670	2	0.0000	
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.				
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
EXTDEBT	-0.0030	0.0059	5.845	0.2406
INFLATION	-0.058	-0.094	0.00015	0.0043

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.148	0.259	8.284	8.056
EXTDEBT	-0.0030	0.0128	-0.235	0.815
INFLATION	-0.058	0.0238	-2.449	0.016
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.319	Mean dependent var		1.788
Adjusted R-squared	0.29	S.D. dependent var		1.416
S.E. of regression	1.193	Akaike info criterion		3.240
Sum squared resid	133.849	Schwarz criterion		3.371
Log likelihood	-155.403	Hannan-Quinn criter.		3.293
F-statistic	11.018	Durbin-Watson stat		1.763
Prob(F-statistic)	2.271			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج.

انطلاقاً من اجراء اختبار hausman تبين ان النموذج مرتبط بالتأثيرات العشوائية بناءً على اختبار HAUSSMAN وهذا طبقاً لنتائج الاختبار حيث وجدنا معنوية الاثر العشوائي للمقاطع العرضية (التي تمثل البنائيل اي ثلاث دول) اي القيمة PROB اقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة حيث يرتبط النموذج بالتأثيرات العشوائية. ونجد ان المتغيرة اجمالي الدين الخارجي غير معنوية اي عدم وجود اثر بينما وجود معنوية للمتغيرة التضخم اي اقل من 0.05 وبالتالي يوجد اثر سلبي (-) 0.058 اي بنسبة 5.8%) بالنسبة للتضخم على صافي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

من خلال نتائج الجدول نجد ان معامل التحديد 0.31 (31%) وهي نسبة ضعيفة) يعني القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة (اجمالي الدين الخارجي والتضخم) حيث يوضح ويفسر التغير في المتغيرات المستقلة التغير في صافي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة والنسبة المتبقية تفسرها الاخطاء العشوائية اي متغيرات مستقلة غير مدرجة في النموذج وهي كثيرة بالنسبة للمتغيرات الممثلة للالتزامات الاقتصادية (المتغيرات المالية، المتغيرات الاقتصادية الكلية، المتغيرات الاجتماعية).

وتبلغ قيمة F-statistic 11.0179، وتكون قيمة P ل (F-statistic) أقل من 5% (0.00000) مما يوضح الأهمية الإجمالية للنموذج الاقتصادي القياسي وان النموذج مناسب حيث رفضنا الفرضية العدمية بان النموذج غير مناسب وقبلنا الفرضية البديلة بان النموذج مناسب لان المعنوية اقل من 0.05 و F المحسوبة اكبر من F الجدولية.

وبالنسبة لاحصائية t نجد ان التضخم له اثر معنوي على صافي التدفقات بالنظر لوجود المعنوية ل t وهي اقل من 0.05 والاثر هو سلبي اي كلما زاد صافي التدفقات تنخفض قيمة التضخم (قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية اي قيمة t المحسوبة اكبر من t الجدولية)، بينما عدم وجود اثر معنوي بالنسبة لاجمالي الدين على صافي التدفقات لعدم وجود المعنوية ومنه نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة.

إحصائية Durbin Watson هي 1.76 وهي احصائية الاخطاء وهي قريبة من القيمة 2 مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

6. خلاصة الفصل

للإجابة على إشكالية بحثنا قدمنا على مستوى هذا المحور دراسة تحليلية ثم دراسة قياسية بالإستعانة ببرنامج *eviews9*، حيث تم تحليل العلاقة بين مؤشرات الأزمات الاقتصادية متمثلة في التضخم واجمالي الدين الخارجي وصافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، بغيت معالجة أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات. وبعد جمع البيانات المحصل عليها تم تحليلها ومناقشتها، حيث أظهرت نتائج التحليل أن التضخم له اثر معنوي على صافي التدفقات بالنظر لوجود المعنوية ل t وهي اقل من 0.05 والاثر هو سلبي اي كلما زاد صافي التدفقات تنخفض قيمة التضخم (قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية اي قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية)، بينما عدم وجود اثر معنوي بالنسبة لاجمالي الدين على صافي التدفقات لعدم وجود المعنوية ومنه نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة.

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

1. تمهيد:

يشكل تكرار الأزمات الاقتصادية ظاهرة مثيرة للقلق و الاهتمام، وتهديدا حقيقيا على الاستقرار الاقتصادي والسياسي لدول شمال إفريقيا ، نتيجة انتقال العدوى من بلد لآخر، مما يثير قلقا بين الاقتصاديين والمستثمرين والمسؤولين عن إدارة الاقتصاديات الكلية من تكرار الآثار السلبية التي أصابت الاقتصاد العالمي جراء الأزمات الاقتصادية السابقة، الأمر الذي زاد من أهمية دراستها و دفع بالكثير من الاقتصاديين والخبراء إلى محاولة تعميق تفسيرها أكثر و إيجاد أجوبة من شأنها أن تزيل الكثير من الغموض الذي كان يكتنفها، لذلك تعددت تعريفاتها بتعداد هؤلاء الذين انساقوا نحو تحديد مفهومها، و كذلك تعددت تفسيراتها بسبب اختلاف المفكرين والمدارس الاقتصادية في إيجاد وصف لها وكذلك تحليلها والبحث والتقصي عن مختلف الجوانب التي تخصها، وتأثير هذه الأزمات على الإستثمار الأجنبي المباشر.

لذلك قمنا في دراستنا هذه ابراز تأثير الأزمات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب)، من خلال تقسيم دراستنا الى محورين، محور نظري ومحور تطبيقي و بذلك تشمل هذه الخاتمة ملخصا عاما للمحاور التي تضمنها البحث يتبعها نتائج الدراسة التطبيقية وكذا مجموعة من الاقتراحات والتوصيات .

خصصنا المحور الأول للتعرف على كل من الأزمات الاقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة التي تربط بينهما، وبالتالي تناولنا مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع والدراسات السابقة مع مقارنتها بالدراسة الحالية، اما بالنسبة للمحور الثاني قمنا من خلاله بتحديد منهجية الدراسة وجمع البيانات وتحليل نتائجها، ومن خلالها حاولنا الإجابة على فرضيات الدراسة عن طريق دراسة تحليلية ثم دراسة قياسية بالإستعانة ببرنامج [eviews9](#).

2. نتائج الدراسة:

- توصلنا بأنه هناك تأثير سلبي للأزمات الاقتصادية العالمية على دول شمال إفريقيا من خلال التأثير في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع صافي تدفقاته ؛
- يكون للأزمات الاقتصادية (التضخم) تأثير سلبي أكبر على صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كلما زادت قيمة التضخم ينخفض صافي التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.
- عدم وجود اثر معنوي بالنسبة للأزمات الاقتصادية (اجمالي الدين الخارجي) على صافي التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر .

الخاتمة العامة

- تأثير الأزمات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر يختلف حسب نوع الأزمة (مالية ، طاقوية ،... الخ)، و بنسب متفاوتة لكل اقتصاد على حدا، فالتأثير على الاقتصاد الريعي الجزائري يختلف عن قطاع الخدمات لكل من تونس والمغرب.

- تأثير الأزمات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر يكون نسبي في الدول ذات الاقتصادات الضعيفة والتي ليس لها سوق مالي متطور.

3. مقترحات الدراسة:

بعد الإحاطة بجوانب الموضوع، وإتباع الخطوات المنهجية لإعداد دراستنا نقتراح مجموعة من التوصيات والاقتراحات التالية:

- تنويع مصادر الاقتصاد: من خلال تقليل الاعتماد على قطاع واحد مثل قطاع النفط، والسياحة ، يمكن للاقتصاديات الجزائرية والمغربية والتونسية أن تصبح أكثر قدرة على مقاومة الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يمكن جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر، حتى خلال فترات الأزمات الاقتصادية.
- يجب على دول شمال إفريقيا في إطار سياستها لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر أن تقوم بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، فمثلا في الجزائر إيجاد نسبة مثلى تتوافق مع المستثمر الأجنبي ولا تكون عقبة في عملية جذب الإستثمار الأجنبي، وفيما يخص تونس والمغرب فعليها تطوير قطاع السياحة وتطوير قطاع الخدمات وبالموازاة الاهتمام بالصناعة وإقامة علاقات ثنائية ، وتقديم تحفيزات وإغراءات سياحية بالنسبة للدول العربية ذات الثقافة المشتركة لتفعيل دور السياحة فيها.
- إقامة اتفاقيات ثنائية بين دول شمال إفريقيا ومساعدة بعضها البعض فيما يخص المعلومات والإحصاءات، وكذلك محاربة الازدواج الضريبي، ولما لا تكون قاعدة الكترونية خاصة بدول شمال إفريقيا يكون كبنك معلومات متاح لكل دول شمال إفريقيا، وإقامة أقطاب مشتركة فيما يخص السياحة والخدمات وكذلك أقطاب خاصة في تمويل البترول والغاز ولما لا بأسعار رمزية مقابل توفير تحفيزات للسواح للدول النفطية.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول شمال إفريقيا، وإعطائها الفرصة اللازمة للنهوض بحركة التنمية في كل المجالات سواء الصناعية في الدول النفطية أو الخدماتية في الدول السياحية، مع الإهتمام بالنقائص التي يعرفها كل مجال، وكل ذلك يتأتى من خلال المراقبة الدورية للدولة على هذه المؤسسات وتحفيزها ماديا كالإعفاءات الضريبية، أو معنويا عن طريق إدخالها كشريك للدولة في حالة نجاحها، ووضع

الخاتمة العامة

بنك معلومات لهذه المؤسسات على مستوى دول شمال إفريقيا لتمكين تعميم المعلومة وبدورها تقوم بـجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- من المعروف على دول شمال إفريقيا كثرة الإجراءات الإدارية والتي بدورها تعيق المستثمر الأجنبي ولهذا يجب على دول شمال إفريقيا اختصار تلك الإجراءات ووقتها وكذلك تكلفتها و محاربة الفساد المالي والرشوة والتهرب، وكل ذلك يتأتى من خلال تبادل المعلومات والخبرات.
- يستوجب من كل دول شمال إفريقيا دون استثناء تطوير رؤية واضحة المعالم وخطط متوسطة وطويلة المدى، ترسم بشكل عملي الإطار الذي يحدد نطاق التغيير في مجالات التنمية التكنولوجية والبحث والتطوير المتوازي مع الموارد الطبيعية والبشرية القائمة وما يراد استحداثه كتغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك من أجل دفع البحث العلمي ضمن الأولويات الوطنية والحرص على تامين نتائج البحوث وتسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية والنهوض بالتجديد والتقدم التكنولوجي وباعتبار الكلفة العالية والربحية المحدودة على المدى القصير للاستثمارات في هذا المجال.
- دعم التكامل والاندماج سواء الإقليمي أو الدولي بالدخول في مختلف التكتلات و قد يكون العمل الإقليمي العربي المشترك لدول شمال إفريقيا مجديا من أجل استحداث أقطاب تكنولوجية أو مجموعة من الفضاءات المندمجة المعدة لاحتضان أنشطة في مجال التكوين والبحث العلمي والتكنولوجي من جهة، ومجالات إنتاج التكنولوجيا وتطويرها من جهة أخرى، في مجموعة اختصاصات، بقصد الرفع من كفاءة الإنتاج وتطوير المقومات التكنولوجية للاقتصاديات العربية وذلك بتحفيز التجديد التكنولوجي بين مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- باعتبار ضعف المكونات المتعلقة بالموارد البشرية ونوعية رأس المال البشري لدى دول شمال إفريقيا محل الدراسة ، يستوجب على هذه الدول إعادة تخطيط وهيكل النظام التعليمي (الخاص والعام) باتجاه ترجيح كفة النوعية وتنمية قدرات الطلبة على تفسير الظواهر وشرحها وتحليل البيانات، بالإضافة إلى تنمية القدرات البحثية والإبداع لديهم وإتاحة وسائل أخرى لكسب المهارات غير المقررات التعليمية .
- استخلاص استراتيجيات مجدية للترويج للاستثمار تتضمن العناصر التالية :مقومات استهداف ودعم مستثمرين تتوافر فيهم قدرة كامنة على التأثير بقوة، في الاقتصاد الوطني وتكثيف الخدمات المقدمة لهم حسب احتياجاتهم، وتقييم فعالية التسهيلات والإرشادات بشأن قرارات المستثمرين وإجراءاتها، وربط عملية الترويج بالسياسات الحكومية عموما وسياسات الاستثمار على وجه الخصوص.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

- إبراهيم عبد العزيز النجار "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر (2009).
- أديب ديمتري "دكتاتورية رأس المال" الطبعة 01، دار الثقافة والنشر، سوريا، (2002).
- أمين الصيد. سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات. مكتبة الحسين العربية، لبنان. (2013).
- براهيم مصطفى المعجم الوسيط، الجزء الثاني، دار احياء التراث العربي للطباعة و النشر والتوزيع بيروت لبنان (2014).
- بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت (2003).
- د. سمير محمد الحسيني، مبادئ التحليل الإقتصادي. دار الغد، (1989).
- د. محسن أحمد الخضيرى، "إدارة الأزمات"، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر- القاهرة- مصر (2003).
- د/شمعون شمعون. البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994.
- دريد محمود السامرائي. "الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية" الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (2006).
- رانيا الشيخ طه، "التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته"، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (18). صندوق النقد العربي، (2021).
- رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب الكويت (1997).
- صالح العلي. "أثر الأزمة المالية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي" (2020).
- بشير هارون، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990 - 2018"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. جامعة الحاج لخضر -باتنة (2021/2022).
- رفيق نزارى، " أثر الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980- 2012"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (2017).
- شوقي جباري، "أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه. جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (2015).
- عبد الكريم بعداش، "الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005"، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر (2007/2008).

- قدوري نور الدين ، "أثر الأزمات المالية العالمية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الإقتصاديات العربية - دراسة حالة أزمة الرهن العقاري-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس (2018).
- مصلة يحيى ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان: "تأثير الأزمات المالية والإقتصادية على توجهات الإستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي"، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر (2022).
- نسيم أوكيل، "الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها-مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا-"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (2008/2007).
- ريس مبروك. "العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي - دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة (2005).
- بن عامر مصطفى، "أثر الأزمات المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر-" ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر -3- (2010-2011).
- عمار آيت بشير، "الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي (مع دراسة الأزميتين المكسيكية والآسيوية)"، مذكرة ماجستير نقود ومالية، جامعة الجزائر (2001).
- بن غالم أحلام، "المدىونية الخارجية في الجزائر: واقع و آفاق"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص "إدارة مالية"، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة (2017-2018).
- جعفري سميحة، " أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة- (2021/2022).
- أ.ببي وليد / د. غالم عبد الله، " إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا للفترة من 2000-2013"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (-العدد الثامن-المجلد الأول). بسكرة : جامعة محمد خيضر الوادي. (بلا تاريخ).
- برنه عبد العزيز و شربي محمد الأمين، "تغيرات سعر الفائدة وأثره على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018"، مجلة البشائر الاقتصادية العدد 01 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (2021).
- جيهان عبد السلام عباس، "الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الإقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء : دراسة قياسية منذ عام 2006"، مجلة السياسة والاقتصاد، المقال رقم 01، كلية الدراسات الافريقية العليا- جامعة القاهرة (2022)
- خميس خليل، "الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسار التنمية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر-(ديسمبر 2016).
- رحمن حسن علي ومروان شاكر عبيد، "تحليل مؤشرات النمو الإقتصادي في بيئة الإقتصاد العراقي للمدة 2004-2017"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد 12، العدد35، جامعة واسط العراق. (2020).

- رواني بوحفص و سليمان دحو، "المالية الدولية"، مطبوعة مقدمة لطلبة مالية المؤسسة و التجارة الدولية. قسم العلوم المالية و المحاسبة، جامعة غرداية. (2019-2020).
- زكريا بله باسي، "الأزمة المالية العالمية الراهنة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، الأزمة المالية العالمية الجذور و أبرز الأسباب و العوامل المحفزة و الدروس المستفادة". مؤتمر، جامعة جنان، لبنان (2009).
- سلامي أمال، "الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية المجلد 34 العدد 3، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة (2023/012/03).
- فائزة حسن مسجت الجشعمي، "العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الإقتصادية في العراق للمدة (2003-2019)"، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد رقم 09 العدد: 2022/12/02 جامعة أم البواقي (2022).
- فضيل فارس، "هل يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعملة الإقتصادية، وإلى أي مدى تبرز أهميته للإقتصاديات النامية؟"، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 10، جامعة الجزائر (2004).
- ليلي خضير مطوق بديوي، و عبد الحسين جليل الغالي، "تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربية"، جامعة الكوفة العراق (2009).
- محمد عبد الله المومني، "الأبعاد السلوكية لإدارة الوحدات الاقتصادية في القياس والإيضاح المحاسبي في حدوث الأزمات المالية، دراسة نظرية"، الملتقى الدولي الرابع، جامعة الجزائر (2009).
- ناطوره علاء الدين. "العملة وآثارها في العالم الثالث -التحدي والاستجابة-، بدون بلد وسنة النشر"، متوفر على موقع الأنترنت: books.google.dz/books. (بلا تاريخ).

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Barry Eichengreen and Richard Portes. (1987). The Anatomy of Financial Crisis. NBER Working Paper.
- Demirguc-Kunt & Enrica Detragische. (1998). "The Determinants Of Banking In developing & Developed Countries". IMF Staff Papers.
- Krugman, Paul. (1979). A Model of Balance of Payment Crises (Vol. 11). Journal of Money, Credit, and Banking.
- International Monetary Fund. (1998). "financial crises: causes & indicators. World economic outlook.

